خطتنا المشتركة

تقـرير الأمين العام

الأمم المتحدة

خطتنا المشتركة

تقـرير
الأمين العام

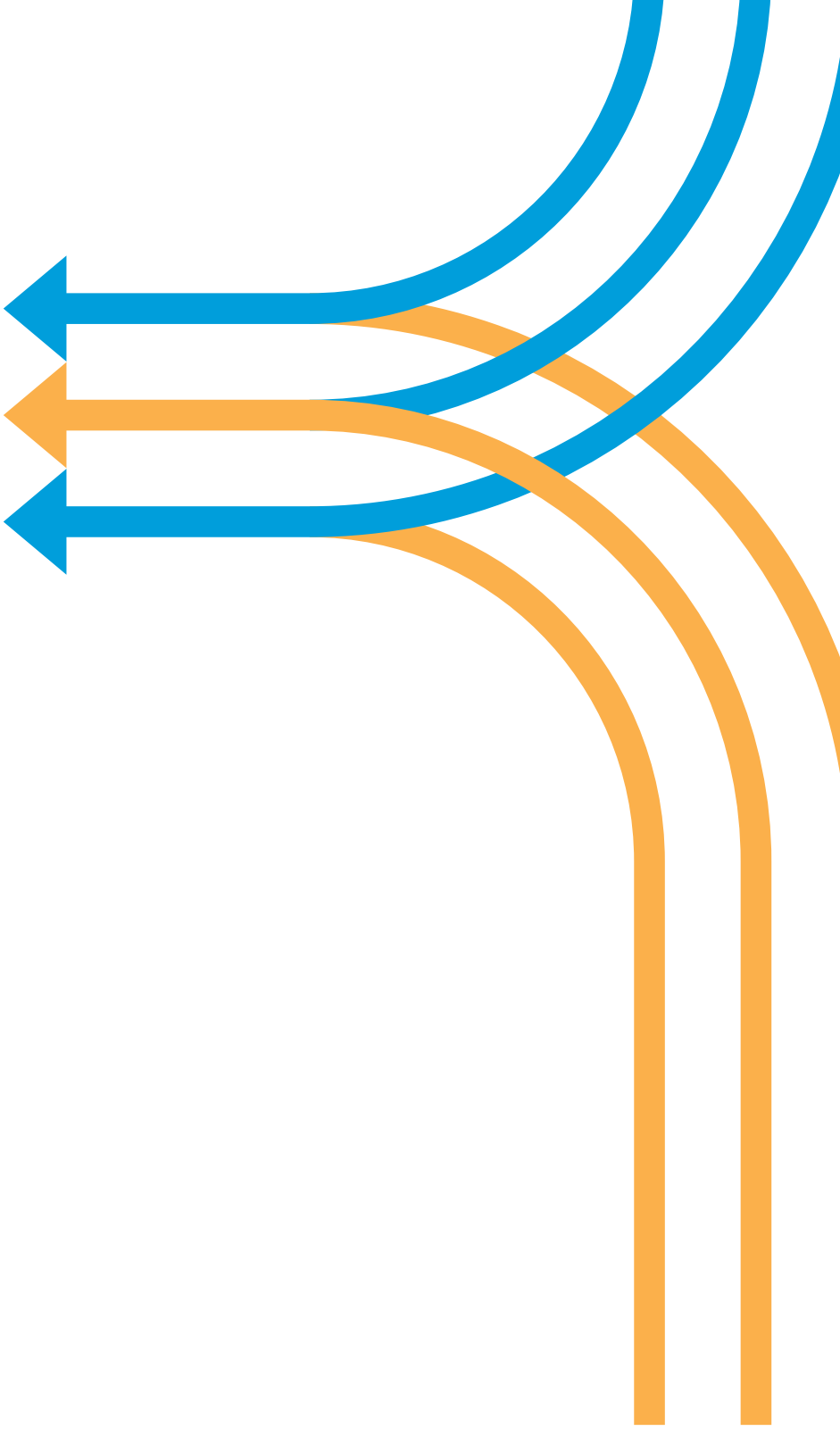

الأمم المتحدة

حقوق الطبع والنشر:

خطتنا المشتركة – تقرير الأمين العام
منشورات الأمم المتحدة
New York, New York 10017, United States of America

حقوق الطبع والنشر 2021 © الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك نقله بالنسخ التصويري أو التسجيل أو بأي نظام لتخزين المعلومات واسترجاعها معروف حاليا أو سيبتكر مستقبلا، إلا بإذن خطي من الناشر.

وينبغي توجيه جميع الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى:
United Nations Publications
405 East 42nd Street, S-09FW001
New York, NY 10017
United States of America

البريد الإلكتروني: permissions@un.org **الموقع الشبكي:** http://shop.un.org

وينبغي توجيه طلبات استنساخ مقتطفات أو النسخ التصويري إلى:
مركز رخص حقوق الطبع والنشر على العنوان www.copyright.com

eISBN: 978-92-1001015-3

التصميم والإنتاج:

شعبة إدارة المؤتمرات، مكتب الأمم المتحدة في جنيف
إدارة التواصل العالمي، الأمم المتحدة، نيويورك
إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، الأمم المتحدة، نيويورك

تقدير:
استُمدّ جميع الصور المستعملة في هذا المنشور من الأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة. وجميع البيانات مستمدة من الأمم المتحدة، ما لم يُنصّ على خلاف ذلك.

الغلاف: هيئة الأمم المتحدة للمرأة/باولا غارسيا

موجـز

نحن اليوم في لحظة مفصلية من التاريخ.

فاليوم ونحن نواجه معا أكبر اختبار منذ الحرب العالمية الثانية، تقف البشرية أمام خيار واضح ومستعجَل: فإما انهيار وإما تعافٍ.

فمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يقلب عالمنا رأسا على عقب، ويهدد صحتنا، ويدمر الاقتصادات وسبل العيش، ويعمق من الفقر وأوجه عدم المساواة.

ولا تزال النزاعات تستعر وتتفاقم.

والآثار الكارثية لتغير المناخ – من مجاعة وفيضانات وحرائق وحرّ شديد – تهدد وجودنا.

فبالنسبة لملايين الناس في جميع أنحاء العالم، يتسبب الفقر والتمييز والعنف والاستبعاد في حرمانهم من حقوقهم في تلبية احتياجات الحياة الأساسية: الصحة، والسلامة، وتلقيحٌ مِن مرض أو شربةٌ من مياه نظيفة أو وجبةُ طعام أو مقعدٌ في فصل دراسي.

وشيئا فشيئا تدير الناس ظهرها لقيم الثقة والتضامن فيما بينها – وهي القيم ذاتها التي نحتاجها لإعادة بناء عالمنا وتأمين مستقبل أفضل وأكثر استدامة لأناسنا وكوكبنا.

إن رفاه البشرية – بل مستقبل البشرية ذاته – يعتمد على تضامننا وعملنا يدا في يد كأسرة عالمية واحدة لتحقيق الأهداف المشتركة.

وذلك في سبيل الإنسان والكوكب والرخاء والسلام.

وفي العام الماضي، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، اتفقت الدول الأعضاء على أن تحدياتنا مترابطة، عابرة للحدود وتتجاوز جميع أشكال التقسيم الأخرى. وهذه التحديات لا يمكن التصدي لها إلا من خلال استجابة على نفس القدر من الترابط، من خلال تنشيط تعددية الأطراف وإحلال الأمم المتحدة مكانة المركز من جهودنا.

وطلبتْ إليَّ الدولُ الأعضاء أن أعد تقريرا أضمّنه توصيات للنهوض بخطتنا المشتركة. وهذا التقرير هو ردي على ذلك الطلب.

ولدى إعداد التقرير، تواصلنا مع مجموعة واسعة من الجهات ذات المصلحة، بما في ذلك مع الدول الأعضاء، وقادة الفكر، والشباب، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة و شركائها وهم كثر.

وجاءت الرسالة واضحة مدوّية: إن ما نتخذه اليوم من خيارات أو ما نتقاعس عن اتخاذه يمكن أن يسفر عن مزيد من الانهيار، أو يثمر تعافيا وتوجها نحو مستقبل أكثر مراعاة للبيئة وأفضل حالا وأكثر أمانا.

فالخيار اليوم بيدنا؛ ولكنها فرصة لن تتاح لنا مرة أخرى.

ولهذا السبب، فإن **خطتنا المشتركة** هي، قبل كل شيء، خطة عمل للتعجيل بتنفيذ الاتفاقات القائمة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

أولا، **لقد حان الوقت للعودة إلى التضامن العالمي** وإيجاد سبل جديدة للعمل معا من أجل الصالح العام. ومما يلزم القيام به في هذ الصدد وضع خطة تطعيم عالمية لحقن اللقاحات المضادة لكوفيد-19 في أذرع ملايين الأشخاص الذين ما زالوا محرومين من هذه العملية الأساسية المنقذة للحياة. وعلاوة على ذلك، يجب القيام بخطوات عاجلة وجريئة لمعالجة الأزمة الثلاثية المتمثلة في اختلال المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث المدمر لكوكبنا.

ثانيا، **لقد حان الوقت لتجديد العقد الاجتماعي بين الحكومات وشعوبها وضمن المجتمعات**، من أجل إعادة بناء الثقة والأخذ برؤية شاملة لحقوق الإنسان. فالناس بحاجة لأنْ ترى النتائج ملموسة في حياتها اليومية. ومما يجب تحقيقه في هذا الصدد مشاركة النساء والفتيات مشاركة فعلية وعلى قدم المساواة، إذ بدونهن لا يمكن أن يوجد عقد اجتماعي ذو مغزى. وينبغي أيضا إعمال ترتيبات محدّثة للحوكمة من أجل توفير منافع عامة أفضل وتدشين عهد جديد من الحماية الاجتماعية الشاملة، والتغطية الصحية، والتعليم، واكتساب المهارات، والعمل اللائق، والسكن، فضلا عن إتاحة الربط الشامل بالإنترنت بحلول عام 2030 باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان. وأنا أدعو جميع البلدان إلى إجراء مشاورات إصغاء وطنية شاملة وهادفة تتيح لجميع المواطنين المساهمة في تصور مستقبل بلدانهم.

ثالثا، **لقد حان الوقت لإنهاء "الوباء المعلوماتي" الذي يعاني منه عالمنا** بالدفاع عن توافُق مشترك تدعمه التجارب، توافُقٍ على الحقائق والعلم والمعرفة. فإن "الحرب على العلم" يجب أن تنتهي. وينبغي أن تكون جميع القرارات المتعلقة بالسياسة العامة والميزانية مدعومة بالعلم والخبرات الفنية، وأنا أدعو في هذا الصدد إلى وضع مدونة سلوك عالمية تُعلي من شأن النزاهة في الحقل الإعلامي.

رابعا، **لقد حان الوقت لسد ثغرة سافرة في الكيفية التي نقيس بها الازدهار والتقدم الاقتصاديين**. فعندما تُجنى الأرباح على حساب الإنسان والكوكب، نحصل آنئذ على صورة غير مكتملة للتكلفة الحقيقية للنمو الاقتصادي. فالناتج المحلي الإجمالي، بالطريقة التي يُقاس بها حاليا، لا يحيط بالتدمير الذي يتعرض له الإنسان والبيئة بسبب بعض الأنشطة التجارية. لذا أدعو إلى الأخذ بمقاييس جديدة مكملة للناتج المحلي الإجمالي، حتى يتمكن الناس من تحصيل فهم كامل لآثار الأنشطة التجارية وكيف يمكننا، بل وكيف يجب علينا، أن نعمل على نحو أفضل لمساندة الناس وكوكبنا.

خامسا، **لقد حان الوقت للتفكير في الأمد البعيد، وتحقيق المزيد من الإنجازات للشباب والأجيال القادمة، والاستعداد بشكل أفضل للتحديات القادمة**. وتتضمن خطتنا المشتركة توصيات لإشراك الشباب بصورة مجدية وفعالة ومراعية للتنوع، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، بما يشمل تحسين التمثيل السياسي، وتحقيق تحوُّل في مجالات التعليم والتدريب لاكتساب المهارات والتعلم مدى الحياة. وأقدِّم أيضا عددا من المقترحات، مثل إعادة النظر في الولاية المنوطة بمجلس الوصاية، وإقامة مختبر لسيناريوهات المستقبل، وإصدار إعلان بشأن الأجيال القادمة، وتعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة، بما يكفل أن تأخذ القرارات المتعلقة بالسياسات والميزانية في الاعتبار ما لها من أثر على الأجيال القادمة. ويتعين علينا أيضا أن نكون أفضل استعدادا لمنع المخاطر العالمية الكبرى والتصدي لها. وسيكون من المهم للأمم المتحدة أن تصدر بانتظام تقريرا عن الرؤية الاستراتيجية والمخاطر العالمية، وأقترح أيضا إنشاء منتدى للطوارئ ينعقد استجابة للأزمات العالمية المعقدة.

سادسا، **لقد حان الوقت لإقامة نظام متعدد الأطراف أكثر قوة وترابطا وشمولا، يتخذ من الأمم المتحدة مرتكزا**. فإن تعددية الأطراف الفعالة تتطلب أمما متحدة فعالة قادرة على التكيف مع التحديات العالمية، وتفي في الوقت نفسه بمقاصد ميثاقها ومبادئه. وعلى سبيل المثال، أقترحُ خطة جديدة للسلام، وإقامة حوارات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة بشأن الفضاء الخارجي، وإبرام اتفاق رقمي عالمي، فضلا عن عقد مؤتمر قمة كل سنتين بين أعضاء مجموعة العشرين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام، ورؤساء المؤسسات المالية الدولية. وفي جميع الأحوال، سنحتاج إلى مشاركة أقوى من جميع الجهات صاحبة المصلحة، وسنعمل لكي يكون لدينا فريق استشاري معني بالحكومات المحلية والإقليمية.

لقد حشدت الأمم المتحدة العالم على مدى 75 عاما للتصدي للتحديات العالمية: من النزاعات والجوع، إلى القضاء على الأمراض، فالفضاء الخارجي والعالم الرقمي، ثم حقوق الإنسان ونزع السلاح. وفي زمن الانقسام والتصدع وانعدام الثقة هذا، نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى هذا الفضاء الذي تتيحه المنظمة لتأمين مستقبل أفضل حالا وأكثر مراعاة للبيئة وأكثر سلاما لجميع الناس. وعلى أساس هذا التقرير، سأطلب إلى **مجلس استشاري رفيع المستوى**، يقوده رؤساء دول وحكومات سابقون، أن يحدد المنافع العامة العالمية وغيرها من مجالات الصالح المشترك التي تحتاج أكثر من غيرها إلى تحسينات على صعيد الحوكمة، وأن يقترح خيارات لكيفية القيام بذلك.

ومن هذا المنطلق، أقترح عقد **مؤتمر قمة معني بالمستقبل** للتوصل إلى توافق عالمي جديد بشأن ما ينبغي أن يكون عليه مستقبلنا، وما يمكننا أن نقوم به اليوم لتأمين ذاك المستقبل.

لقد أثبتنا نحن البشر مرارا وتكرارا أننا قادرون على تحقيق إنجازات عظيمة عندما نعمل يدا في يد. وهذه الخطة المشتركة هي خريطة طريقنا لاستعادة هذه الروح الإيجابية والبدء في إعادة بناء عالمنا وترميم ثقة بعضنا في بعض، هذه الثقة التي نحن بأشد الحاجة إليها في هذه اللحظة من التاريخ.

لقد حان الوقت لنخطو خطواتنا التالية على درب رحلتنا المشتركة، متضامنين مع الناس جميعا ومن أجل مصلحتهم.

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة/إسكندر ديبيبي

الاقتراحات الرئيسية عبر الـ 12 التزاما

من الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة

تتماشى جميع الإجراءات المقترحة مع أهداف التنمية المستدامة وتهدف إلى التعجيل بتحقيقها.

1 - عدم ترك أحد خلف الركب

- عقد اجتماعي متجدد عماده حقوق الإنسان
- عهد جديد للحماية الاجتماعية الشاملة بما في ذلك الرعاية الصحية وتأمين الدخل الأساسي، للوصول إلى مَن لا حماية لهم البالغ عددهم 4 بلايين
- تعزيز **السكن اللائق والتعليم والتعلم مدى الحياة والعمل اللائق**
- **الشمول الرقمي**
- **عقد مؤتمر قمة عالمي اجتماعي في عام 2025**
- تحديد التدابير التكميلية للناتج المحلي الإجمالي

2 - حماية كوكبنا

- اجتماع القادة قبل مناسبة تحديد الحصيلة العالمية في عام 2023
- الالتزام بهدف 1,5 درجة مئوية والوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام **2050** أو قبل ذلك
- إعلانات **الطوارئ المناخية** والحق في بيئة صحية
- **تقديم حزمة دعم إلى البلدان النامية**
- تدابير للتكيف والصمود
- التوقف عن إنتاج كميات جديدة من الفحم بعد عام 2021 والتخلي تدريجيا عن دعم الوقود الأحفوري
- **مراعاة البيئة في النماذج الاقتصادية** وآليات تسعير الكربون والالتزامات ذات المصداقية من جانب الجهات الفاعلة المالية
- **إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020**
- **تحويل نظم الأغذية** في سبيل الاستدامة والتغذية والإنصاف
- إجراءات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن **التهديدات الإقليمية الناجمة عن تغير المناخ** ومنع حالات التشرد البيئي والوقاية منها وإيجاد حلول لها

3 - تعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات

- خطة جديدة للسلام **من أجل**:
- الحد من المخاطر الاستراتيجية (الأسلحة النووية، الحرب الإلكترونية، الأسلحة الذاتية التشغيل)
- تعزيز الرؤية الدولية المستقبلية
- إعادة تشكيل صيغ الرد على جميع أشكال العنف
- الاستثمار في الوقاية وبناء السلام، بما في ذلك صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام
- دعم الوقاية الإقليمية
- وضع النساء والفتيات في صلب السياسة الأمنية
- **الاستخدام السلمي والآمن والمستدام للفضاء الخارجي** بما في ذلك عن طريق حوار متعدد الجهات ذات المصلحة بشأن الفضاء الخارجي

4 - الالتزام بأحكام القانون الدولي وضمان العدالة

- حقوق الإنسان باعتبارها من تدابير **حل المشاكل**، بما في ذلك من خلال قوانين شاملة لمكافحة التمييز وتعزيز المشاركة
- إعمال **حقوق الإنسان** على الإنترنت، وعلى القضايا الناشئة والتكنولوجيات الجديدة
- وصول الجميع إلى الإنترنت باعتبار ذلك حقا من حقوق الإنسان
- تمكين آليات حقوق الإنسان من أسس مالية أكثر استدامة
- **تمكين الجميع من هوية قانونية**، وإنهاء انعدام الجنسية، وحماية النازحين واللاجئين والمهاجرين
- رؤية جديدة **لسيادة القانون**
- **خريطة طريق عالمية** لتطوير القانون الدولي وتنفيذه بفعالية

5 - وضع النساء والفتيات في مركز الصدارة

- إلغاء القوانين التي تميّز بين الجنسين
- تعزيز التكافؤ بين الجنسين، بما في ذلك من خلال إقرار الحصص **والتدابير الخاصة**
- تيسير الإدماج الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك الاستثمار في اقتصاد الرعاية ودعم النساء المشتغلات بالأعمال الحرة
- إسماع أصوات **الشابات من النساء**
- القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال خطة للاستجابة لحالات الطوارئ

6 - بناء الثقة

- **مدونة عالمية لقواعد السلوك تعزز النزاهة في الإعلام**
- تحسين تجارب الناس **مع المؤسسات العامة والخدمات الأساسية**
- **عمليات وطنية شاملة للجميع للاستماع و"وضع تصور للمستقبل"**
- العمل على التصدي **للفساد** بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- إصلاح **النظام الضريبي الدولي**
- **هيكل مشترك يُعنى بالسلامة المالية والتعامل مع التدفقات المالية غير المشروعة**

مناسبات رئيسية مقترحة

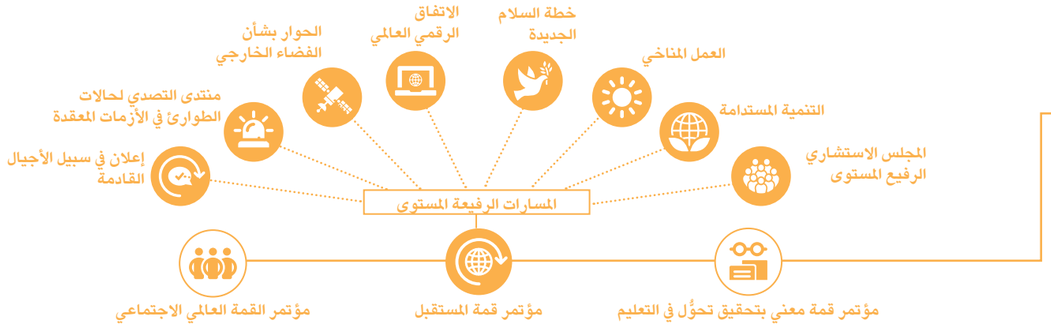

7 - تحسين التعاون الرقمي

- ابرام اتفاق رقمي عالمي من أجل ما يلي:
- **ربط جميع الناس بالإنترنت**، بما في ذلك جميع المدارس
- تجنب تجزئة الإنترنت
- حماية البيانات
- إعمال حقوق الإنسان على الإنترنت
- استحداث معايير للمساءلة عن التمييز والمحتويات المضللة
- تعزيز تنظيم الذكاء الاصطناعي
- اعتبار المشاعات الرقمية من المنافع العامة العالمية

8 - النهوض بأداء الأمم المتحدة

- فريق استشاري رفيع المستوى بقيادة رؤساء دول وحكومات سابقين يُعنى بتحسين إدارة المنافع العامة العالمية
- سياسة عامة على نطاق المنظومة **تضع الإنسان في صلب الاهتمام**، وتراعي اعتبارات العمر ونوع الجنس والتنوع
- زيادة الإصغاء والمشاركة والتشاور (بما في ذلك بالوسائل الرقمية)، انطلاقا من إعلان الأمم المتحدة-75 وخطتنا المشتركة
- **تحقيق التكافؤ بين الجنسين** في منظومة الأمم المتحدة بحلول عام 2028
- إعادة إنشاء **المجلس الاستشاري العلمي** التابع للأمين العام
- **"خماسية التغيير"** للأمم المتحدة 2.0، بما في ذلك الابتكار والبيانات والرؤية الاستراتيجية والتوجه نحو تحقيق النتائج وعلم السلوك

9 - ضمان التمويل المستدام

- عقد مؤتمر قمة كل سنتين بين مجموعة العشرين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء المؤسسات المالية الدولية من أجل اقتصاد عالمي مستدام وشامل ومرن، يكون من بين غاياته ما يلي:
- تقديم الدعم **لتعزيز الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة**، بما في ذلك من خلال تحالف الميل الأخير للوصول إلى من هم أبعد من الركب
- توفير حوافز أكثر مرونة للبحث والتطوير
- معالجة **مواطن الضعف في هيكل الديون**
- إقامة **نظام تجاري** متعدد الأطراف أكثر عدلا ومرونة، بما في ذلك تنشيط منظمة التجارة العالمية
- استحداث نماذج جديدة للأعمال
- تحسين **الطرائق المتبعة في ميزانية الأمم المتحدة**

10 - تعزيز الشراكات

- عقد اجتماعات سنوية بين الأمم المتحدة وجميع رؤساء **المنظمات الإقليمية**
- **تعزيز** التفاعل بين منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية
- زيادة التفاعل المنتظم مع **البرلمانات والسلطات دون الوطنية والقطاع الخاص**
- إنشاء مراكز **لتنسيق شؤون المجتمع المدني** في جميع كيانات الأمم المتحدة
- قيام مكتب الأمم المتحدة للشراكات **بتعزيز الوصول والإدماج**، بما في ذلك إمكانية الوصول عبر الإنترنت

11 - الإصغاء إلى الشباب والعمل معهم

الشباب

- **إزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة السياسية** وقياس التقدم المحرز من خلال **مؤشر "الشباب في الحياة السياسية"**
- مكتب الأمم المتحدة للشباب
- مؤتمر قمة معني بتحقيق تحوُّل في التعليم يُعقد عام 2022
- وضع **مقياس للانتعاش** لتتبع المسارات الوظيفية ونتائج سوق العمل للشباب
- إنشاء تحالف طموح للدفع قدما بفرص العمل في الاقتصاد الأخضر والرقمي

الأجيال المقبلة

- مؤتمر قمة المستقبل في عام 2023
- **ضمان التفكير على المدى الطويل** بما في ذلك من خلال مختبر لسيناريوهات المستقبل
- **تمثيل الأجيال القادمة**، بما في ذلك من خلال مجلس وصاية بأهداف جديدة، وإعلان بشأن أجيال المستقبل، ومبعوث خاص للأمم المتحدة معني بأجيال المستقبل

12 - لنكن على أهبة الاستعداد

- إنشاء منتدى للطوارئ ينعقد استجابة للأزمات العالمية المعقدة
- إعداد تقرير للأمم المتحدة بشأن **الرؤية الاستراتيجية والمخاطر العالمية** كل خمس سنوات
- **بشأن الصحة العامة العالمية:**
- خطة التلقيح العالمية
- تمكين منظمة الصحة العالمية
- تعزيز الأمن الصحي وحالة التأهب على الصعيد العالمي
- الرفع من سرعة تطوير المنتجات والحصول على التكنولوجيات الصحية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل
- التغطية الصحية الشاملة ومعالجة محددات الصحة

المحتويات

أولا - نداء تنبيه 10
ألف - الخيار المطروح أمامنا 14
باء - تجديد التضامن 14
جيم - خطتنا المشتركة 18
ثانيا - نحن الشعوب: عقد اجتماعي متجدد عماده حقوق الإنسان 20
ألف - أسس عقد اجتماعي متجدد 22
باء - الثقة 24
جيم - الإدماج والحماية والمشاركة 27
دال - قياس وتقييم ما يهم الناس والكوكب 33
ثالثا - الأجيال القادمة: رسم معالم المستقبل 38
ألف - التضامن مع أجيال الشباب 39
باء - التضامن مع الأجيال القادمة 43
رابعا - البلدان كبيرها وصغيرها: اتفاق عالمي جديد لتوفير المنافع العامة العالمية والتصدي للمخاطر الكبرى 48
ألف - حماية المشاعات العالمية وتوفير المنافع العامة العالمية 48
باء - التصدي للمخاطر الكبرى 64
جيم - الخطوات التالية 66
خامسا - الأغراض والمبادئ: تكييف الأمم المتحدة مع حقبة جديدة 70
ألف - أفكار موجهة للأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة 72
باء - أفكار مطروحة لنظر الدول الأعضاء 76
سادسا - آفاق المستقبل 80
المرفق: عملية المشاورات بشأن خطتنا المشتركة 84

أولاً

نداء تنبيه

© الأمم المتحدة/ فهد قيصر

أولا – نداء تنبيه

1 – قبل 75 عاما من الآن، خرج العالم من سلسلة من الأحداث الكارثية: حربان عالميتان متتاليتان، وإبادة جماعية، وجائحة إنفلونزا مدمرة، وكساد اقتصادي عالمي. واجتمع أسلافنا المؤسسون في سان فرانسيسكو وآلوا على أنفسهم أن ينقذوا الأجيال القادمة من ويلات الحرب؛ وأن يؤكدوا من جديد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية؛ وأن يهيئوا الظروف التي يمكن في ظلها صونُ العدالةِ والاحترامِ الواجب للقانون الدولي؛ وأن يدفعوا بالرقي الاجتماعي قدما ويرفعوا من مستوى العيش، في جو من الحرية أفسح. وقد آمنوا بقيمة الجهود الجماعية في تحقيق عالم أفضل، وأسسوا الأمم المتحدة ونصب أعينهم تحقيق ذلك الغرض.

2 – وكان ميثاق الأمم المتحدة إنجازا استثنائيا. فمنذ عام 1945، منحت المعايير والمؤسسات الدولية الاستقلال والسلام والازدهار والعدالة وحقوق الإنسان والأمل والدعم لبلايين البشر. غير أن هذه التطلعات لم تتحقق بأكملها لكثير منهم، بل هي الآن في تراجع. وهناك أيضا عدد هائل ممن حرموا من فرص ومنافع التكنولوجيا والاقتصادات الانتقالية، ويواجهون اليوم مستقبلا قاتما ما لم نتصرف بسرعة.

3 – لقد كانت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديا لم يُعرف له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، إذ أزاحت الستار عن مواطن ضعفنا المشتركة وما يوجد بيننا من ترابط. وكشفت عن شواغل في مجال حقوق الإنسان، وزادت من حدة ما نعانيه من أوجه الهشاشة البالغة وعدم المساواة في مجتمعاتنا. وضاعفت من خيبة الأمل في المؤسسات والقيادة السياسية بسبب طول مدة تفشي الفيروس. وقد رأينا أيضا كثيرا من نماذج النزعة القومية المرتبطة باللقاحات. وعلاوة على ذلك، فبعد أن لم يبق على الموعد المضروب سوى أقل من عقد من الزمن، انحرفت أهداف التنمية المستدامة عن مسارها أبعد من ذي قبل.

4 – وفي الوقت نفسه، أدت الجائحة إلى حدوث طفرة في العمل الجماعي، حيث أخذ الناس يعملون معا للتصدي لتهديد عالمي حقيقي. والعالم بحاجة لأن يتحد لينتج ما يكفي من اللقاحات ويوزعها على الجميع. وقد ذكرتنا المستجدات بما للدولة من دور حيوي في حل المشاكل، وبالحاجة أيضا إلى شبكات من الجهات الفاعلة لا تقتصر على الدول، بل تشمل المدن والشركات والعلماء ومهنيي الصحة والباحثين والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والجماعات الدينية والأفراد. فعندما نواجه جميعا التهديد نفسه، يكون التعاون والتضامن هما الحل الوحيد، داخل كل مجتمع على حدة وفيما بين الأمم.

تكاليف كوفيد-19

- انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تقدر بنحو 3,5 في المائة في عام 2020.
- ألقت الجائحة بـ 124 مليون شخص آخرين في وهدة الفقر المدقع. ستؤدي أيضا موجة الفقر الناجمة عن الجائحة إلى توسيع فجوة الفقر بين الجنسين، حيث سيكون عدد من يُلقى بهن من النساء في الفقر المدقع أكبر من نظرائهن من الرجال.
- لم يكن بمقدور واحد من كل ثلاثة أشخاص تقريبا من سكان العالم (2,37 بليون نسمة) أن **يحصلوا على الغذاء الكافي** في عام 2020 – أي بزيادة قدرها حوالي 320 مليون شخص في عام واحد فقط.
- تشير التقديرات الأولية إلى احتمال حدوث زيادة تصل إلى 45 في المائة في وفيات الأطفال بسبب نقص الخدمات الصحية وتدني إمكانات الحصول على الغذاء.
- انخفض إجمالي ساعات العمل بنسبة 8,8 في المائة في عام 2020، أي بما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل.
- القيود المفروضة على الحركة، والعزلة الاجتماعية، وانعدام الأمن الاقتصادي، **تزيد جميعا من تعرض المرأة للعنف في المنزل** في جميع أنحاء العالم.

إنجازات مختارة للنظام المتعدد الأطراف

السلام

على الرغم من استمرار التوترات والنزاعات والعنف على الصعيد الدولي، فقد ساعد النظام المتعدد الأطراف، والأمم المتحدة منه في موقع محوري، على **تفادي حرب عالمية ثالثة أو محرقة نووية**.

النزاعات بين الدول، 1946-2020

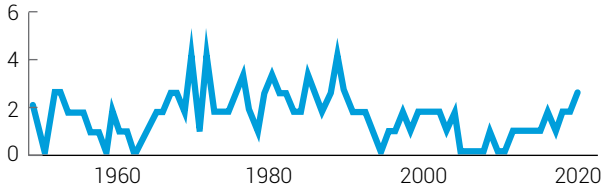

المصدر: المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو، 2020.

حقوق الإنسان

لقد ساعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) على ضمان أن **يعيش البلايين من البشر حياة أكثر أمنا وأطول أمدا وأكثر حفظا للكرامة**.

٪ 80

صادق 80 في المائة من الدول الأعضاء على ما لا يقل عن أربع من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وصادقت جميع الدول الأعضاء على معاهدة واحدة على الأقل.

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2021.

البيئة

الانبعاثات المستنفدة لطبقة الأوزون منذ بروتوكول مونتريال، مؤشر عام 1986 = 100 ٪

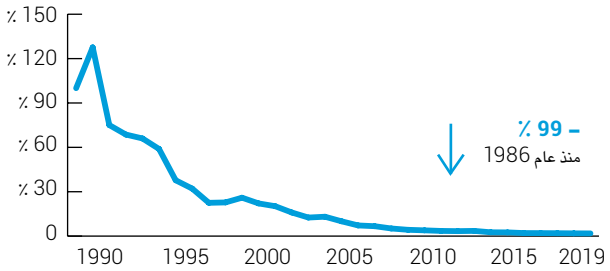

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2021.

العمل الإنساني

في عام 2020، قدمت الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة مساعدات إنسانية لأكثر من **98 مليون شخص في 25 بلدا**.

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2021.

الصحة

بعد جهد عالمي دام عشر سنوات بقيادة منظمة الصحة العالمية وشمل أكثر من **500 مليون لقاح**، تم القضاء رسميا على الجدري في عام 1980.

يُلقح اليوم 85 ٪ من أطفال العالم لحمايتهم من أمراض موهِنة.

المصدر: منظمة الصحة العالمية، 2020.

القضاء على الفقر

شرق آسيا والمحيط الهادئ
جنوب آسيا
باقي العالم
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

مجموع السكان (بالبلايين) الذين يعيشون في فقر مدقع

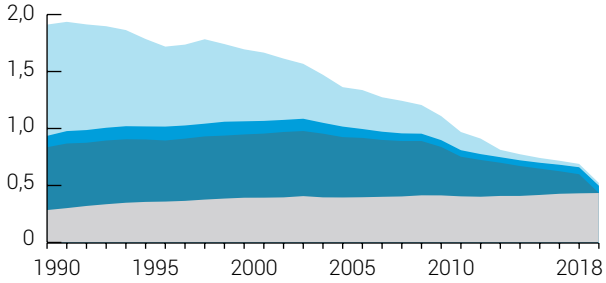

المصدر: البنك الدولي، 2018.

المساواة بين الجنسين

90 ٪ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو انضمت إليها.

المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية
(بالنسبة المئوية)

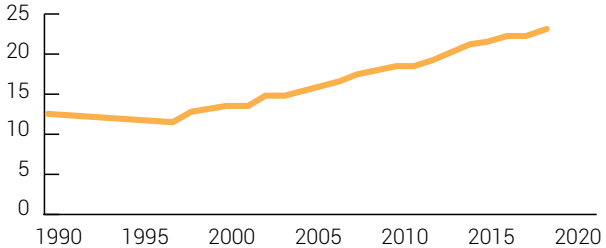

المصدر: شعبة الإحصاءات، 2021.

ألف - الخيار المطروح أمامنا

5 - لتكن الأمور واضحة: قد تهون جائحة كوفيد-19 مقارنة بتحديات المستقبل إن نحن لم نتعلم من الإخفاقات التي كلفت خسائر في الأرواح وسبل العيش. وتظهر أفضل توقعاتنا أننا أمام خيار واضح: إما مواصلة العمل كالمعتاد والمجازفة من ثم بحدوث انهيار كبير وأزمة دائمة؛ أو بذل جهود متضافرة للتعافي وتحقيق نظام دولي لخدمة الإنسان وكوكب الأرض. تلك نُذُر لا يمكن تجاهلها، وهذه فرص لا يمكن إهدارها.

باء - تجديد التضامن

6 - بمناسبة احتفال الأمم المتحدة في عام 2020 بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، أعرب الناس في جميع أنحاء العالم عن إيمانهم بالتعاون الدولي، وعن قلقهم أيضا إزاء عدم التطابق بين وعود المنظمة والحقائق التي يعيشونها في حياتهم اليومية. وقد أدرجت الدول الأعضاء ذلك في الإعلان الذي أصدرته بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية العامة 75/1)، فأعلنت عزمها على الوفاء بالوعود التي قطعتها بالفعل وطلبت موافاتها بتوصيات للنهوض بخطتنا المشتركة والتصدي لتحديات الحاضر والمستقبل.

7 - ونسعى في هذا التقرير إلى الاستجابة لهذه الدعوات، وذلك بتقييم التحديات وتقديم توصيات لاتخاذ إجراءات تستفيد من كل ما هو ناجح وتُحسّن ما ليس ناجحا. ولقد شهدت تعددية الأطراف تطورا كبيرا منذ تأسيس الأمم المتحدة، حيث أثبتنا أننا قادرون على التلاحم لإيجاد حلول جماعية. ولكن هذا لا يحدث في الغالب بما يكفي من الفعالية أو بالقدر اللازم من الشمول.

8 - ويتوقف كل ما يقترحه هذا التقرير على **تعميق التضامن**. والتضامن ليس عملا خيريا؛ بل هو نابع من الفطرة السليمة في ظل عالم مترابط. إنه مبدأ العمل معا، من منطلق الاعتراف بما يربطنا من وشائج، وبأنه لا يمكن لأي مجتمع أو بلد أن يجد بمفرده حلولا للتحديات التي يواجهها. وهو يتعلق بمسؤولياتنا المشتركة بعضنا تجاه بعض ولما فيه

ما نعنيه بالتضامن

التضامن قيمة أساسية تمكن من مواجهة التحديات العالمية بطريقة يتم فيها توزيع التكاليف والأعباء توزيعا منصفا وفقا للمبادئ الأساسية للإنصاف والعدالة الاجتماعية، وتكفل تلقي من يعانون أو من هم أقل الفئات استفادة المساعدة ممن هم أكثر الفئات استفادة (قرار الجمعية العامة 213/57).

مصلحتنا جميعا، اعتبارا لإنسانيتنا المشتركة ولكرامة كل شخص، وتنوُّعنا، واختلاف مستوياتنا من القدرة والاحتياج. لقد ألقت جائحة كوفيد-19 ضوءا ساطعا على أهمية التضامن والسباق ضد متحورات الفيروس، حتى بالنسبة للبلدان التي قطعت أشواطا بعيدة في حملات التلقيح. فلن يسلَم أحد حتى يَسلَم الجميع. وينطبق ذلك أيضا على التنوع البيولوجي، إذ بدونه لا يستطيع أي منا البقاء على قيد الحياة، وعلى الإجراءات الرامية إلى معالجة أزمة المناخ. وفي غياب التضامن، وصلنا إلى مفارقة حاسمة، فالتعاون الدولي مطلوب أكثر من أي وقت مضى، ولكن من الصعب تحقيقه أيضا.

9 - ومن خلال تعميق الالتزام بالتضامن، على المستوى الوطني وبين الأجيال وعلى صعيد النظام المتعدد الأطراف، يمكن أن نتجنب سيناريو الانهيار، وأن نتعافى بدلا من ذلك ونمضي نحو مستقبل أكثر إيجابية. ويقترح هذا التقرير **طريقا نحو المستقبل** محوره **تجديد عقدنا الاجتماعي**، ويساير تحديات هذا القرن، ويأخذ في الحسبان الشباب والأجيال القادمة، ويكمّله **اتفاق عالمي جديد**.

10 - إن **عقدا اجتماعيا** قويا، عماده حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، هو الأساس الذي نحتاج إليه للعمل معا. وقد لا يكون العقد الاجتماعي مدوّنا في أي وثيقة بعينها، بيد أن آثاره على الناس عميقة، فإليه تستند حقوقهم، وعليه تقوم التزاماتهم، وبه تتشكل فرصهم في الحياة. كما أن دوره حيوي في التعاون الدولي، لأن الروابط بين البلدان لا تستقيم متى انفصمت الروابط داخل البلدان. وما نشهده في كثير من البلدان والمناطق من غياب للمساواة والثقة، ومن تفشّ

الخيار المطروح أمامنا:

سيناريو الانهيار والأزمة الدائمة

الجوائح القاتلة

- **كوفيد-19 مرض متوطّن، دائم التغيُّر**
- البلدان الغنية **تحتكر اللقاحات**، ولا وجود لخطة للتوزيع العادل
- إنهاك **النّظم الصحية**
- **عدم التأهب** لمواجهة الجوائح في المستقبل
- عدد من البلدان تكون في عام 2030 أفقر مما كانت لما حلت الجائحة

كوكب غير قابل للعيش

- بسبب عدم حدوث تغيير في مستويات الانبعاثات الناجمة عن النشاط البشري، **سيتجاوز الاحترار العالمي 2 درجة مئوية** خلال القرن الحادي والعشرين
- **موجات الحر الشديد والفيضانات وموجات الجفاف والأعاصير المدارية** وغيرها من الظواهر القصوى تصل إلى مستويات غير مسبوقة من حيث الشدة والوتيرة والتوقيت، وتحدث في مناطق لم تشهدها من قبل
- **خلو القطب الشمالي من الجليد صيفاً، وفقدان معظم التربة الصقيعية وسطح البحر** يصل إلى مستويات قصوى كل عام
- مليون من الأنواع **على وشك الانقراض، مع فقدان لا رجعة فيه للتنوع البيولوجي**
- يعيش أكثر من **بليون شخص في درجة حرارة من الشدة بحيث تهدد حياتهم**

أوجه عدم المساواة المزعزعة للاستقرار

- استمرار **تدهور حقوق الإنسان**
- **تزايد الفقر**، وفقدان قدر هائل من الوظائف والدخل
- نقص التمويل اللازم للمنافع العامة، مثل التعليم ونظم الحماية الاجتماعية
- **انتشار الاحتجاجات عبر الحدود**، ومجابهتها في كثير من الأحيان بالقمع العنيف
- التكنولوجيا تؤجّج الانقسام
- **أنواع جديدة من الحروب** تُخترع بأسرع مما تُستحدث طرق جديدة لصنع السلام

علامات الإنذار

9,2 تريليونات دولار هي **التكلفة المقدرة** للاقتصاد العالمي في عام 2021 وحده إذا لم تُتح للبلدان النامية فرص متكافئة للحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-19

المصدر: غرفة التجارة الدولية، 2021.

الزيادات التي وقعت في **تركيزات غازات الدفيئة منذ حوالي عام 1750 تعود بما لا لبس فيه إلى الأنشطة البشرية**، وقد أدت إلى احترار بحوالي 1,1 درجة مئوية بين 1850 و 1900

المصدر: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2021.

36 من البلدان المنخفضة الدخل تعاني من ضائقة ديون سيادية أو معرضة لخطر مرتفع بالوقوع في ضائقة مديونية (شباط/فبراير 2021)

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2020.

تحمل الثدييات والطيور ما يصل إلى **827 000 من الفيروسات التي يمكن أن تصيب البشر**

المصدر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة، 2021.

معدل الانقراض اليوم أعلى بما بين 10 و 100 مرة منه في أي وقت مضى في العشرة ملايين سنة الماضية

المصدر: الأمم المتحدة، 2019.

بحلول عام 2050 يمكن أن يكون في البحر من البلاستيك أكثر مما سيكون فيه من الأسماك

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2020.

سرعة تنامي النزاعات بين أطراف من غير الدول منذ عام 2010

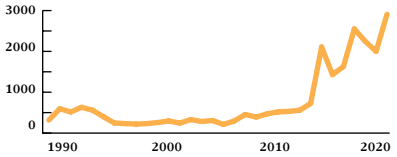

المصدر: المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو، 2020.

العواقب بالنسبة لتعددية الأطراف

- تآكل العقد الاجتماعي واحتدام التوترات الجيوسياسية
- المؤسسات الدولية حبيسة **حلقة من نقص الاستثمار وضعف الأداء**
- تفضيل **الانفرادية على التعاون**
- انعدام التوافق على الحقائق أو العلم أو المعرفة

الخيار المطروح أمامنا:

سيناريو التعافي ومنظورمستقبل أكثر مراعاة للبيئة وأكثر أمانا وأفضل حالا

التعافي المستدام

- **توزيع اللقاحات على نطاق واسع وبطريقة عادلة**
- القدرة على إنتاج لقاحات في غضون 100 يوم في حالة ظهور جوائح في المستقبل وتوزيعها على الصعيد العالمي في غضون سنة واحدة
- فتح منافذ أمام من يوجد من الناس في حالات من الأزمات والنزاعات **ليحسنوا من ظروف عيشهم**
- إعادة النظر في هيكلة الديون الدولية
- إعادة النظر في الحوافز المقدمة للأعمال التجارية لدعم المنافع العامة العالمية
- **إحراز التقدم** نحو التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والتهرب من دفع الضرائب، وتمويل المناخ
- النظم المالية والاقتصادية **تدعم أنماطا من النمو أكثر استدامة ومرونة وشمولا**

أشخاص أصحاء وكوكب مُعافى

- الاحترار العالمي لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية
- جميع البلدان والقطاعات **تتوقف عن إطلاق الكربون بحلول عام 2050**
- تقديم الدعم للبلدان المتأثرة بشدة من حالات الطوارئ المناخية
- ضمان عمليات انتقال عادلة إلى بيئة عمل جديدة
- **الحفاظ على نظام إيكولوجي** فعال للأجيال القادمة
- إعداد المجتمعات المحلية للتكيف والصمود في وجه آثار تغير المناخ

الثقة والحماية الاجتماعية

- الالتزام القوي **بعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزيء**
- **حدود دنيا للحماية الاجتماعية، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة**
- **الاتصالية الرقمية العالمية**
- **جودة التعليم وتحسين المهارات** والتعلم مدى الحياة
- إحراز تقدم في معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، والفوارق العرقية والاقتصادية، وغير ذلك من أوجه عدم المساواة
- **إقامة شراكة متكافئة بين المؤسسات ومن تقدم لهم خدماتها من الناس**، وفيما بين المجتمعات وداخلها، لتمتين التماسك الاجتماعي

بوادر الأمل

إخراج 146 مليون شخص من الفقر المدقع بحلول عام 2030 عن طريق الاستثمارات في الحوكمة والحماية الاجتماعية والاقتصاد الأخضر والرقمنة (منهم 74 مليون امرأة وفتاة)

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020.

يمكن التخفيف من انبعاثات الميثان بنسبة 75 ٪ باستعمال التكنولوجيا المتاحة اليوم، وبما يصل إلى 40 ٪ دون أي تكلفة صافية

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2021.

الانتقال إلى الأخذ **بنُهُج النمو المستدام منخفض الكربون** يمكن أن يحقق مكاسب اقتصادية مباشرة بقيمة 26 تريليون دولار حتى عام 2030 مقارنة بنُهُج العمل وفق المعتاد

المصدر: الأمم المتحدة، 2021.

العواقب بالنسبة لتعددية الأطراف

عهد جديد للتعددية، حيث تعمل البلدان والجهات الفاعلة الأخرى على حل المشاكل الأكثر أهمية

النظام الدولي **يتصرف بسرعة لصالح الجميع في حالات الطوارئ**

جميع الجهات الفاعلة مسؤولة عن الوفاء بالالتزامات التي قطعتها

الأمم المتحدة منتدى يحظى بالثقة للتعاون بين عدد متزايد ومتنوع من الجهات الفاعلة

للتعصب، يزيد من حدته الأثر الداهم لجائحة كوفيد-19، أمارة على أن الوقت قد حان لتجديد العقد الاجتماعي لعصر جديد، يعمل فيه الأفراد والدول والجهات الفاعلة الأخرى، في إطار من الشراكة، لبناء الثقة وزيادة المشاركة والإدماج، وإعادة صياغة معالم التقدم البشري.

11 - ويجب أن يقابَل تعميق التضامن على الصعيد الوطني بالتزام جديد تجاه **الشباب والأجيال القادمة**، هم الذين يقدم لهم ميثاق الأمم المتحدة في عباراته الافتتاحية وعدا رسميا. فقد طال الانتظار لتعزيز التضامن مع الجيل الحالي من الشباب، هؤلاء الذين يشعرون أن نظمنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية تتجاهل حاضرهم وتضحي بمستقبلهم. لذا وجب علينا أن نتخذ الخطوات اللازمة لنوفر لهم تعليما وفرص عمل أفضل، ولنمنحهم دورا أكبر في تحديد معالم مستقبلهم. ويجب علينا أيضا أن نجد سبلا لنراعي بصورة منتظمة مصالح 10,9 بلايين شخص يُتوقع أن يولدوا في هذا القرن، معظمهم في أفريقيا وآسيا: فنحن لن نحقق التعافي إلا إذا فكرنا وتصرفنا معا باسمهم من منظور الأمد البعيد.

12 - ولدعم التضامن داخل المجتمعات وبين الأجيال، نحتاج أيضا إلى **اتفاق جديد على الصعيد العالمي**. فالهدف من التعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين هو تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة الحيوية التي يعتمد عليها رفاهنا، بل وبقاؤنا، كجنس بشري. فنحن بحاجة، على وجه الخصوص، إلى تحسين حماية **المشاعات العالمية** وتوفير مجموعة أوسع من **المنافع العامة العالمية**، تلك التي تعود بالنفع على البشرية جمعاء والتي لا يمكن أن تتدبرها دولة

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة/منويل إلياس

واحدة أو جهة فاعلة واحدة بمفردها. وتتجسد العديد من هذه الأهداف ("مضمون العمل") في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وأنا أعتقد أن الوقت قد حان لكي تضع الدول الأعضاء، ومعها أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، استراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف ("طريقة العمل") من خلال تعزيز الإدارة المتعددة الأطراف للمشاعات العالمية والمنافع العامة العالمية. وعلاوة على ذلك، يجب أن نعالج **المخاطر الكبرى** بمزيد من الحزم، مستخلصين العِبر من جهودنا في التصدي لكوفيد-19.

13 - وختاما، تتوافر للدول منظمةٌ هدفها الأساسي حل المشاكل الدولية من طريق التعاون. **فالأمم المتحدة** عالمية الحضور والعضوية، وأنشطتها تسع نطاق الحاجات الإنسانية. وقيمُها الأساسية ليست حكرا على أي منطقة، بل هي موجودة في كل ثقافة من ثقافات العالم وفي كل دين من دياناته: إنها قيم السلام والعدالة والكرامة الإنسانية والمساواة والتسامح، والتضامن بطبيعة الحال. ومع ذلك، فبينما تبقى مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية وتستمر، يجب أن تتطور المنظمة لتواكب عالما متغيرا وتصبح أكثر ترابطا وشمولا وفعالية.

جيم - خطتنا المشتركة

14 - لدينا بالفعل خطط لعالم أفضل، منها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرهما من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وغير ذلك من الصكوك الرئيسية. وما هذا سوى غيض من فيض من القرارات والصكوك الدولية الكثيرة التي وُضعت بشق الأنفس على مدى 75 عاما، والتي تشكل تراثا بالغ الأهمية. وبوسعنا، بل من واجبنا، أن نستفيد من هذه النصوص ونضاعف من جهودنا لتطبيق مضامينها.

العلاقة بين خطتنا المشتركة وأهداف التنمية المستدامة

توجد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الصميم من خطتنا المشتركة. وخطة عام 2030 خطة عمل غايتها الإنسان والكوكب والرخاء والسلام، تسعى إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع، وإلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وأهداف التنمية المستدامة أهداف متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. ومن ثم فإن العديد من الإجراءات المقترحة في هذا التقرير يسعى إلى التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في ضوء الثغرات وحالات التأخر الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وأما الإجراءات الجارية بالفعل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فستكون بدورها أساسية لتنفيذ خطتنا المشتركة.

15 - ولكن العالم تغير أيضا، وبتغيّره نشأت احتياجات جديدة تستدعي تفاهمات وترتيبات جديدة لتلبيتها. ويجب أن نجمع بين أفضل إنجازاتنا السابقة وأكثر تطلعاتنا إلى المستقبل إبداعا إذا أردنا تعميق التضامن وتحقيق التعافي للإنسان والكوكب. والإجراءات المقترح اتخاذها في هذا التقرير طابعها الاستعجال، وغايتها تحقيق التحول وسد ثغرات حرجة. ومثلما اجتمع مؤسسو الأمم المتحدة وآلوا على أنفسهم أن ينقذوا الأجيال القادمة من ويلات الحرب، يجب أن نجتمع اليوم لإنقاذ الأجيال القادمة من الحرب وتغير المناخ والجوائح والجوع والفقر والظلم ومخاطر كثيرة ربما ليس بمقدورنا بعد أن نتوقعها كلها. هذه هي خطتنا المشتركة.

ثانياً

نحن الشعوب:
عقد اجتماعي متجدد
عماده حقوق الإنسان

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة

ثانياً - نحن الشعوب: عقد اجتماعي متجدد عماده حقوق الإنسان

16 - لقد زادت جائحة كوفيد-19 من إلحاح الاختيار المطروح أمامنا. وحتى قبل حلول الجائحة، كان التضامن قد تضاءل في العديد من المجتمعات. وصارت مهام الحوكمة أكثر صعوبة في ظل الإحساس المتزايد بالظلم وتصاعد الشعبوية والأجندات القومية المتقوقعة التي تروج للحلول التبسيطية والحلول الزائفة ونظريات المؤامرة. وهناك انفصام متزايد بين الناس والمؤسسات التي تخدمهم، حيث يشعر الكثيرون بأن الركب تخلى عنهم، ولم يعودوا واثقين من أن النظام يعمل لصالحهم، وزادت الحركات الاجتماعية والاحتجاجات، وصارت أزمة الثقة أعمق من أي وقت مضى، يؤججها فقدان الحقيقة المشتركة والتفاهم. وصارت التساؤلات تطال الكيفية التي نتقاسم بها العيش في مجتمعاتنا وعلى هذا الكوكب الهش، والروابط الأساسية التي تجمعنا، وكيفية تعاملنا مع من لا يتفقون معنا أو مع من يشعرون بأنهم عُرضة للإجحاف أو الإقصاء.

17 - ويرجع السبب الرئيسي لهذا الواقع إلى تقادُم العقد الاجتماعي، أي التفاهم داخل المجتمع حول الكيفية التي يحل بها الناس مشاكلهم المشتركة، ويديرون المخاطر، ويقومون بتجميع الموارد لتوفير المنافع العامة، فضلا عن الكيفية التي تعمل بها مؤسساتهم ومعاييرهم الجماعية.

ما نعنيه بالعقد الاجتماعي

يذهب الذهن في غالب الأحيان إلى أن مصطلح "العقد الاجتماعي" تعود جذوره إلى الفلسفة الغربية أو الأوروبية. غير أن مفاهيم قريبة تعبر عن الالتزامات المتبادلة بين الناس والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية وقادتها موجودة في مختلف المناطق والتقاليد الدينية، بما في ذلك في أفريقيا والأمريكتين وآسيا والشرق الأوسط.

وتختلف هذه المعايير المتبادلة من حيث طبيعتها الدقيقة، ولكن وجودها عالمي.

18 - وما من عقد اجتماعي إلا ويلزم أن يتطور ليساير الظروف المتغيرة. فمتى وقعت ثورة أو حرب أو انهيار اقتصادي أو أي تحوّل سريع آخر، تعرّض العقد الاجتماعي لضغط فوري، تاركا المجتمع عرضة للاضطراب إن لم يكن قادرا على التكيف بالسرعة الكافية. ولأول مرة منذ عقود، شهدت جميع البلدان تغيرا مفاجئا في ظروفها بسبب كوفيد-19. وجاءت هذه الصدمة ونحن مقصِّرون بالفعل من أوجه شتى في قيامنا بواجب الرعاية بعضنا تجاه بعض وتجاه الكوكب الذي نقتسم العيش عليه. ونحن بحاجة ماسة إلى عقد اجتماعي جديد، يتأسس على نهج شامل تجاه حقوق الإنسان، في ضوء الجائحة وما يليها، عقد يسمح لجهات فاعلة كثيرة أخرى بمعالجة المشاكل المتزايدة التعقيد والترابط.

ألف - أسس عقد اجتماعي متجدد

19 - ينشأ العقد الاجتماعي على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ولا شك في أن تحديد هيكله بدقة أمر متروك لكل مجتمع على حدة. بيد أن لأي عقد اجتماعي بعدا عالميا أيضا. وتواجه جميع المجتمعات الضغوط العالمية وتتأثر بها، فيما يوفر التضامن القائم داخل البلدان الأساس لتعاوننا على الصعيد الدولي. ولذلك فإنني سأقوم بتعبئة منظومة الأمم المتحدة برمتها لمساعدة البلدان دعما لعقد اجتماعي جديد يتأسس على حقوق الإنسان. واستنادا إلى ما أُجري من مشاورات لأغراض خطتنا المشتركة، أرى أن العقد الاجتماعي المتجدد المناسب للقرن الحادي والعشرين ينبغي أن ينبني على ثلاثة أسس: **(أ) الثقة؛ (ب) الإدماج والحماية والمشاركة؛ (ج) قياس وتقييم الأمور التي تهم الناس والكوكب**. ويُعبَّر عن هذه الأفكار بطرق تختلف باختلاف المجتمعات والمناطق والثقافات؛ غير أن المجتمع الدولي وصل إلى توافق في الآراء بشأنها من خلال الأمم المتحدة بتكريس مبادئ أساسية، من قبيل التضامنواحترام حقوق الإنسان

العقد الاجتماعي المتجدد

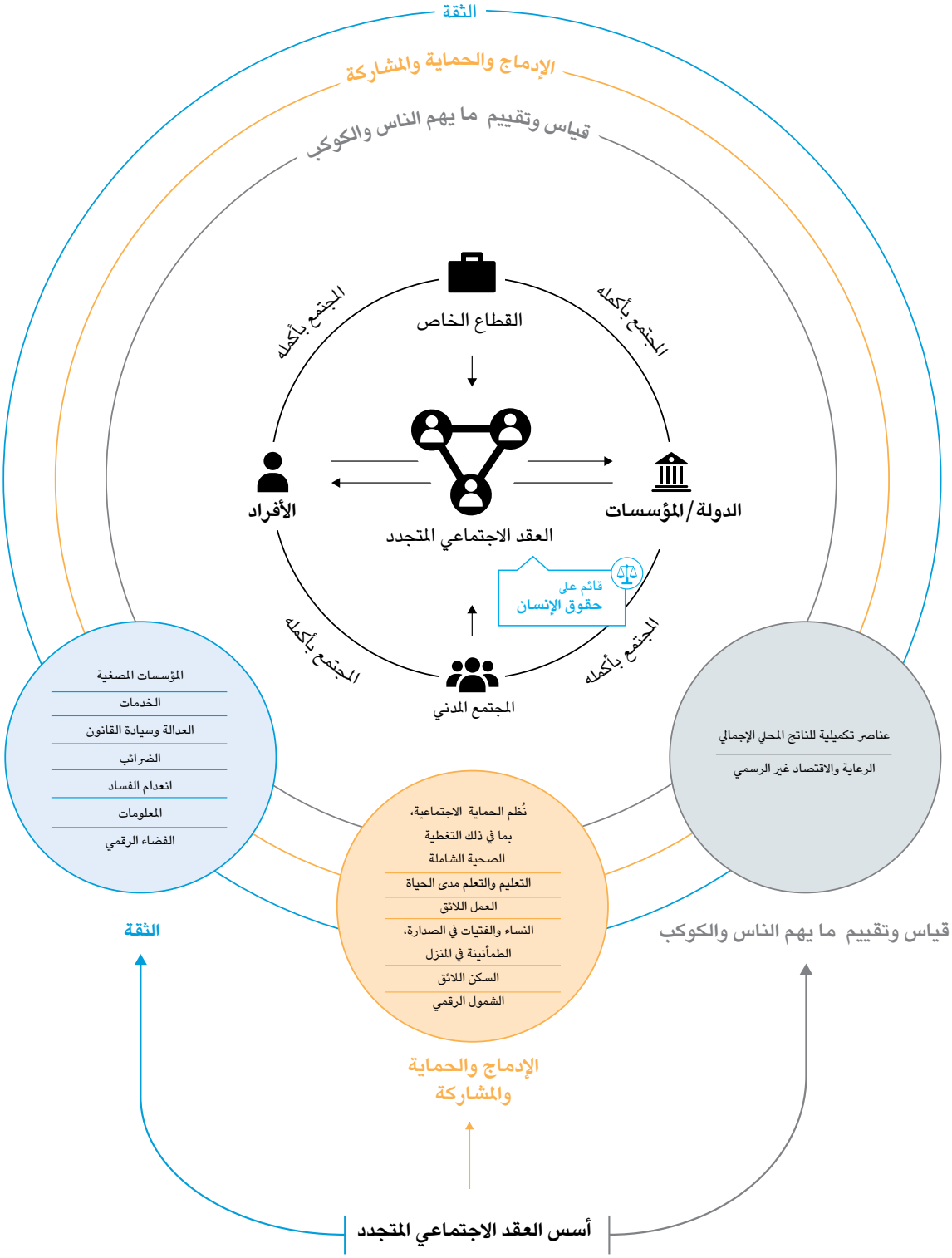

والمساءلة والمساواة. وتتضمن خطة عام 2030 تجسيدا عمليا لهذه المبادئ من خلال التزامها بألا يترك الركب خلفه أحدا.

باء - الثقة

20 - إن بناء الثقة ومعالجة دواعي الارتياب، سواء بين الناس والمؤسسات، أو بين الأفراد والجماعات ضمن المجتمع الواحد، هو التحدي الحاسم الذي يواجهنا. **والثقة بنوعيها، الفردي والمؤسسي**، مهمة ويصب الواحد منها في الآخر، بيد أن التوصيات الواردة أدناه تركز إلى حد بعيد على الثقة المؤسسية. وقد حدث انهيار عام للثقة في المؤسسات الرئيسية على صعيد العالم، بسبب إخفاقاتها الحقيقية والمتصورة في إنجاز المرجو منها وفي التحلي بالإنصاف والشفافية والشمول، وتوفير المعلومات الموثوقة، وإحداث تغيير في حياة الناس. فعلى سبيل المثال، أدت حالة عدم ثقة الجمهور في الحكومات وعدم ثقة الحكومات في الجمهور إلى تعقيد مهمة الحفاظ على التوافق بشأن القيود المفروضة لأغراض الصحة العامة في ظل جائحة كوفيد-19. وعلى العكس من ذلك، فإن البلدان التي يوجد بها مستويات أعلى من الثقة في المؤسسات العامة (إلى جانب مستويات أعلى من الثقة بين الأشخاص) كان أداؤها أفضل في إدارة الجائحة. وسوف تتطلب أنواع التحديات التي سنواجهها في المستقبل مستويات مماثلة أو أعلى من ثقة بعضنا في بعض ومن الثقة في مؤسساتنا.

21 - والناس ترغب في أن يُصغى إليها وفي أن تشارك في القرارات التي تعنيها. وبوسع المؤسسات أن تستحدث طرقا أفضل للإصغاء إلى الناس الذين يُراد منها خدمتهم ولأخذ آرائهم في الاعتبار، ولا سيما الفئات التي يكون مصيرها التجاهل في أحايين كثيرة، مثل النساء والشباب والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة. وكخطوة أولية، أدعو الحكومات إلى تنظيم **عمليات وطنية للإصغاء و "تصور المستقبل"**. ويمكن القيام بذلك باستخدام الوسائل الرقمية لتوسيع نطاق العملية وتحقيق انفتاحها على الجميع، وإن كان ذلك بتدابير متناسبة للوصول إلى من لا يزالون غير متصلين بالإنترنت وعددهم 3,8 بلايين شخص. وأتعهد أيضا بضمان استفادة الأمم المتحدة في عملها من الابتكارات الحديثة للإصغاء إلى الناس في جميع أنحاء العالم وفي التشاور والتفاعل معهم.

22 - إن الفشل في **توفير أشد ما يحتاجه الناس**، بما في ذلك الخدمات الأساسية، يدفع إلى انعدام الثقة، بغض النظر عن مدى انفتاح المؤسسات على المشاركة العامة. وتختلف المجتمعات من حيث **المنافع العامة** التي تقدمها الدولة والأخرى التي يقدمها القطاع الخاص، بما في ذلك الصحة والتعليم والإنترنت والأمن ورعاية الأطفال. بيد أنه يمكن للدول أن توفر الأطر التنظيمية اللازمة لضمان الفعالية والمساءلة وأن تتعهدها بالتحديث. وعلاوة على ذلك، من الدروس الرئيسية المستفادة من كوفيد-19 ثبوت أهمية الدولة باعتبارها مصدر المعلومات والسلع والخدمات الجديرة بالثقة، ولا سيما في أوقات الأزمة. ويمكن للمؤسسات أن تحلل وتقلل الأعباء الإدارية التي تعسّر على الناس الحصول على ما تقدمه من خدمات. وبرقمنة الخدمات الحكومية يمكن تعزيز الشفافية وسبل الحصول على الخدمات، إذا وُجد حل للمجتمعات التي ليس بإمكانها اليوم أن تصل إلى العالم الرقمي. وفي زمن التغيُّر السريع هذا، أشجع المجتمعات على مناقشة أهم المنافع العامة وأكثرها قيمة وأفضل السبل لضمان توفيرها، مع مراعاة أدوار القطاعين العام والخاص والبناء على أهداف التنمية المستدامة. كما أحث على **الاستثمار في النظم العامة وإتاحة موظفين حكوميين أكفاء**، باعتبارهم نقطة الاتصال الرئيسية بين الدولة والشعب. ويتعيّن على النظام الدولي أن يحسّن من الدعم الذي يقدمه للبلدان التي تفتقر إلى القدرة والتمويل اللازمين للقيام بهذه الاستثمارات.

23 - **تعد العدالة بعدا أساسيا من أبعاد العقد الاجتماعي**. ففي جميع أنحاء العالم، تتغذى مشاعر انعدام الثقة على ما يَخبره الناس في واقعهم من أشكال عدم المساواة والفساد، وعلى ما يتصورونه معاملة غير عادلة من جانب الدولة ومؤسساتها. وبينما تَعِد خطة عام 2030 بتعزيز سيادة القانون وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة (الغاية 16-3 من أهداف التنمية المستدامة)، يوجد كثير من نظم العدالة التي تخدم مصالح أقلية فقط. ويقدر أن 1,5 بليون شخص لديهم احتياجات غير ملباة على صعيد العدالة الجنائية أو المدنية أو الإدارية. فهم غير قادرين على استخدام القانون للدفاع عن أنفسهم من العنف والجريمة، أو حماية حقوقهم، أو حل المنازعات سلميا. ولا يزال القانون في عدد من البلدان يميز فعليا ضد المرأة، حيث لا تتمتع المرأة في الواقع سوى بثلاثة أرباع الحقوق القانونية المكفولة للرجل. وعندما تمارس

© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجهات الفاعلة المعنية بالأمن والعدالة تجاوزات وتتصرف دون عقاب، فهي تُفاقم المظالم وتُضعف العقد الاجتماعي. ويتغذى انعدام الثقة أيضا على ما يعيشه الناس من فساد، ويؤثر **الفساد** بشكل غير متناسب على المرأة، ويفاقم عدم المساواة، ويكلف العالم تريليونات الدولارات سنويا. وقد سمعتُ من الدول الأعضاء خلال مشاوراتنا كلاما عن إمكانية تحويل نظم العدالة بطرق تعزز الروابط التي تحفظ لمجتمعاتنا وحدتها. ودعما للجهود الرامية إلى وضع الناس في المركز من نظم العدالة، سأدعو إلى **رؤية جديدة لسيادة القانون**، استنادا إلى الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وإعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي لعام 2012 (انظر القرار 67/1). وسنبحث الكيفية التي يمكن من خلالها للمساعدة التي نقدمها في مجال سيادة القانون أن تدعم الدول والمجتمعات المحلية والناس ليعيدوا صياغة عقدهم الاجتماعي، باعتباره أساسا لصون السلام. وسيكون من المهم أيضا في هذا السياق تسريع وتيرة العمل **للتصدي للفساد**، انسجاما مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

24 - **والضرائب** واحدة من أقوى الأدوات المتاحة للحكومة، حيث تؤدي دورا حاسما في الاستثمار في المنافع العامة وتحفيز الاستدامة. وينبغي للحكومات أن تنظر في استخدام الضرائب للحد من أوجه التفاوت الشديد في الثروة.

وستكون هذه إشارة مهمة في أعقاب جائحة فقد فيها ملايين الناس وظائفهم وواجهت الحكومات في جميع أنحاء العالم تراجعا في الحيز المالي المتاح لها، بينما شهدت ثروة أصحاب البلايين قفزة هائلة. ويمكن أن تكون الضرائب أيضا عاملا في إحداث انتقال مستدام وعادل، بحيث تحوّل الحكومات الإعانات من الأنشطة التي تضر بالبيئة إلى الأنشطة التي تصونها وتثريها؛ وتفرض ضرائب على انبعاثات الكربون وغيرها من الأنشطة الملوِّثة بدلا من فرضها على الناس أو الدخل؛ وتطبق نظما عادلة لرسوم الامتياز في الأنشطة الاستخراجية؛ وتوجّه الموارد إلى الاستثمارات المستدامة. إلا أن هذه الإصلاحات يمكن أن يكون لها تأثيرات تختلف باختلاف البلدان والقطاعات والناس، ومن المهم للغاية ضمان ألا تنشأ عنها أوجه جديدة من عدم المساواة، وتعويض ودعم كل مَن بدا خاسرا في العملية. وتواجه البلدان من مختلف فئات الدخل أيضا تحديات في حشد الموارد المحلية. وتعد معالجة هذه المشكلة جزءا لا يتجزأ من تمويل التنمية وخطوة حاسمة في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي لأي نهج جديد يُتَّبع في فرض الضرائب أن يقوم على مبادئ الاستدامة ويراعي آراء وقدرات البلدان النامية.

25 - وبوجه أعم، هناك حاجة إلى **نظام ضريبي دولي** يكون ثمرةَ إصلاحٍ للاستجابة لواقع تجارة واستثمار متناميين عابرين للحدود، ولاقتصاد يتوسع فيه الطابع الرقمي، ويترافق بمعالجة أوجه القصور القائمة من خلال فرض ضرائب عادلة وفعالة على المؤسسات التجارية والحد من المنافسة الضريبية الضارة. وقد اتفقت مجموعة العشرين

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة/إفان شنايدر

على هيكل ضريبي دولي جديد يعالج التحديات الضريبية الناشئة عن العولمة والرقمنة، ويضع حدا عالميا أدنى للضريبة على الشركات، حيث يوجد حاليا مخطط للتنفيذ على نطاق أوسع تحت رعاية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبينما تتواصل المناقشات، يجب أن تؤخذ في الاعتبار وجهات نظر جميع البلدان، بما في ذلك إمكانية حدوث آثار غير متكافئة على البلدان التي توجد في مراحل مختلفة من التنمية. ويمكن النظر أيضا في اتخاذ التدابير اللازمة لفرض ضريبة على قيمة الاقتصاد الرقمي، وفرض ضرائب على ابتكارات التكنولوجيا المالية، بما في ذلك العملات الرقمية، وتطبيق ضريبة لأغراض التنمية الرقمية، بحيث تساهم الشركات التي استفادت لعقود من الإنترنت المجاني والمفتوح في إيصاله إلى 3,8 بلايين شخص لا يزالون خارج تغطية الإنترنت، وفي إيجاد عالم رقمي أكثر أمانا. وأقترح أيضا تقوية التعاون الدولي للتصدي لكل من التهرب من دفع الضرائب وممارسات الإمعان في تجنب الضرائب، ولغسل الأموال، والتدفقات المالية غير المشروعة، بما يشمل إنشاء **هيكل مشترك جديد معني بالنزاهة المالية والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة**، على أن تتمركز العضوية فيه حول الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمراكز المالية الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني ذات الخبرة. ومن الأدوار التي يمكن إسنادها إلى هذا الهيكل تعزيز الشفافية والمساءلة عن طريق توفير البيانات وغيرها من المعلومات، بالإضافة إلى تشجيع التوصل إلى اتفاقات لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة.

26 - لقد أحدث **الإنترنت** في مجتمعاتنا تغييرا بعمق التغيير الذي أحدثته المطبعة، وهو ما يتطلب تغييرا عميقا لتصورنا للأخلاقيات والعقليات التي نتعامل بها مع المعرفة والتواصل والوئام. وإلى جانب إمكانية تحسين فرص الوصول إلى المعلومات وسرعة الاتصال والتشاور، أدى العصر الرقمي، ولا سيما وسائل التواصل الاجتماعي، إلى زيادة التشرذم وظاهرة "غرف رجع الصدى". فقد صارت الموضوعية محط تشكيك متزايد، ولم ينج من التشكيك حتى قدرة الإنسان على العمل وفق أفضل صيغة متاحة من الحقيقة. وربما أتى السعي إلى إعطاء نفس الوزن لوجهات النظر المتضاربة على حساب الحياد وقيمة الأدلة، الأمر الذي يفضي إلى تشويه النقاش العام. وإن في القدرة على إشاعة المعلومات المضللة على نطاق واسع ونسف الحقائق الثابتة علميا خطرا وجوديا يهدد البشرية. وبينما ندافع بقوة عن الحق في حرية التعبير في كل مكان، يجب علينا كذلك أن نشجع المجتمعات على تطوير **توافق مشترك مدعوم بأدلة تجريبية حول ما في الحقائق والعلم والمعرفة** من مصلحة عامة. ولا بد من أن نجعل الكذب خطيئة من جديد. ويمكن للمؤسسات أن تقوم بدور "تدقيق الحقائق" بالنسبة للمجتمعات، بحيث تلجم المعلومات المضللة وتناهض خطاب الكراهية والتحرش على الإنترنت، بما في ذلك التحرش بالنساء والفتيات. وأحثُ على تكثيف الجهود لإنتاج ونشر المعلومات الموثوقة والمؤكدة. وفي هذا الصدد، تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي يمكن أن تواصل تعزيزه، بالاستناد إلى نماذج من قبيل نموذج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أو الفريق الاستشاري العلمي التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، أو مبادرة "الحقائق المؤكّدة" المتعلقة بكوفيد-19. ومن الخطوات الأخرى تقديم الدعم لوسائل الإعلام المستقلة والعاملة في سبيل المصلحة العامة، وتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي، وتعزيز حرية الإعلام أو قوانين الحق في الحصول على المعلومات، وضمان إسماع صوت العلم والخبرة، وذلك عن طريق تمثيل اللجان العلمية في صنع القرار، على سبيل المثال. ويمكن النظر في وضع **مدونة عالمية لقواعد السلوك تعزز النزاهة في الإعلام**، بالتعاون مع الدول ووسائل الإعلام والهيئات التنظيمية، وتتولى الأمم المتحدة تيسير العملية. وفي ظل المخاوف الناشئة بشأن الثقة وعدم الثقة المرتبطة بالتكنولوجيا والفضاء الرقمي، فقد حان الوقت أيضا لفهم وتنظيم وإدارة **مشاعاتنا الرقمية بشكل أفضل باعتبارها من المنافع العامة العالمية** (الفصل الرابع).

جيم - الإدماج والحماية والمشاركة

27 - يضمن العقد الاجتماعي النابض بالحياة الظروف التي تمكن الناس من أن يعيشوا حياة كريمة، دون أن يترك الركب خلفه أحدا، مع تمكين الجميع من المشاركة في المجتمع، كما يرد في الوعد المسطر في خطة عام 2030. وهذا يعني اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للتمييز وضمان حماية حقوق الإنسان وقدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الأساسية. فالغذاء والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والتعليم والعمل

اللائق من حقوق الإنسان الأساسية. ويجب أن نضمن توزيعا واسعا للفرص والأمن البشري على صعيد المجتمع برمته بينما نعمل من أجل مستقبل أكثر مراعاة للبيئة وأكثر استدامة. فعندما يُترك الناس خلف الركب، يمكن أن يكون ذلك دافعا قويا نحو الانقسام، سواء داخل المجتمعات وضمن الأعراق والأديان، أو فيما بينها، ونحو عدم الاستقرار على الصعيد الوطني، وكذلك على صعيد النظام الدولي.

28 - وقد أثبتت **نظم الحماية الاجتماعية** قيمتها خلال جائحة كوفيد-19، حيث أنقذت الأرواح ودعمت الاقتصادات ككل. فلولا الطفرة التي شهدتها الحماية الاجتماعية التي توفرها الدولة، لكان الضرر الاقتصادي أسوأ بكثير. وهذا ما وقع أيضا في أزمات سابقة. وعلينا ألا ندع هذا الزخم يضيع منا. ومن شأن جيل جديد من نظم الحماية الاجتماعية أن يكون أساسا لقيام مجتمعات سلمية ولاتخاذ تدابير أخرى حتى لا يُترك أحد خلف الركب وللقضاء على الفقر المدقع. وأحثُّ الدول على التعجيل باتخاذ الخطوات اللازمة **لتعميم الحماية الاجتماعية**، بما في ذلك بالنسبة للأربعة بلايين شخص الذين لا يزالون خارج نطاق الحماية، انسجاما مع الغاية 1-3 من أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن أنواع وطرائق التغطية قد تختلف، فإن هذا يعني، في الحد الأدنى، حصول الجميع على الرعاية الصحية وتأمين الدخل الأساسي للأطفال، وغير القادرين على العمل، وكبار السن. وإدماج القطاع غير المنظم تدريجيا في أطر الحماية الاجتماعية أمر أساسي إذا أردنا أن نتقدم صوب تحقيق التغطية الشاملة. ولدعم هذا الجيل الجديد من الحماية الاجتماعية، سأطلب من منظومة الأمم المتحدة أن تعمل مع الدول الأعضاء لتحديد الموارد اللازمة للاستثمار في نظمها عند الحاجة، بما في ذلك عن طريق **فصل الموارد وتحديد أهداف الإنفاق** معبّرا عنها بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وإعادة توجيه الإنفاق العام، واستخدام أساليب مجرَّبة لمكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة، والأخذ بسياسات مالية تصاعُدية، وزيادة الشفافية والمشاركة والمساءلة فيما يتعلق بالميزانية. وبإنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية، وهي مسألة تنظر فيها منظمة العمل الدولية، يمكن مساعدة البلدان في زيادة مستويات التمويل المخصص للحماية الاجتماعية بمرور الوقت. ومن شأن بذل الجهود من قبل المؤسسات المالية الدولية والدول لتحقيق اقتصاد عالمي أكثر عدلا واستدامة

الاستثمار في الحماية الاجتماعية

- زادت ثروة أصحاب البلايين بأكثر من 3,9 تريليونات دولار **بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر 2020**، في حين لا يزال 4 بلايين شخص بدون أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية الأساسية.
- يعمل 92 في المائة من النساء الأفريقيات في الاقتصاد غير المنظم، الأمر الذي يبقيهن خارج نظم الضمان الاجتماعي.
- ستكون هناك حاجة إلى ما مجموعه 78 بليون دولار للبلدان المنخفضة الدخل لإقرار حدود دنيا من الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية، يغطي مجموع سكانها البالغ 711 مليون نسمة.

ولتوفير السيولة النقدية للبلدان الضعيفة المثقلة بالديون أن يزيد أيضا من الحيز المالي ويضمن إمكانية إنفاق الأموال على البرامج الاجتماعية الحيوية (الفصل الرابع). وبالمثل، إذا حققت جميع الجهات المانحة هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتمثل في 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، فإن قدرة العديد من البلدان على تمويل تنميتها البشرية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، ستشهد تحوُّلا جذريا.

29 - وأشجع الدول على التوصل إلى توافق في الآراء بعد الجائحة بشأن تدابير أخرى يكون لها أثر مباشر في العقد الاجتماعي. **فالتعليم** (الفصل الثالث) وتنمية المهارات يجب أن يدعما بشكل أفضل قدرة الناس على التعامل مع التحولات التكنولوجية والديمغرافية والمناخية وغيرها من التحولات طوال حياتهم. وأودّ أن أحث على الاعتراف الرسمي **بحق الجميع في التعلم وتجديد المهارات مدى الحياة**، وهو حقٌّ يُترجم على صعيد الممارسة عن طريق تشريعات وسياسات ونظم فعالة للتعلُّم مدى الحياة. ولتحقيق الرخاء للجميع ينبغي توفير **فرص العمل اللائق** لجميع الفئات. وفي ظل التحول السريع الذي يخضع له العمل من حيث طبيعته وأنواعه، يتطلب ذلك المبتغى إقرار حد أدنى من الحقوق والحماية لجميع العاملين، بغض النظر عن ترتيبات عملهم،

نُظم الحماية الاجتماعية

لنُظم الحماية الاجتماعية دور حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

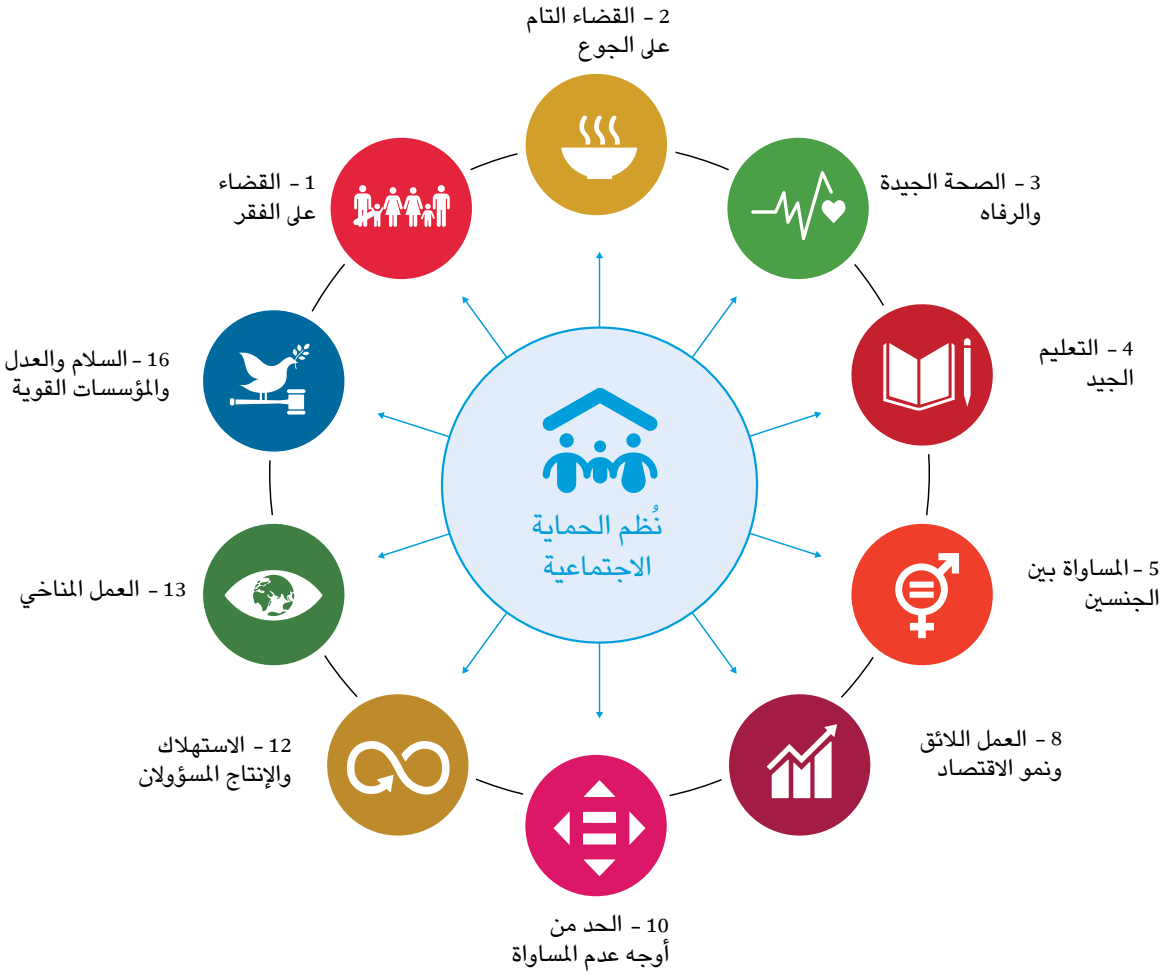

على النحو المنصوص عليه في إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل. وينبغي ألا يتحمل العاملون جميع المخاطر عندما يتعلق الأمر بدخلهم وساعات عملهم وكيفية تأقلمهم في حال مرضهم أو عطالتهم. والاستثمار في القطاعات التي تتوفر فيها أكبر الإمكانات لخلق فرص عمل أكثر عددا وأحسن جودة، مثل الاقتصاد الأخضر واقتصاد الرعاية والاقتصاد الرقمي، أمر أساسي ويمكن تحقيقه عن طريق الاستثمارات العامة الكبرى، إلى جانب العمل بهياكل لحوافز الاستثمارات التجارية الطويلة الأجل الملائمة للتنمية البشرية والرفاه. ونحتاج على وجه الخصوص إلى خرائط طريق لإدماج العاملين في القطاع غير المنظم في الاقتصادات النظامية وللاستفادة من مشاركة المرأة مشاركة كاملة في القوة العاملة. وقد أثبت النهوض بحق الإنسان في **السكن اللائق**، تمشيا مع الغاية 11-1 من أهداف التنمية المستدامة، جدواه في تدابير الصحة العامة المتخذة في إطار التصدي للجائحة. وأظهرت الإجراءات المثيرة للإعجاب التي اتُّخذت لإيواء الناس ما الذي يمكن إنجازه حين تتوافر الإرادة السياسية الكافية.

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة/يوهيس ألاركون

30 - ولتقييم هذه الالتزامات والتقدم المحرز بينما العالم يسعى إلى التعافي من كوفيد-19، ينبغي النظر في عقد **مؤتمر قمة اجتماعي عالمي في عام 2025**. وستكون هذه فرصة لإجراء المداولات العالمية بشكل مختلف والارتقاء إلى مستوى القيم التي يقوم عليها العقد الاجتماعي، بما في ذلك الثقة والإصغاء. ويمكن أن تكون الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة استكمالا لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية لعام 1995، الذي يغطي مسائل من قبيل الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة، والسكن اللائق، والتعليم للجميع، والعمل اللائق، ويمكن أيضا أن تعطي زخما في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

31 - ولعل أكبر مورد تملكه البشرية هو قدرتنا الجماعية، هذه القدرة التي ظل نصفها مكبّلا عبر التاريخ بسبب التمييز بين الجنسين. فلا وجود لعقد اجتماعي ذي مغزى بدون مشاركة **النساء والفتيات** مشاركة فعلية وعلى قدم المساواة. ومساواة المرأة في تولي أدوار القيادة، وإدماجُها في الحياة الاقتصادية، وتحقيقُ التوازن بين الجنسين في صنع القرار، هي ببساطة أفضل للجميع، رجالا ونساء على حد سواء. ولنا في إعلان ومنهاج عمل بيجين والخطة العالمية للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين نبراس يكشف الطريق. لذا أحث الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على النظر في اتخاذ خمسة تدابير ذات صلة ومفضية إلى التحوّل، هي: (أ) الإعمال الكامل للمساواة في الحقوق، بما في ذلك بإلغاء جميع القوانين التي تميز بين الجنسين (الغاية 5-1 من أهداف التنمية المستدامة)؛ (ب) اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التكافؤ بين الجنسين في جميع المجالات وعلى جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك

عدم المساواة بين الجنسين

التمييز

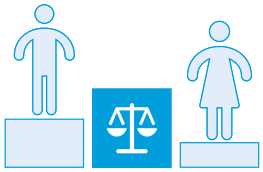

في المتوسط، **لا تملك المرأة من الحقوق سوى 75 في المائة** مما يملك الرجل.

المصدر: البنك الدولي، 2021.

العنف

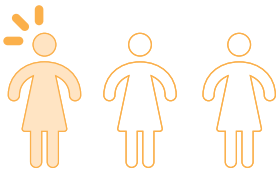

1 من كل 3 نساء يتعرضن في حياتهن **للعنف الجنسي أو البدني على يد شريك حميم، أو للعنف الجنسي من شخص غير الشريك.**

المصدر: منظمة الصحة العالمية، 2021.

في 88 بلدا، **تفرض القوانين قيودا على عمل المرأة من حيث نوع الوظائف وساعات العمل**، وهو ما يؤثر على **1,6 بليون** امرأة.

المصدر: البنك الدولي، 2021.

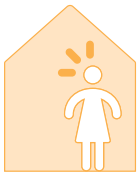

أكثر من 1,4 بليون امرأة **يفتقرن إلى الحماية القانونية من العنف العائلي الجنسي أو الاقتصادي.**

المصدر: البنك الدولي، 2018.

خسائر اقتصادية

يتسبب عدم المساواة بين الجنسين في **خسائر كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.**

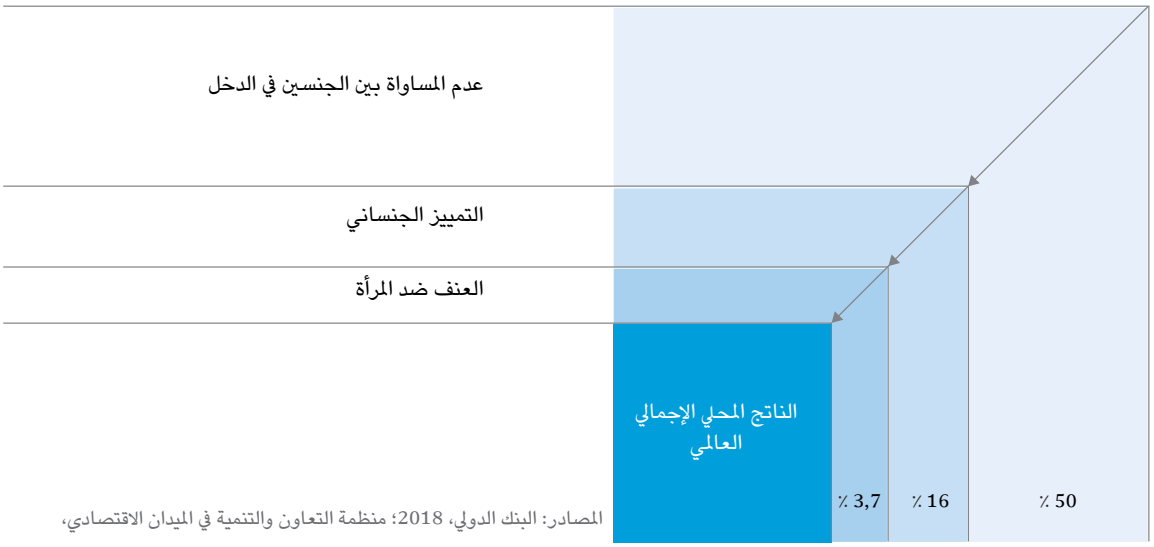

المصادر: البنك الدولي، 2018؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016؛ مجموعة البنك الدولي، 2019.

المكانة المحورية لحقوق الإنسان

"إن **حقوق الإنسان** عالمية وغير قابلة للتجزئة. ويجب أن ننظر إلى حقوق الإنسان من **منظور يخاطب كل إنسان** ويشمل كل الحقوق: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية".

– دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان

حقوق الإنسان أدوات حيوية لحل المشاكل **تحمي الأرواح وسبل العيش** ويمكن أن تحول دون ظهور المظالم.

92٪ من **أهداف التنمية المستدامة مرتبطة بحقوق الإنسان** ومعايير العمل.

حقوق الإنسان تخدم المجتمع بأسره – وليس الفرد وحده – وهي أساسية في **العقد الاجتماعي**.

إقرار حصص واتخاذ تدابير خاصة؛ (ج) تيسير الإدماج الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك من خلال الاستثمار الواسع النطاق في اقتصاد الرعاية والمساواة في الأجور، وزيادة الدعم المقدم إلى صاحبات الأعمال الحرة؛ (د) زيادة إدماج أصوات النساء الشابات؛ (ه) **وضع خطة للاستجابة لحالات الطوارئ** للتعجيل بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، على سبيل الأولوية، تدعمها الأمم المتحدة، وتؤازرها حملة عالمية للقضاء على أي معيار اجتماعي يتسامح مع العنف ضد النساء والفتيات أو يجد له الأعذار أو يتغاضى عنه، انسجاما مع الغاية 5-2 من أهداف التنمية المستدامة. وسيشكل ذلك أيضا عنصرا محوريا في جهود أصحاب المصلحة المتعددين الرامية إلى الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف على نطاق العالم (الفصل الرابع).

32 – وأشجع الدول الأعضاء على تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع العمليات الحكومية الدولية المضطلع بها في إطار الأمم المتحدة. ويمكن أن يشمل استعراض أساليب **عمل لجنة وضع المرأة** في عام 2021 إعادة تقييم لدور اللجنة في ضوء الولايات الحكومية الدولية الأخرى، والنظر في كيفية الاستفادة من الزخم الذي حققته جهات معنية متعددة في إطار منتدى جيل المساواة. وستكفل الأمم المتحدة نفسها التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات في المنظمة بحلول عام 2028. كما سنقوم باستعراض لقدرات منظومة الأمم المتحدة – من حيث ملاك الموظفين والموارد والهيكل التنظيمي – لتحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها أولوية أساسية على صعيد جميع الكيانات.

33 – ويرتكز العقد الاجتماعي على التزام لا لبس فيه بحقوق الإنسان. وقد حددتُ في ندائي إلى العمل من أجل حقوق الإنسان سبعة مجالات تحتاج إلى اهتمام خاص، وهي مجالات تتناولها خطتنا المشتركة. إن إعمال **حقوق الإنسان بكامل نطاقها** من صميم قدرتنا على التعافي من الجائحة، وتجديد العقد الاجتماعي، وأكثر من ذلك. فالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حقوق يعزز بعضها بعضا، وهي عالمية الطابع غير قابلة للتجزئة، وليست خدمات عادية لها سعر يحدده السوق، بل هي عوامل أساسية في بناء مجتمعات أكثر نجاحا في احتضان الجميع. وبتعزيز حيز العمل المدني وحمايته تزداد المجتمعات قوة ومرونة، مستندة في ذلك على الحق في المشاركة وحرية التعبير وتكوين

الجمعيات والتجمع. وبينما يُعد التمسك بحقوق الإنسان التزاما مُلقى على عاتق جميع الدول، فقد حان الوقت أيضا لأن نتعامل مع الحقوق باعتبارها **تدابير لحل المشاكل ووسائل لمعالجة المظالم**، سواء منها ما تعلق بالأفراد، أو بالمجتمعات ككل. ولدينا مجموعة متزايدة من الأدلة التي تثبت أن المؤسسات يمكن تصميمها بحيث تَحول دون وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. ونعلم أيضا أن المؤسسات التي تحترم الحقوق تعزز العقد الاجتماعي، وتحمي المجتمعات والأفراد أيضا.

34 - ولا تزال مظاهر **العنصرية والتعصب والتمييز** حاضرة في جميع المجتمعات، على غرار ما شوهد خلال الجائحة لما وُجّه اللوم على الفيروس إلى فئات من الناس وجُعلوا كبش فداء. وقد تأخر كثيرا الإقدام على أولى الخطوات، وهي اعتماد قوانين شاملة مناهضة للتمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الانتماء العرقي أو الأصل الإثني، أو السن، أو نوع الجنس، أو الدين، أو الإعاقة، أو الميل الجنسي، أو الهوية الجنسانية. ومن الضروري أيضا اتباع نُهج جديدة لدعم مشاركة من جرت العادة على تهميشهم في الشؤون العامة، بما يشمل الأقليات والسكان الأصليين. ويمكن في هذا الصدد الاستفادة أكثر من آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، وأنا أؤيد تحديث مجلس حقوق الإنسان لطرائق الاستعراض الدوري الشامل في إطار المبادئ التوجيهية الجديدة.

35 - سنحتفل في عام 2023 بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبمرور 30 عاما على اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا لحقوق الإنسان. ومع دنو هذه المناسبة، حان الوقت لتقييم قيمنا المشتركة وتجديد شبابها وتحديث تفكيرنا بشأن حقوق الإنسان. وينبغي، على سبيل المثال، النظر في تحديث أو توضيح تطبيقنا لأطر ومعايير حقوق الإنسان لمعالجة **القضايا الناشئة** ومنع الإيذاء في الفضاءات الرقمية أو التكنولوجية، بما في ذلك ما يتعلق بحرية التعبير، وخطاب الكراهية والتحرش، والخصوصية، و "الحق في النسيان"، والتكنولوجيا العصبية. كما أن الحق في بيئة صحية يستدعي مناقشة أعمق. وربما حان الوقت لتعزيز إمكانية وصول الجميع إلى الإنترنت باعتبار ذلك حقا من حقوق الإنسان، مع التعجيل باتخاذ الخطوات اللازمة لإيصال الإنترنت إلى الـ 3,8 بلايين شخص الذين لا يزالون خارج التغطية بحلول عام 2030، ولا سيما من يوجد منهم خلف الركب، بمن فيهم النساء، وكذلك السكان الأصليون وكبار السن. والأمم المتحدة على استعداد للعمل مع الحكومات والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني لإيجاد بدائل عن إقفال الإنترنت دون تمييز وحجب الخدمات وتصفيتها بشكل عام لمعالجة انتشار المعلومات المضللة والمحتوى الضار الذي يهدد الحياة، تمشيا مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

36 - وأخيرا، ولضمان الاعتراف للجميع بالمكانة والوجود، نحث على اتخاذ التدابير اللازمة لإثبات الهوية القانونية (الغاية 16-9 من أهداف التنمية المستدامة) وإنهاء **انعدام الجنسية**، بما في ذلك عن طريق سد الثغرات القانونية، وتصنيف البيانات حسب الفئة العمرية ونوع الجنس والموقع في طيف التنوع. ويحتاج الأشخاص الموجودون في حالة تنقل إلى درجة خاصة من الاهتمام والدعم والحماية. ففي الوقت الذي كان للقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 عواقب وخيمة على تنقل البشر وترك العديد من اللاجئين والمهاجرين عالقين، ظلت ظاهرة النزوح تتزايد. وإن اتخاذ تدابير لحماية **النازحين** ومساعدتهم وإيجاد حلول لهم، بالاستعانة في ذلك بالفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي، أمر ضروري حتى لا يُترك أحد خلف الرَّكب. وأحث الحكومات وسائر أصحاب المصلحة على التقدم في تطبيق الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بما في ذلك من خلال احترام المبدأ الأساسي المتمثل في عدم الإعادة القسرية والتدابير الرامية إلى توفير سبل حصول النازحين إلى الخارج على حق اللجوء، وذلك بحماية حقوق جميع الأشخاص المتنقلين وصونها، بغض النظر عن وضعهم، عن طريق دعم البلدان المضيفة وشمول **اللاجئين والمهاجرين** بالخدمات العامة الأساسية.

دال - قياس وتقييم ما يهم الناس والكوكب

37 - بينما يمر كوكبنا بتغير سريع وخطير، لا تزال النماذج الاقتصادية تفترض توسعا ونموا لا نهاية لهما وتتغاضى عن النظم الأوسع نطاقا التي تستند إليها الحياة ويعتمد عليها الرفاه. ونحن بحاجة إلى مسار يحمي الإنسان والكوكب، ويتيح تحقيق التنمية المستدامة. وهذا يعني إعمال

تحولات واسعة في ما يعنيه الازدهار والتقدم، وفي كيفية حفزهما وقياسهما، وكيفية تقييم السياسات.

38 - ويجب أن نجد على وجه الاستعجال مقاييس للتقدم مكملة **للناتج المحلي الإجمالي**، انسجاما مع ما كُلفنا بتحقيقه بحلول عام 2030 في الغاية 17-19 من أهداف التنمية المستدامة. ونحن نعلم أن الناتج المحلي الإجمالي لا يحتسب رفاه الإنسان، واستدامة الكوكب، والخدمات والرعاية غير السوقية، ولا يأخذ في الاعتبار الأبعاد التوزيعية للنشاط الاقتصادي. ومن السخف أن الناتج المحلي الإجمالي يرتفع في حالة الصيد المفرط أو قطع الغابات أو حرق الوقود الأحفوري. فنحن ندمر الطبيعة، لكننا نعد ذلك زيادة في الثروة. هذه مناقشات تتواصل منذ عقود. ولقد حان الوقت للالتزام الجماعي بمقاييس مكملة. فبدون ذلك التحول الأساسي، سيتعذر تحقيق الأهداف التي حددناها فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والتلوث وتغير المناخ. وسأستشير رئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحديد كيفية الدفع قُدما بهذه المسألة. إذ ينبغي لأي عملية أن تجمع حولها الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية وخبراء الإحصاء والعلوم والسياسات لتحديد عنصر مكمل أو أكثر للناتج المحلي الإجمالي يقيس النمو والازدهار الشاملين والمستدامين، استنادا إلى عمل اللجنة الإحصائية. وبالإضافة إلى تحديد التدابير التكميلية، ستحتاج العملية أيضا إلى الاتفاق على مسارات لنظم المحاسبة الوطنية والعالمية لتشمل مقاييس إضافية، وإنشاء نظم للإبلاغ المنتظم في إطار الإحصاءات الرسمية.

وفي غضون ذلك، أحث الدول الأعضاء وغيرها على البدء بالفعل في العمل بالمحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ونظام السكان والظروف الاجتماعية، والنظر في المكملات أو البدائل القائمة للناتج المحلي الإجمالي، مثل مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر الثروة الشاملة، ومؤشر التقدم الحقيقي، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد، ومؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة.

39 - وعند إعادة النظر في الناتج المحلي الإجمالي، يجب علينا أيضا أن نجد سبلا لاستيعاب أعمال الرعاية والاقتصاد غير الرسمي. فمعظم أعمال الرعاية في جميع أنحاء العالم غير مدفوعة الأجر، وتقوم بها النساء والفتيات، الأمر الذي يكرس عدم المساواة الاقتصادية بين الجنسين. وكان أيضا لكوفيد-19 آثار في الاقتصاد وفرص العمل تختلف اختلافا عميقا بين الجنسين، وقد كشفت هذه الآثار وفاقمت من واقع ضياع تريليونات من الدولارات بسبب بلايين الساعات من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر كل سنة. وإعادة التفكير في اقتصاد الرعاية يعني إدراج قيمة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في النماذج الاقتصادية، كما يعني الاستثمار في الرعاية الجيدة المدفوعة الأجر في إطار الخدمات العامة الأساسية وترتيبات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك بتحسين الأجور وظروف العمل (الغاية 5-4 من أهداف التنمية المستدامة). وبوجه أعم، نحتاج أيضا إلى إيجاد سبل جديدة لاستيعاب الاقتصاد غير الرسمي، وهو مجال واسع، واحتساب قيمته.

ثالثاً

الأجيال القادمة: رسم معالم المستقبل

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة/سيا باك

ثالثاً - الأجيال القادمة: رسم معالم المستقبل

40 - في عام 1945، كان الوعد هو إنقاذ "الأجيال القادمة" من ويلات الحرب. وما من وعد مماثل اليوم إلا وينبغي أن يشمل بالضرورة طائفة أوسع بكثير من التهديدات، بما في ذلك التهديدات المحدقة بقدرة البشر على البقاء على وجه البسيطة. غير أننا بعيدون كل البعد عن الوفاء بهذا الوعد. فالجيل الحالي من الشباب يرى أمامه عالما يتعرض فيه مستقبله للخطر بطرق متعددة. وقد أخذنا نشعر بالفعل بآثار الأزمة الثلاثية الأبعاد التي يعاني منها كوكبنا، المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وهي أزمة من المؤكد أنها ستزداد شدة في المستقبل وسيتعذر عكس مسارها. ولا يثق كثير من الشباب في قدرة المؤسسات والقيادة القائمة على الاستجابة لشواغلهم. وقد أصبحت هذه المسائل أكثر إلحاحا في ظل جائحة كوفيد-19. وأي تجديد للعقد الاجتماعي يجب أن يشمل عملا متعمقا لترسيخ التضامن بين الأجيال. فينبغي لجيل الشباب أن يوقن أن له في المجتمع وأن له مستقبلا مضمونا. كما أنه بحاجة لأن يرى أن المجتمع يثق به ويستثمر فيه.

41 - وينبغي ألا يتوقف هذا العمل المراد منه تجديد التضامن بين الأجيال عند من هم على قيد الحياة اليوم، بل ينبغي أيضا أن يمتد إلى أطفالهم وأحفادهم. فالبشرية تواجه سلسلة من التحديات الطويلة الأمد التي تتطور على مدى عدة أعمار بشرية: احترار الكوكب وتدهوره، فضلا عن إدارة تكنولوجيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي وتعديل الجينات، والتحولات الديمغرافية المفضية إلى شيخوخة السكان، والتوسع الحضري، وتطور الرعاية الاجتماعية المقدمة. وبحلول الثورة الصناعية الرابعة، نعيش اليوم واحدة من أهم لحظات التحول في التاريخ الحديث. ومن المرجح أن تبدو أساليب الناس في العيش والعمل والأكل وتفاعل بعضهم مع بعض شديدة الاختلاف في المستقبل. بيد أن ميزان حوافزنا السياسية والاقتصادية المهيمنة لا يزال راجحا بقوة لصالح الأمد القريب والوضع الراهن، إذ يعطي الأولوية للمكاسب الآنية على حساب الرفاه البشري وسلامة الكوكب على المدى الطويل. إن القرارات التي تُتخذ اليوم ستحدد مسار الكوكب لعدة قرون. وفهمنا لعبارة "نحن الشعوب" في ميثاق الأمم

التضامن بين الأجيال

القرارات التي تُتخذ اليوم تحدد مستقبل الأجيال الشابة والمقبلة.

التضامن مع أجيال الشباب

- التمثيل والمشاركة
- التعليم الجيد
- الوظائف المستدامة

التضامن مع الأجيال المقبلة

- التفكير على المدى الطويل
- تمثيل الأجيال المقبلة

صون المستقبل

- كوكب معافىً
- مؤسسات قوية
- الصحة والحماية الاجتماعية
- التعليم والعمل
- التأهب

المتحدة يحتاج إلى توسيع لحماية مصالح جميع الناس من أهل القرن الحادي والعشرين، ولتوريث من سيعقبوننا عالما صالحا للعيش.

42 - وسيتعين على شباب اليوم، وعلى الأجيال القادمة أيضا، أن يتعايشوا مع عواقب ما عملناه وما تقاعسنا عن عمله. فجيل شباب اليوم متميز عن الأجيال القادمة. بيد أن الوقت قد حان لإيجاد سبل تعطي وزنا أكبر للمصالح الجماعية لهؤلاء الشباب وجعل نظمنا تعمل لحماية مستقبلهم. وتجديد التضامن بين الأجيال على هذا النحو جزء لا يتجزأ من الإجراءات الأخرى المحددة في هذا التقرير، وإلا فإن العقد الاجتماعي الذي يصوغ المستقبل سيضعه حصرا أناس لن يعيشوا ليروه يتحقق.

ألف - التضامن مع أجيال الشباب

43 - يضم العالم اليوم أكبر جيل من الشباب في التاريخ، حيث تتألف هذه الفئة من 1,8 بليون شخص، يعيش نحو 90 في المائة منهم في البلدان النامية. ولم يمض على الشباب وقت كانوا فيه أكثر مما هم اليوم تعليما أو وصلا بالإنترنت، بيد أنهم ما زالوا يواجهون عقبات كبيرة تحول دون استغلال كامل طاقاتهم. إذ يوجد نحو 267 مليون شاب (تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) خارج دائرة التعليم أو العمالة أو التدريب، والثلثان منهم شابات بسبب التوقعات الجنسانية المرتبطة بالعمل الأسري غير المدفوع الأجر والعمل غير الرسمي. وما زادت الجائحةُ الأوضاعَ إلا سوءا. وكشفت الجائحة أيضا أوجها من التفاوت الشاسع بين البلدان المتقدمة النمو وأقل البلدان نموا في أعداد من يصل من الشباب إلى الإنترنت، الأمر الذي يؤثر بحدة على قدرة الشباب على مواصلة التعليم عن بعد أثناء إغلاق المدارس. ويخبرنا الشباب أن نظمنا لا تستمع إليهم بشكل مجد، وأن نظمنا قصيرة النظر ولا تأخذ شواغلهم على محمل الجد.

44 - وتحقيق أولويات الشباب وإشراكهم بصورة مجدية في صنع القرار من الاستثمارات التي تأتي منها عوائد فورية، فضلا عن بناء رأس المال البشري وتحقيق التماسك الاجتماعي على المدى البعيد. والإجراءات الواردة أدناه تستجيب للأولويات التي حددها الشباب خلال المشاورات التي أجريناها بشأن خطتنا المشتركة والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

امتلاك صوت مسموع

45 - هيأت بعض البلدان فرصا للأجيال الشابة لكي يكون لها صوت مسموع في القرارات التي تؤثر فيها، وذلك من خلال مجالس الشباب والبرلمانات والوزارات. غير أن هذه الحلول لم تنجح دائما في تجاوز الحدود الشكلية، وظلت في كثير من الأحيان على هامش العمليات السياسية الأساسية. وما أكثر ما كان وراء الحركات الاحتجاجية التي يقودها الشباب شعورٌ عميق بانعدام الثقة في الطبقات السياسية الحالية ورغبةٌ في المشاركة على النحو الملائم في صنع القرار. ومع ذلك، قامت بعض السلطات بتضييق الخناق على الاحتجاجات السلمية، وتجاهلت الشباب معتبرة إياهم عديمي الخبرة إلى أبعد الحدود، وعاملتهم باعتبارهم مستفيدين، أو أسوأ من ذلك، كمصدر تهديد، بدلا من أن تعتبرهم شركاء على قدم المساواة. وعلى الصعيد العالمي، اعتُرف رسميا بالشباب باعتبارهم أطرافا فاعلة ذات دور حاسم في الأطر الحكومية الدولية المعنية بالسلام والأمن، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ، وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني. بيد أن المشاركة على هذا الصعيد لم تكن دائما مشاركة مجدية، كما أنها لا تضمن التنوع من حيث الانتماء الجغرافي ونوع الجنس والدخل، وغير ذلك من أشكال التنوع.

46 - وانسجاما مع ما قطعته الدول الأعضاء في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة من التزامات للإصغاء إلى الشباب والعمل معهم، أحث الحكومات على تعزيز **التمثيل السياسي للشباب**، بما في ذلك تمثيل الشابات والفتيات. ولتحقيق هذه الغاية، قد يتطلب الأمر خفض سن الاقتراع وسن الأهلية للترشح للمناصب المنتخبة، فضلا عن تعزيز الهيئات التشاركية للشباب. ولدعم المشاركة السياسية لمجموعة متنوعة من الشباب، ربما تطلب الأمر إعادة النظر في المعايير الاجتماعية والقوالب النمطية، ولا سيما من حيث الاعتبارات الجنسانية، وكذلك أشكال التهميش الأخرى. وأحث الشباب أيضا على اغتنام الفرص المتاحة لهم، بما في ذلك عن طريق ممارسة حقهم في التصويت. وسأقوم، بمعية كبار الباحثين والمؤسسات الأكاديمية، بالنظر في **مؤشرٍ يعنى بمسألة "الشباب في السياسة"** لتتبع فتح المجال السياسي في بلدان العالم وفق ما تطالب به أجيال الشباب بشكل واضح، فضلا عن مشاركة الشباب في هذه العمليات.

47 - وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة، يمكن زيادة تعزيز الروابط مع الشباب، وذلك مثلا عن طريق عمليات التفقُّد المنتظمة، والاعتراف بتنوعهم، والوصول إلى المهمشين منهم. وسيجري تكثيف الجهود للرفع من مشاركة الشباب في الدعم الذي نقدمه للعمليات الانتخابية وفي جهود بناء السلام، بما في ذلك عن طريق بناء قدرات الشبكات المحلية للشباب والمنظمات التي يقودها الشباب. وقد أفلح مبعوثونا المعنيون بالشباب في الإعلاء من شأن قضايا الشباب داخل المنظمة، غير أن هذا العمل يجب أن يُبنى على أُسس أكثر استدامة إذا كان المراد أن تفي الأمم المتحدة بالتزاماتها. لذا أقترح **إنشاء مكتب للأمم المتحدة مكرَّس للشباب** في الأمانة العامة، يستوعب الأنشطة الحالية التي يضطلع بها مكتب المبعوث المعني بالشباب، ويواصل قيادة أعمال الدعوة الرفيعة المستوى، ويُعنى بأمور التنسيق والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا الشباب في جميع ما نقوم به من أعمال في مجالات السلام والتنمية المستدامة والقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان. وفي انتظار ذلك، سيقوم مبعوثي المعني بالشباب بإعداد توصيات **لإشراك الشباب على نحو أكثر جدوى وفعالية ومراعاة للتنوع في عمليات الأمم المتحدة التداولية وعملياتها لصنع القرار**، لكي تنظر فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتها الفرعية. وسيتم ذلك بالتشاور مع شباب العالم وبالتنسيق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

التعلُّم

48 - **التعليم الجيد** (بما في ذلك التربية في مرحلة الطفولة المبكرة) حقٌّ من حقوق الإنسان الأساسية - فهو من أهم عوامل الترقي الاجتماعي، وهو شرط أساسي لإعداد الشباب ليكونوا قادرين على إسماع صوتهم والإسهام في العقد الاجتماعي، وهو أساس للتسامح والسلام وحقوق الإنسان والاستدامة. غير أن توفير التعليم في الوقت الحاضر تعترضه

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة/ريك باهورناس

مصاعب. فقد توقف تعليم أكثر من 90 في المائة من أطفال العالم بسبب كوفيد-19، وهو أكبر تعطيل لنظم التعليم في التاريخ. وبالنسبة للعديد من الطلاب، وخاصة الفتيات والشابات، يمكن أن يصبح هذا الانقطاع حالة دائمة، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب على حقوق الطلاب، والمساواة، والتنمية بالنسبة للأجيال القادمة. وحتى قبل أن تحل الجائحة، كانت نظم التعليم التقليدية لا تزال غير قادرة على الوصول إلى نحو 258 مليون من الأطفال والشباب في العالم، ولم تكن تفلح في تزويد العديد من الطلاب حتى بالمهارات الأولية الأساسية، مثل القراءة والرياضيات. ويخبرنا الطلاب في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو أنهم يغادرون النظام التعليمي غير مجهزين بالأدوات التي يحتاجونها للتكيف والازدهار في عالم سريع التغير، بما في ذلك مهارات التكنولوجيا الرقمية والمواطنة العالمية والتنمية المستدامة. ومما يزيد من تفاقم هذه الحالة أن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعلم مدى الحياة، وكلاهما يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة للأفراد والمجتمع ككل، لا يزالان مجرد طموح ترنو إليه معظم البلدان.

49 - وينبغي أن تكون أولويتنا مساعدة الأطفال والشباب على اللحاق بركب التعلم الذي توقف أثناء الجائحة وتحويل نظم التعليم حتى يتمكن الطلاب من تحقيق إمكاناتهم كاملة. وسأدافع عن إتاحة سبل التعلم مدى الحياة للجميع، وسأعقد في **عام 2022 مؤتمر قمة معني بتحقيق التحوُّل في التعليم** لتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وسيصوغ مؤتمر القمة رؤية مشتركة للتعليم، بالاستناد إلى العمل الذي ستقوم به اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم والأشكال الأخرى من التقدم المحرز مؤخرا، بما في ذلك تجديد موارد صندوق الشراكة العالمية من أجل التعليم وإنشاء الآلية العالمية للتعاون في مجال التعليم. ونحن بحاجة إلى خريطة طريق لتعليم جميع الأطفال القراءة والكتابة وإنجاز العمليات الرياضية الأساسية، ولتمكينهم من المهارات الأساسية الأخرى. وينبغي تحديث النظم التعليمية ووصلها بالإنترنت، الأمر الذي سيجعل التعلم أكثر تركيزا على الطلاب وأكثر دينامية وشمولا وتعاونا. ولن ننجح إلا إذا قدّرنا مكانة المدرسين في العالم وعملنا معهم باعتبارهم شركاء في تحقيق التحوُّل في المدارس والكليات والجامعات. وسيتناول مؤتمر القمة قضايا حاسمة، بما في ذلك الإنصاف، والعقبات التعليمية التي تواجهها الفتيات والشابات، والانتقال من مجال التعليم إلى العمل، وتعزيز التعلم وتجديد المهارات مدى الحياة. وسيعالج أيضا الخصاص في التمويل اللازم للجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتحقيق التحوُّل في مجال التعليم، بما في ذلك تفعيل مرفق التمويل الدولي للتعليم وغيره من الموارد المحلية والدولية. وسيكون الشمول الرقمي جزءا حيويا من مؤتمر القمة، بالاستناد إلى الجهود القائمة، مثل مبادرة جيغا التي تهدف إلى ضمان وصل جميع المدارس بالإنترنت بحلول عام 2030. ويمكن أيضا بحث إمكانية القيام باستثمارات أوسع نطاقا في قطاع التعليم، بما في ذلك الاستثمار في جيل جديد من المدرسين وفي أدوات التعليم الرقمي المفتوحة المصادر. وسيشارك في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة حكومات وطلاب ومدرسون وكيانات رئيسية تابعة للأمم المتحدة، منها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والاتحاد الدولي للاتصالات. كما سيُعتمد فيها على القطاع الخاص وشركات التكنولوجيا الكبرى التي يمكن أن تسهم في التحول الرقمي لنظم التعليم.

تأثير كوفيد-19 على التعليم

- **نصف عدد طلاب العالم لا يزالون متأثرين بإغلاق المدارس** بعد مرور عام على حلول جائحة كوفيد-19، الأمر الذي ساهم جزئيا في زيادة زواج الأطفال وعمل الأطفال.

الازدهار

50 - من الأولويات الأخرى التي حددها الشباب توافر واستدامة **فرص العمل اللائق والفرص الاقتصادية**. وقد كان لجائحة كوفيد-19 أثر خطير على العاملين من الشباب ومن يمرون بمرحلة الانتقال إلى الحياة العملية، ولا سيما الشابات. فالعديد منهم يكتفون بالعمل في القطاع غير الرسمي أو في وظائف أدنى من مؤهلاتهم ويتقاضون عنها أجورا زهيدة، فلا هي تلبي تطلعاتهم ولا هي تسمح لهم بإطلاق العنان لطاقاتهم كاملة، كما تكرس تخلف النمو ونقص الإيرادات الضريبية في البلدان المنخفضة الدخل والشريحة

أزمة التعلم

كوفيد-19

لقد تسببت جائحة كوفيد-19 في إغلاق المدارس، الأمر الذي ترك أكثر من بليون طالب خارج المدارس، وهو ما يمكن أن **يتسبب في خسارة الطلاب 10 تريليونات دولار** من الدخل على مدى حياتهم العملية.

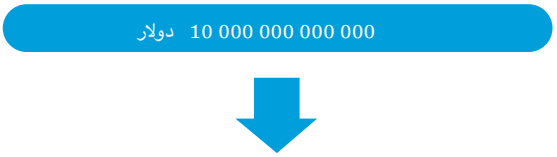

المصدر: البنك الدولي، 2020.

المهارات الأولية

سيكون أكثر من النصف – 56 في المائة – من جميع **الأطفال غير قادرين على القراءة أو عديمي الكفاءة في الرياضيات** عند إكمالهم مرحلة التعليم الابتدائي.

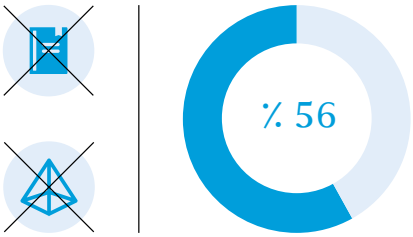

المصدر: اليونسكو، 2017.

الشمول الرقمي

إعادة تصور التعليم يعني الاستثمار في مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والبنية التحتية الرقمية **لسد الفجوة الرقمية**.

النسبة المئوية من الأطفال والشباب الموصولين بالإنترنت، 2020

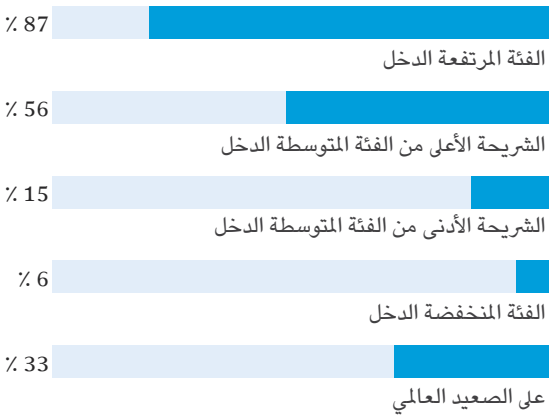

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2020.

نقص التمويل

تواجه البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل **نقصا سنويا في تمويل التعليم قدره 148 بليون دولار بالمقارنة** مع ما هو مطلوب لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، أي التعليم الجيد.

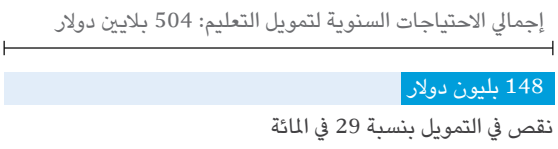

المصدر: اليونسكو، 2020.

الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. وهناك حاجة إلى التركيز على (إعادة) تشكيل مهارات الشباب وتحسين مهاراتهم ووصلهم بالإنترنت من مرحلة التعلُّم إلى مرحلة العمل وتنظيم المشاريع. ويرتبط توافر فرص العمل اللائق للشباب باستدامة مسارات مستقبلهم أيضا، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الانتقال إلى أسواق عمل منخفضة الانبعاثات وقادرة على التكيف مع تغير المناخ.

تأثير كوفيد-19 على عمالة الشباب

- انخفضت عمالة الشباب على الصعيد العالمي بنسبة 8,7 في المائة في عام 2020 مقارنة بانخفاض بنسبة 3,7 في المائة لدى من هم أكبر سنا.

51 - ونحث الدول الأعضاء، وهي خارجة من الجائحة، أن تنظر في **إقرار ضمانات عمل للشباب**، إلى جانب سياسات للاقتصاد الكلي وسياسات صناعية ترمي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة، بالاعتماد على مؤشر "خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب". ومن بين التدابير الأخرى الممكنة توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين من الشباب؛ والحد من الحواجز التي تحول دون متابعة التعليم العالي والمشاركة في سوق العمل، بما في ذلك بسبب التمييز على أساس نوع الجنس أو أشكال أخرى من التمييز؛ وتوسيع نطاق برامج التلمذة الصناعية والتدريب التقني والمهني؛ ودمج الأصوات الشابة في الحوار الاجتماعي وصنع القرار. وقد طلب الشباب، على وجه الخصوص، تشجيع ريادة الأعمال الحرة، بما في ذلك من خلال توفير رأس المال الأولي والتدريب على الأعمال التجارية والمهارات الرقمية والمهارات الشخصية الأساسية في مجال ريادة الأعمال الحرة. ودعما لجهود الدول والمبادرة العالمية الحالية لتوفير فرص العمل اللائق للشباب، ستعلن الأمم المتحدة، إلى جانب مؤسسات مالية دولية، عن **مقياس للانتعاش** يتتبع المسارات الوظيفية ونتائج سوق العمل للشباب من الآن وحتى عام 2025 وما بعده، في إطار عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تضافر الجهود لاعتماد تكنولوجيات جديدة والاستثمار في الاقتصادات الخضراء إلى توفير 24 مليون من "فرص عمل المستقبل" بحلول عام 2030. ومن طرق المضي قدما تشكيل ائتلاف عالي الطموح للتشجيع على خلق فرص العمل في الاقتصاد الأخضر والرقمي، يضم الوزراء المعنيين (المالية والتخطيط والعمل والتعليم)، والشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين، من البلدان العشرين التي ستُسجل فيها أعلى درجات توسع أسواق العمل والقوى العاملة خلال العقد المقبل، مع التأكيد على المساواة في فرص وصول النساء والفتيات إلى هذه الوظائف والانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

باء - التضامن مع الأجيال القادمة

52 - سيحقق الاستثمار في الأجيال الشابة عوائد بالغة الأهمية لمن هم على قيد الحياة اليوم، ولكن المشاكل المعقدة التي نواجهها سوف تمتد على مدى أجيال متعددة. فالقرارات التي تُتخذ اليوم بشأن قضايا من قبيل المناخ والتكنولوجيا والتنمية ستغير بشكل عميق من سبل عيش 10,9 بلايين شخص ممن يُتوقع أن يولدوا في وقت لاحق من هذا القرن، معظمهم في أفريقيا وآسيا.

53 - ولمبدأ **الإنصاف بين الأجيال** - وهو الاعتراف بالمسؤوليات تجاه الأجيال القادمة - جذور عميقة في التقاليد الثقافية والدينية المتنوعة وهو مكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة/مارك غارتن

النمو السكاني

بلغ النمو السكاني ذروته في أواخر الستينات من القرن العشرين

النمو السكاني العالمي، 1950-2100

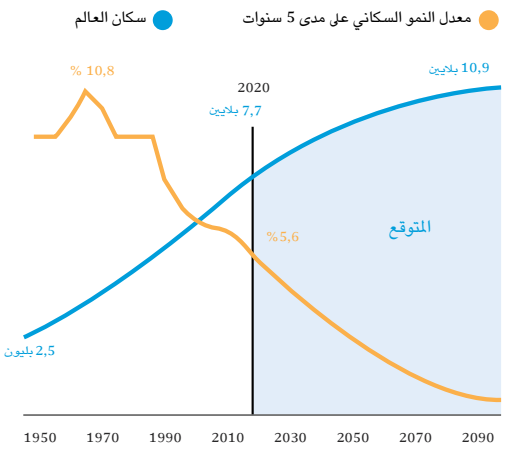

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2019.

توقعات النمو السكاني حتى عام 2100: أكبر زيادة في أفريقيا؛ تراجع في أوروبا

سكان العالم في 2020 و 2100 (بالبلايين)

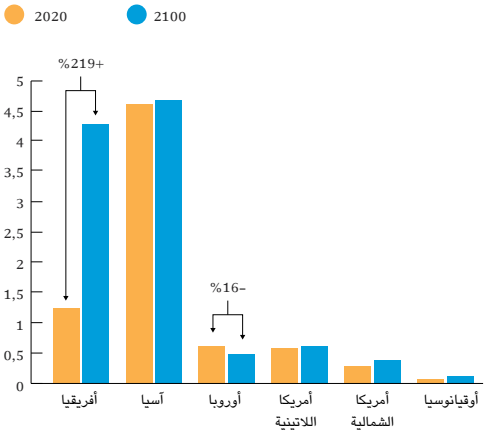

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2019.

ففي عام 1987، خلصت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية إلى أن "إسراف" الأجيال الحالية "يقضي بسرعة على الخيارات المتاحة للأجيال القادمة"، داعية إلى اتخاذ إجراءات صارمة لحمايتها. ومنذ ذلك الحين، تم الاعتراف برفاه الأجيال القادمة في الوثائق الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة والبيئة، وكذلك في إعلان اليونسكو بشأن مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال القادمة. بيد أن هذا الاعتراف لم يسفر بالضرورة عن اتخاذ خطوات مجدية لمراعاة مصالح الأجيال القادمة، سواء على الصعيد الوطني أو داخل النظام المتعدد الأطراف. ولا تزال الحسابات القصيرة الأمد تهيمن على عملية صنع السياسات.

54 - ومن شأن المقترحات الواردة في هذا التقرير أن تؤدي إلى وضع نُهج تعود بالفائدة على الأجيال القادمة في الأمد البعيد. وعلاوة على ذلك، أدعو الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى **النظر في اتخاذ خطوات محددة لمراعاة مصالح الأجيال القادمة** في عمليات صنع القرار على الصعيدين الوطني والعالمي. ومع أن الطرائق المتبعة على الصعيد الوطني تندرج ضمن المسائل التي تبت فيها الدول، تُعرض أدناه بعض الخيارات. ولمراعاة مصالح الأجيال القادمة يتعين إجراء تعديلين: تعزيز قدراتنا لفهم وتقييم المستقبل، وإدراج التفكير الطويل الأمد في السياسات الهامة وفي عملية صنع القرار؛ ووضع تصورات لمنتديات وأدوات محددة لحماية مصالح الأجيال القادمة على جميع مستويات الحوكمة.

التفكير العابر للأجيال على المدى البعيد

55 - إن للتفكير القصير الأمد جاذبية قوية ومتنامية. فعصرنا عصر تسارع وتقلبات، حيث الأسواق المتأرجحة بين الازدهار والكساد، والديناميات السياسية المتغيرة، والابتكارات القائمة على التكنولوجيا، تتطلب استجابات سريعة ونتائج آنية. وفي الوقت نفسه، لدينا من القدرة على التفكير على الأمد البعيد أكثر مما كان لدينا في أي وقت مضى. فالنمذجة التكنولوجية والمناخية والديمغرافية تمنحنا سيناريوهات مدعومة تجريبيا تصل حتى نهاية القرن الحادي والعشرين وما بعده. فنحن نعلم، على سبيل المثال، أن معدلاتنا الحالية من انبعاثات الكربون ستؤدي إلى تغيرات في درجات الحرارة العالمية تؤثر بشكل لا رجعة فيه على كل شخص يعيش فوق هذا الكوكب. وينبغي أن تصبح هذه المعرفة دافعا للعمل. لقد حان الوقت لوضع التحليل والتخطيط والتفكير على المدى

الطويل في صميم الحوكمة الوطنية والنظام المتعدد الأطراف. ويجب أن نوسع من نطاق تفكيرنا ومؤسساتنا عبر الزمن.

56 - وستقوم الأمم المتحدة باستعراض عملها لتعزيز هذه القدرة. وسيشمل ذلك إجراء عمليات تقييم تتناول الأثر المستقبلي للسياسات والبرامج الرئيسية، وعقد اجتماعات للخبراء في التوقعات والتخطيط في منظومة الأمم المتحدة ولدى شركائها المتعددي الأطراف، وتقديم تقارير بانتظام عن الاتجاهات الكاسحة والمخاطر الكارثية (الفصل الرابع)، والعمل مع طائفة أوسع نطاقا من الجهات الحكومية والأكاديمية ومن المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الخيرية وغيرها من الجهات الفاعلة لتعزيز الرؤية الاستراتيجية، والتأهب للمخاطر الكارثية، واتخاذ القرارات بطريقة استباقية تقدر المستقبل حق قدره بدلا من التقليل من شأنه. وستجمع هذه الأعمال في **مختبر لسيناريوهات المستقبل**، ويمكنها أن تدعم عمل الدول والسلطات دون الوطنية وغيرها لبناء القدرات وتبادل الممارسات الجيدة من أجل تعزيز النهج البعيد الأمد والعمل الاستباقي والقدرة على التكيف.

تمثيل الأجيال القادمة

57 - إن الأجيال القادمة، بحكم تعريفها، ليست ممثلة في عملية صنع القرار الجارية اليوم وليس بإمكانها التعبير عن احتياجاتها. ولترجمة مبدأ الإنصاف بين الأجيال إلى واقع عملي، يمكن النظر في إنشاء منتديات تتصرف باسمها، باعتبارها مستأمنة على مصالحها، فضلا عن وضع صكوك لزيادة حماية تلك المصالح.

58 - فعلى الصعيد الوطني، أنشأت بعض البلدان **لجانا للمستقبل أو مفوضين للأجيال القادمة** يسدون المشورة للحكومات والهيئات العامة بشأن ما للقرارات التي تُتخذ في الوقت الحاضر من آثار على الناس في المستقبل. وبوسع الدول الأخرى أن تنشئ آليات مماثلة، مستفيدة في ذلك من هذه الممارسات الجيدة. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، اقترح عدد متزايد من الدول الأعضاء والنشطاء خيارات لتمثيل الأجيال القادمة في منظومة الأمم المتحدة، سواء من خلال مفوض أو أمين مظالم للأجيال القادمة، أو مفوضية أوصياء عالميين للمستقبل، أو مجلس وصاية بولاية جديدة. وللمساعدة في استكشاف مدى جدوى هذه الخيارات وغيرها، أقترح تعيين **مبعوث خاص معني بالأجيال القادمة**، في ضوء اقتراح مقدم من سلفي في عام 2013. ويمكن تكليف المبعوث الخاص بتمثيل مصالح مَن يُتوقع أن يولدوا خلال القرن المقبل. ويمكن للمبعوث الخاص أيضا أن يقدم الدعم لعمل النظام المتعدد الأطراف بشأن التفكير والرؤية على المدى البعيد، بما في ذلك من خلال مختبر سيناريوهات المستقبل المذكور أعلاه. ومن المهام الأولى التي يمكن إسنادها للمبعوث الخاص القيام، إلى جانب الدول الأعضاء، ببحث إمكانية استخدام مجلس الوصاية لإسماع صوت الأجيال القادمة (الفصل الخامس).

59 - ويمكن أيضا أن تنظر الدول الأعضاء في إدراج التزامات تجاه الأجيال القادمة في دساتيرها وأطرها التشريعية الوطنية، وهي خطوة أقدمت عليها بالفعل بلدان كثيرة. وقد أخذت المحاكم الوطنية تراعي بصورة متزايدة مصالح الأجيال الشابة والقادمة، ولا سيما في سياق تغير المناخ والبيئة. وأما على الصعيد الدولي، فيمكن ترسيخ هذه الجهود في **إعلان بشأن أجيال المستقبل**. ويمكن الاستناد في ذلك إلى إعلان اليونسكو المذكور أعلاه لتحديد الالتزامات تجاه الأجيال القادمة ووضع آلية لتبادل الممارسات الجيدة ورصد الكيفية التي تواجه بها نظم الحوكمة التحديات الطويلة الأجل.

رابعاً

البلدان كبيرها وصغيرها: اتفاق عالمي جديد لتوفير المنافع العامة العالمية والتصدي للمخاطر الكبرى

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة/ فيولين مارتن

رابعاً - البلدان كبيرها وصغيرها: اتفاق عالمي جديد لتوفير المنافع العامة العالمية والتصدي للمخاطر الكبرى

60 - يجب أن يُفرِد الاتفاق العالمي الجديد حيزا خاصا لعقد اجتماعي جديد على الصعيد الوطني وتضامن أمتن بين الأجيال. وقد ذكرتنا جائحة كوفيد-19 بأن وثاقة ترابطنا ومقدار اعتماد بعضنا على بعض هو اليوم أعظم منه في أي وقت مضى في التاريخ البشري. ومع أن التعاون الدولي قد خفف من وطأة الأضرار التي أوقعتها الجائحة، إلا أن التصدي لها قد كشف أيضا فداحة الثغرات التي تعتري فعالية العمل المتعدد الأطراف في ظرف كانت الحاجة إليه أمسّ. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن تلك الثغرات إن كنا نحرص على التأهب لمواجهة الأخطار التي قد تداهمنا مستقبلا والتي قد تكون أدهى، بل وقد تهدد وجودنا في حد ذاته. ويستلزم تحقيق سيناريو التعافي العمل بصورة جادة على تجديد مبادئ وممارسات العمل الجماعي على الصعيد العالمي، بالاعتماد على الوسائل التي أثبتت جدواها والإنجازات التي تحققت.

ألف - حماية المشاعات العالمية وتوفير المنافع العامة العالمية

61 - تُستخدم المشاعات العالمية والمنافع العامة العالمية، وهما مفهومان صنوان، في سياقات ومجالات مختلفة من ضمنها القانون والعلوم الاقتصادية. وهما وإن كانا يفتقران إلى تعريف متفق عليه، إلا أنهما في سياقنا يمثلان نقطة انطلاق مفيدة لاستعراض وضعنا الراهن بشكل جاد. وتُستعمل عبارة **المشاعات العالمية** عادة للدلالة على الموارد الطبيعية أو الثقافية التي نتقاسمها وتعود علينا بالنفع جميعا. وهي تشمل المشاعات الأربعة المتعارَفة التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية، أي أعالي البحار والغلاف الجوي وأنتاركتيكا والفضاء الخارجي، وجميعها تمر اليوم بحالة أزمة. أما المنافع العامة فتُفهم على أنها الفوائد والخدمات المتاحة للمجتمع برمته وتعود بالنفع على قاطبة أفراده وقد تشمل، في السياق الوطني، إنارة الشوارع أو مصالح الإطفاء أو مراقبة حركة المرور أو المياه النظيفة. ومنذ أمد طويل **بدأ اعتبار بعض المنافع العامة ذا صبغة عالمية**، لأن توفيرها على النحو الملائم لا يمكن أن يتحقق على يد دولة بمفردها ولأنها ترتبط برفاهية البشر بأسرهم. وتنتظم تلك المنافع في فئات، منها ما يرتبط مثلا بالتطلعات العالمية إلى استتباب السلام ومنها ما يرتبط بالأمور العملية من قبيل لوائح الطيران المدني الدولي. وما يميز هذه المجالات الثمينة في نهاية الأمر هو أن حمايتها قد أضحت مهمة ملحة على نحو متزايد ليس بمقدورنا أن ننهض بها إلا بتكاتف الجهود. غير أن النظام المتعدد الأطراف غير مجهز بعدُ بالاستراتيجيات أو الاستثمارات أو مقومات التضامن مما يتركنا جميعا عرضة للأزمات مثل تلك التي ألمت بقطاع الصحة العامة العالمية وجسدتها جائحة كوفيد-19، وبالنظام الاقتصادي والمالي العالمي، كالأزمة المالية لعام 2008 والصدمة الحالية التي سببتها جائحة كوفيد-19، وبصحة الكوكب التي أفضت إلى ما نواجهه الآن من أزمة ثلاثية عالمية يتضافر فيها تغير المناخ مع فقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

62 - وقد كان من أقوى النداءات المنبثقة من المشاورات التي جرت بشأن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وخطتنا المشتركة الدعوةُ إلى تعزيز إدارة مشاعاتنا العالمية ومنافعنا العامة العالمية. والقيام بهذه المهمة لا يتطلب إقامة مؤسسات جديدة، بل نحتاج إلى عزم جديد وطرق عمل تتناسب مع التحديات التي نواجهها ومع تنوع فئات الجهات الفاعلة (عامة ومدنية وخاصة) القادرة على المساهمة في إيجاد الحلول. ويتوقف التوازن بين تحقيق التعافي على نطاق عالمي وبين سيناريو الانهيار على ما نختاره الآن. والاختيار بيد الدول الأعضاء في نهاية المطاف، تدعمها الجهات الأخرى ذات المصلحة.

63 - واستنادا إلى المشاورات المكثفة التي أجريناها والتوجيه المتضمَّن في الإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أحدد أدناه بعض المجالات التي تحظى باهتمام عالمي والتي يمكن اعتبارها من المنافع العامة العالمية ويتعين اتخاذ إجراءات بشأنها. وأتناول أيضا كيفية تحسين معالجة هذه الشواغل العالمية أو حمايتها. ففي بعض المجالات، توجد

التدهور المتوقع للمشاعات العالمية

الغلاف الجوي

اتجاهات تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي على مدى 800 000 سنة

متوسط تركيز ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم

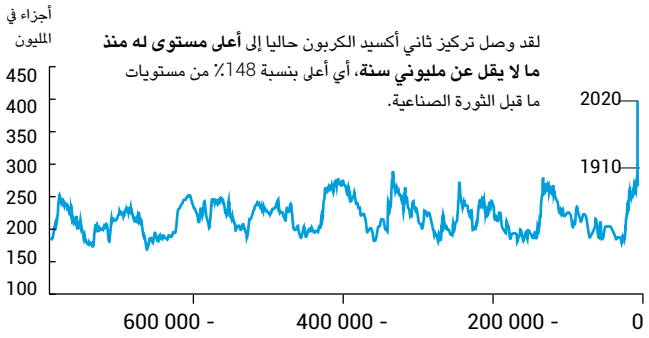

المصدر: وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية، 2020.

توقعات انبعاثات غازات الدفيئة على صعيد العالم في ظل سيناريوهات مختلفة

ملاحظة: التوقعات لا تأخذ في الاعتبار الالتزامات المعلنة في مطلع عام 2021.

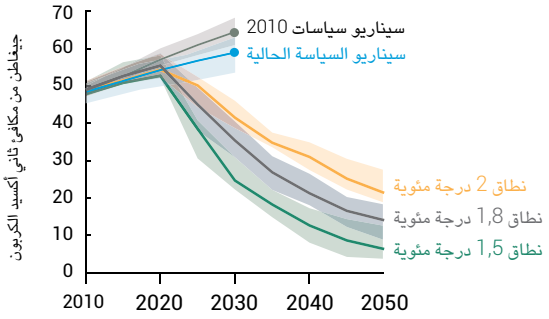

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2020.

الفضاء الخارجي

حطام الفضاء الخارجي

المصدر: وكالة الفضاء الأوروبية، 2021.

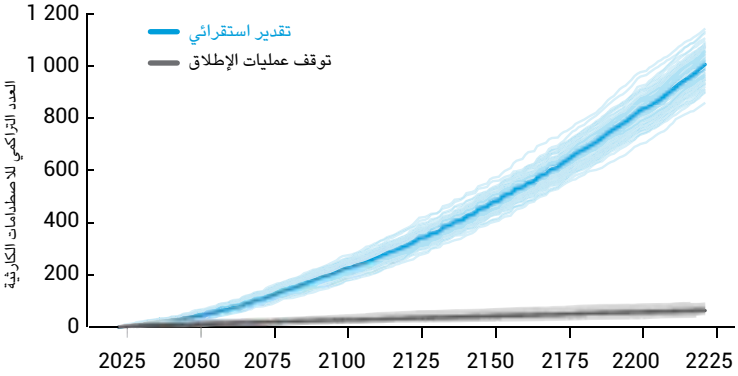

كلما زادت كثافة الأجسام في المدار، زاد معها احتمال وقوع اصطدامات، ثم ينجم عن كل اصطدام مزيد من الحطام في متوالية **يُحتمل أن يصبح معها الفضاء غير صالح للاستخدام على مدى أجيال.**

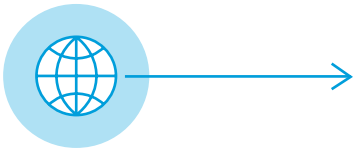

المدار الأدنى (2 000 كلم)

القارة المتجمدة الجنوبية (أنتاركتيكا)

الفاقد من كتلة الغطاء الجليدي في أنتاركتيكا

المصدر: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2019.

كمكافئ لمستوى سطح البحر، التغير مقارنة بفترة 1986-2005

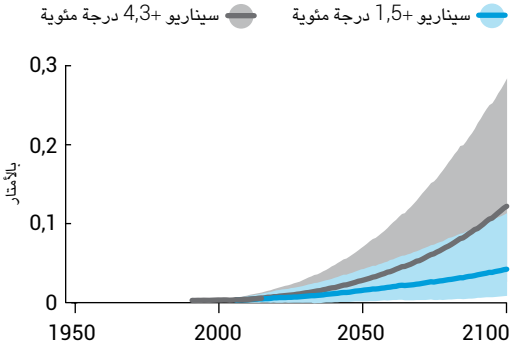

أعالي البحار

التلوث المتوقع للبحر

المصدر: Lebreton and others, 2019.

حتى في حالة سيناريو شديد الطموح (توقف الانبعاثات في المحيطات بحلول عام 2020)، **يمكن أن يتضاعف مستوى الجسيمات البلاستيكية الدقيقة في المحيطات بحلول منتصف القرن حيث يتواصل ببطء تفتُّت النفايات البلاستيكية المتراكمة بالفعل إلى قطع أصغر حجما.**

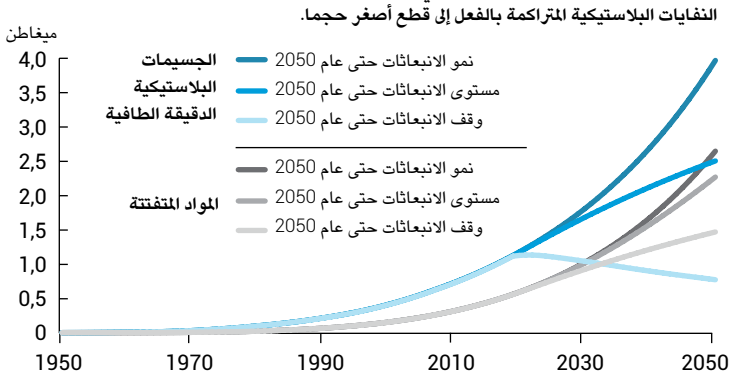

المنافع العامة العالمية والمشاعات العالمية
توفير تلك وحماية هذه

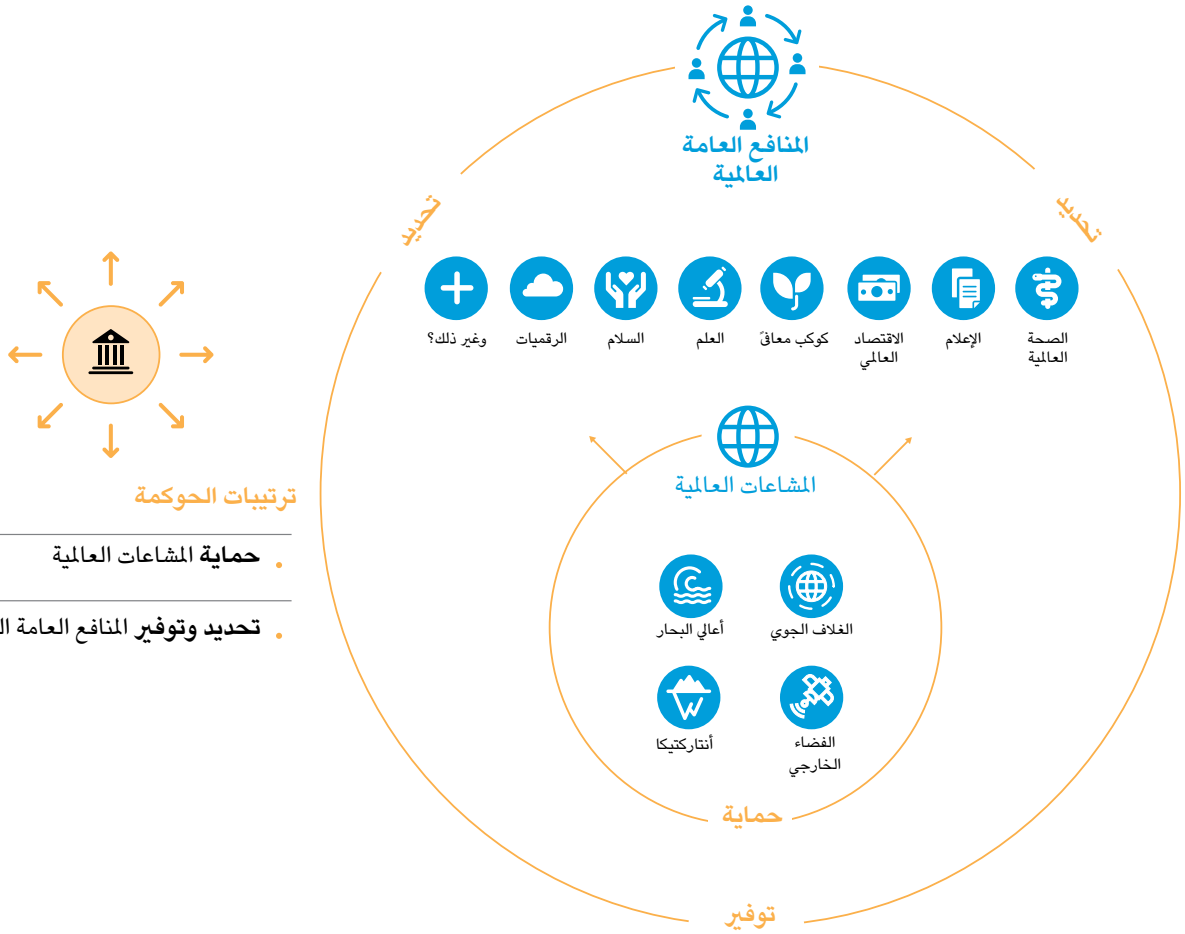

اتفاقات متينة وزخم قوي، ولكنها لا تتماشى وخطورة التحدي أو تفتقر إلى التنفيذ، ومجالات أخرى تكون الاتفاقات أو خرائط الطريق إما متقادمة أو مجزأة أو في طور الإعداد.

الصحة العامة العالمية

64 - إن تقاعسنا عن الاستجابة للتحذيرات باحتمال وقوع جائحة وعن العمل معا بفعالية أكبر عندما أَحْكَم الفيروس قبضته قد خلّف تداعيات سيستمر وقعها على امتداد الأجيال المقبلة. لذا وجب علينا أن نضمن عدم تكرار ما وقع. فوجود آليات لإدارة شؤون الصحة، باعتبارها منفعة عامة عالمية، إدارة فعالة تقوم على مزيد من الحس الاستباقي هو أمر جوهري لاستدامة الحياة البشرية وسلامتها. ولإنجاز العديد من المقترحات الواردة في هذا التقرير، يتعين علينا أولا أن نعمل على القضاء على الجائحة والتعافي من آثارها. ويتعين علينا أيضا أن نسد الثغرات ونعالج مظاهر عدم الإنصاف التي عمّقت ضعفنا في المقام الأول، بالاعتماد على مواطن النجاحات واستخلاص العبر من مواطن الفشل.

65 - فإدارة شؤون الصحة العامة العالمية تعاني من نقص التمويل والانعزال والتشوه بسبب افتقارها إلى حوافز الإنصاف. ولم تطّرد دائما التحسيناتُ التي أدخلت في العقود الأخيرة لمواجهة أزمات بعينها أو أنها لم تنفذ بالكامل. وقد أعيق عمل القيادات العالمية بسبب القيود المفروضة على ولاية منظمة الصحة العالمية وافتقارها المزمن إلى التمويل، حيث يعتمد 80 في المائة من ميزانيتها السنوية التي تبلغ بليوني

دولار على التبرعات المخصصة، مما يقوض استقلاليتها ويضعف قدرتها على أداء ولايتها. غير أن من المهم، ونحن نواجه أسئلة ضرورية لكنها عصية، ألا نُغفل الإنجازات التي تحققت بفضل أمور من جملتها متانة منظومة الشراكات وكذلك الخطوات التي اتخذت مؤخرا لتعزيز منظمة الصحة العالمية واللوائح الصحية الدولية (2005) والقدرات الإقليمية، من قبيل المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها. فلو أن الفيروس تفشى قبل عقد من الزمن أو أكثر، لكانت العواقب أدهى وأمرّ. فتحسّن المراقبة الصحية، والتقدم العلمي، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص أمور كان لها دور حاسم في تحقيق ما لم يسبق له مثيل من حيث صنع وسائل الفحص السريع والعلاجات واللقاحات المتسمة بالفعالية في التصدي لكوفيد-19.

66 - وتُشكل توصياتُ الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة نقطة انطلاق مهمة. وإنني أؤيد العديد من الاستنتاجات التي خلص إليها، وأقدم المقترحات الإضافية التالية.

67 - إن أكبر اختبار في الأجل القريب لتعددية الأطراف هو الجهد الواجب بذله من أجل القضاء على جائحة كوفيد-19، ولا سيما بكسب السباق بين اللقاحات والمتحورات. فحتى منتصف تموز/يوليه 2021، جرى إعطاء أكثر من 3,4 بلايين جرعة لقاح على الصعيد العالمي، ولكن بطريقة متفاوتة أبقتنا جميعا عرضة للخطر. ونحن بحاجة إلى أكثر من 11 بليون جرعة لكي يتجاوز سكان العالم عتبة 70 في المائة من التلقيح، وهي النسبة التي قد تنهي المرحلة الحرجة من هذه الجائحة. وسيستدعي ذلك بذل جهود في مجال الصحة العامة هي الأضخم على مر التاريخ. وباختصار، يحتاج العالم إلى **خطة تلقيح عالمية** من أجل: (أ) إنتاج ما لا يقل عن ضعف ما هو متاح من اللقاحات حاليا وضمان توزيعها على نحو عادل، باستخدام مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي كمنصة في ذلك؛ (ب) تنسيق شؤون التنفيذ والتمويل؛ (ج) توفير الدعم لكفالة جاهزية البلدان وقدرتها على تنفيذ برامج التحصين مع التصدي في الآن ذاته للمعضلة الخطيرة المتمثلة في نزعة التردد في الإقبال على التلقيح. ولتحقيق هذه الخطة، دعوت إلى تشكيل فرقة عمل معنية بحالة الطوارئ تضم جميع البلدان التي لديها قدرات في مجال إنتاج اللقاحات، ومنظمة الصحة العالمية، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين "غافي"، والمؤسسات المالية الدولية القادرة على التعامل مع شركات الأدوية وشركات صناعة اللقاحات المعنية، وغير ذلك من الجهات المعنية الرئيسية. وينبغي أن يستند ذلك الجهد إلى تبادل التكنولوجيا والدراية بشكل أكبر، بما يشمل بناء القدرات الإنتاجية المحلية وتوطيدها في جميع أرجاء المعمورة. ومن غاية الأهمية أن تتسم الجهود المبذولة بالاستدامة بحيث نكون أفضل استعدادا لمواجهة حالة الطوارئ الصحية المقبلة.

© البنك الدولي/فنسنت تريمو

68 - وينبغي لتدابير إدارة شؤون الصحة العالمية في المدى الطويل أن تركز بصورة أكبر على مسائل الوقاية والتأهب والإنصاف. وثمة مجالات عدة تحتاج معالجتها إلى العمل الجماعي على سبيل الاستعجال. فأولا، يجب تعزيز **استقلالية منظمة الصحة العالمية وسلطتها وتمويلها**. ويشمل ذلك تعزيز استقرارها المالي واستقلاليتها بموارد غير مخصَّصة بالكامل، ومن خلال زيادة التمويل وإجراء عملية منظمة لتجديد الموارد تغطي ما تبقى من الميزانية. وعلى نحو ما أوصى به الفريق المستقل المعني بالتأهب والتصدي للجوائح، فإن ذلك يتطلب أيضا تمكين منظمة الصحة العالمية لتتولى التوجيه والتقييم في مجال وضع المعايير والسياسات وعلى صعيد المسائل التقنية، علاوة على تمكينها من الاطلاع بشكل كامل على المعلومات وتبادلها. ويتعين أن تضطلع منظمة الصحة العالمية بدور قيادي وتنسيقي في التصدي

دفاعا عن التعاون: مسارات بديلة محتملة لكوفيد-19

كوفيد-19 في عام 2020

سيناريو: درجة أقل من التعاون

- **حالات الطوارئ الصحية غير مدرجة في جدول الأعمال السياسي**
- **اللوائح الصحية الدولية لا تغطي سوى الكوليرا والطاعون والحمى الصفراء**
- **ضعف نظم الكشف عن الفاشيات والإبلاغ عنها**
- **كان تعميم التدخلات غير الصيدلانية سيستغرق وقتا أطول**، فيؤدي ذلك إلى تفشي العدوى بسرعة أكبر
- كان نشر البيانات اللازمة لصنع اللقاحات سيستغرق وقتا أطول

افتراض **تعذُّر أن يكون اللقاح متاحا** في الفترة الأولى من **12 شهرا**

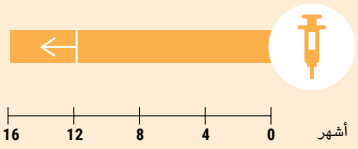

توقعات السنة الأولى:

الخسارة العالمية في الناتج المحلي الإجمالي كان يمكن أن تتراوح بين **6,6 و 7,9 تريليونات دولار**

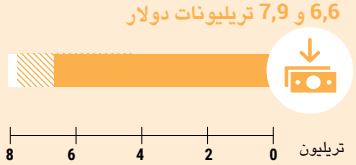

العدد الإجمالي للموتى كان يمكن أن يتراوح بين **10 ملايين و 19 مليونا**

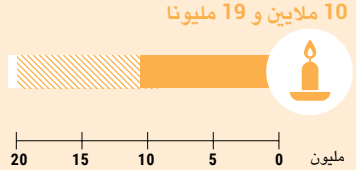

كوفيد-19 في عام 2020

الواقع

- **الدروس المستفادة** من أوبئة فيروس كورونا-سارس-1، وفيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، وفيروس الإيبولا
- تعزيز اللوائح الصحية الدولية
- **منصات وشراكات جديدة** (برنامج الطوارئ الصحية لمنظمة الصحة العالمية، وتحالف غافي للقاحات، والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، وما إلى ذلك)
- **نماذج جديدة** لتصميم واختبار وتصنيع **لقاحات متعددة**

تطوير اللقاح والموافقة عليه يستغرق حوالي **10 أشهر**

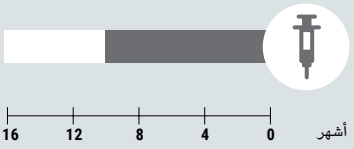

في السنة الأولى من الجائحة:

الخسارة العالمية في الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي **5 تريليونات دولار**

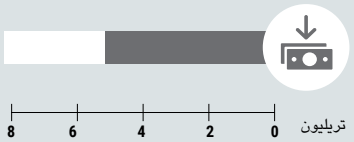

قُدر العدد الإجمالي للموتى بنحو **5 ملايين**[أ]

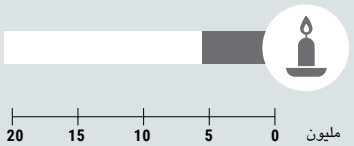

كوفيد-19 في المستقبل

سيناريو: بمقدورنا القيام بما هو أفضل

- **رفع سرعة الكشف والإبلاغ** عن مسببات الأمراض الجديدة
- **رفع سرعة تعميم التدخلات غير الصيدلانية** لإبطاء أو احتواء انتقال المرض
- **الإسراع بتطوير اللقاحات** والرفع من قدرات التصنيع
- **توزيع اللقاحات بمزيد من العدل**

افتراض أن **تطوير اللقاح والموافقة عليه** كان يمكن أن يستغرق من **7 إلى 9 أشهر**

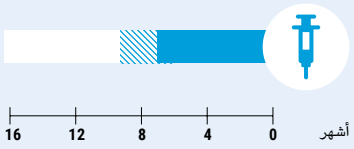

توقعات السنة الأولى:

الخسارة العالمية في الناتج المحلي الإجمالي كان يمكن أن تتراوح بين **2,7 و 4,2 تريليونات دولار**

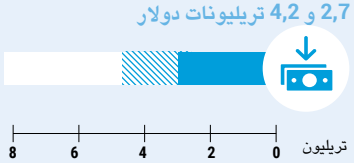

العدد الإجمالي للموتى كان يمكن أن يتراوح بين **1,0 و 2,6 مليون**

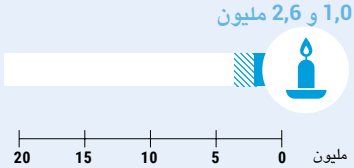

المصادر: مؤسسة الأمم المتحدة وميتابيوتا، 2021.

ملاحظة: تستند هذه التقديرات إلى عمليات محاكاة للمسار المحتمل وتأثير جائحة كوفيد-19 في ظل درجات مختلفة من التعاون المتعدد الأطراف. واستخدمت عمليات المحاكاة البيانات الحديثة عن الواقع الديمغرافي وحركة السكان، وشملت الفترة من بداية الجائحة حتى 28 شباط/فبراير 2021، حيث غطت السنة الأولى من الأزمة تقريبا.

(أ) هذا تقدير لمجموع الوفيات؛ أما حالات الإصابة والوفيات بسبب كوفيد-19 المبلغ عنها خلال الفترة الزمنية نفسها فهي أقل من ذلك بسبب نقص الإبلاغ.

لحالات الطوارئ الناجمة عن الجوائح، ويجب أن تتوافر لمكاتبها القطرية الموارد اللازمة وأن تكون مجهزة للاستجابة للطلبات التقنية المقدمة من الحكومات دعما لتدابير التأهب لمواجهة الجوائح والتصدي لها.

69 - ثانيا، ينبغي تعزيز **الأمن الصحي العالمي والتأهب** لمواجهة الأخطار المرتبطة به (بالاستثمار في التأهب لمواجهة الجوائح خاصةً، ولمواجهة مجموعة أوسع من التحديات الصحية المحتملة أيضا) عن طريق الالتزام والقيادة السياسيين المستمرين على أعلى المستويات. وأشجع الدول على النظر في توصيات الفريق المستقل، ومنها تحديث الخطط الوطنية للتأهب لمواجهة الأزمات الصحية المقبلة وإرساء عملية استعراض دوري شامل من قبل النظراء بهدف تعزيز المساءلة والتعلم فيما بين البلدان. ويجب توفير تمويل كاف ومعروف سلفا للنظام الدولي للتأهب لمواجهة الجوائح والتصدي لها، بما يشمل وضع نظم تضمن كشفها مبكرا، وإنشاء آلية مستقلة للتحقق تتبع لمنظمة الصحة العالمية، واحتواء مسببات الأمراض المستجدة، ربما من خلال إنشاء مرفق يعتمد على ما هو قائم من آليات التمويل المتعلقة بقضايا الصحة العالمية بغرض الحدّ من التجزؤ. وإنني أشجع الدول جماعة على الالتزام بزيادة التمويل الدولي للوقاية من الجوائح والتأهب لمواجهتها، وفق ما أوصى به الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بتمويل المشاعات العالمية من أجل التأهب والتصدي للجوائح التابع لمجموعة العشرين. ونحتاج أيضا إلى مجموعة أدوات أكثر نجاعة للامتثال للوائح الصحية الدولية (2005). ونرحب، في هذا الصدد، بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية من أجل التوصل إلى صك بشأن تدابير التأهب لمواجهة الجوائح والتصدي لها. وسيكون المنتدى المعني بحالات الطوارئ المعقدة، المقترح أدناه، متاحا في حالة حدوث جائحة مستقبلا، كأداة مكملة لأي تدابير تتخذها منظمة الصحة العالمية من أجل تعزيز نظامها العالمي المعني بالرصد وإعلان حالات الطوارئ الصحية العامة التي تعد شاغلا دوليا.

70 - ثالثا، وبالاعتماد على نموذج تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ينبغي التعجيل **بتطوير المنتجات والحصول على التكنولوجيات الصحية** في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لا فيما يتعلق بالأمراض المعدية المهملة أو الأمراض المعدية الناشئة فحسب، بل فيما يخص مجموعة أوسع من الأخطار الصحية أيضا، من قبيل مقاومة مضادات الميكروبات. وسيقتضي هذا الأمر بناء مزيد من القدرة على التكيف لدى قطاع التصنيع وسلاسل الإمداد، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، وإيجاد حوافز تربط استثمارات البحث والتطوير بتحقيق النتائج الصحية عوضا عن تحقيق الأرباح، من قبيل نظم المكافآت أو صناديق الأثر الصحي لدعم الابتكارات في المستقبل. ويمكن مواصلة النظر في عمليات نقل التكنولوجيا والتزامات الترخيص الطوعي بموجب اتفاقات في الحالات التي يجري فيها استثمار المال العام في أنشطة البحث والتطوير.

71 - وأخيرا، فقد برهنت جائحة كوفيد-19 على فداحة الوقع الاجتماعي للأزمات الصحية العالمية. وقد اتخذ بعض الحكومات تدابير لإنشاء نظم التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الصحة العقلية، ونحث جميع البلدان على أن تقوم بذلك دون إبطاء. ومن منتهى الأهمية أيضا اتخاذ تدابير لمعالجة المحددات الاجتماعية للصحة، مما يقتضي الاعتراف بالترابط بين البشر والحيوانات والنباتات والبيئة التي يتقاسمونها عبر مفاهيم من قبيل "الصحة الواحدة"، وخفض التلوث، وإزالة المخاطر التي تشوب نظمنا الغذائية، والحد من الفقر ومن التفاوت بين الجنسين، وتعزيز الأمن البيولوجي العالمي.

اقتصاد عالمي يستفيد منه الجميع

72 - ليست جائحة كوفيد-19 سوى أحدث تذكير لنا بضعف مناعتنا تجاه الصدمات الاقتصادية. وقد جرى في أعقاب أزمة عام 2008 الإسراع بإدخال تحسينات على النظم العالمية لتجنب حدوث ركود اقتصادي عالمي، بيد أن مواطن الضعف في السياسات الاقتصادية الوطنية لا تزال تنعكس على الصعيد العالمي، ومنها النزوع إلى الحكم على النجاح بمقاييس ضيقة قصيرة الأجل هي الربح والنمو والحوافز الضارة للممارسات التجارية التي تضع مصالح حملة الأسهم فوق مصالح جميع أصحاب المصلحة الآخرين. وأزاحت الجائحة أيضا الستار عن مشاكل أخرى من ضمنها محدودية استخدام الناتج المحلي الإجمالي كعتبة لتقرير مستوى الدعم الدولي على الرغم من المخاطر ومواطن الضعف الأخرى، وافتقار التجارة الدولية وسلاسل الإمداد إلى المرونة، وقِصر النظر الذي يصبغ نظاما لم يستطع الاتفاق على الاستثمار بشكل كاف في حملة عالمية لتوفير اللقاحات يمكن أن تنقذ

حياة نصف مليون شخص في عام 2021 وتضيفَ 9 تريليونات دولار إلى الاقتصاد العالمي حتى عام 2025، وهي عائدات تتجاوز بكثير التكاليف المقدرة بمبلغ 50 بليون دولار.

73 - إن الاقتصاد العالمي المستدام والمنصف له خصائص المنفعة العامة العالمية، وهذا يتطلب تعاونا دوليا متينا مثلما يتطلب إعادة التفكير في مسألة الترابط بين الاقتصاد والإنسان والكوكب. ويتحكم في الإدارة الاقتصادية بدرجة غير متناسبة عددٌ قليل من الدول والجهات المالية الفاعلة، وهي تتم في منأى عن الميادين الأخرى التي يجري فيها وضع الخطط والقرارات الدولية، على الرغم من الجهود المشجِّعة التي يبذلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في جملة أطراف أخرى، من أجل تحسين مراعاة اعتبارات التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والتأهب وبناء القدرة على الصمود. واستنادا إلى المقترحات السابقة المتعلقة بإنشاء مجلس للأمن الاقتصادي وإلى التعاون الذي لوحظ في أثناء الجائحة، أقترح عقد **قمة كل سنتين على مستوى رؤساء الدول والحكومات، بين أعضاء مجموعة العشرين وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام ورؤساء المؤسسات المالية الدولية**، للعمل صوب تعزيز استدامة الاقتصاد العالمي وشموله وقدرته على الصمود. ومن شأن هذه الخطوة أن تتيح لنا الجمع على نحو أكثر منهجية بين مواطن القوة لدى الهيئات المعنية والاستفادة على نحو أكمل من متابعة العملية الحكومية الدولية المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة. أما القضايا الفورية التي يمكن أن يتناولها هذا الاجتماع فتشمل الأساليب المبتكرة لتمويل التنمية المستدامة في الأمد الأبعد وتعزيز الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة بما يكفل لجميع البلدان المحتاجة انتقالا منصفا تراعى فيه اعتبارات الحفاظ على البيئة، وخلق حوافز أكثر مرونة للبحث والتطوير بهدف تعزيز الابتكار، وإرساء عملية تساعد في التغلب على مواطن الضعف القائمة منذ أمد بعيد في هيكل الديون الدولية. ويمكن أيضا السعي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن "تحالف الشوط الأخير" لتحفيز إجراءات السياسة العامة وتعزيزها من أجل الوصول إلى من هُم عن الركب أبعدُ في سياق الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

74 - ومن شأن **نظام تجاري** متعدد الأطراف أنصفَ وأصمدَ أن يتسم بالانفتاح والشفافية والارتكاز على القواعد ونبذ التمييز. ويجري تنشيط منظمة التجارة العالمية وتحديثها بما يراعي حقائق القرن الحادي والعشرين، مثل التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي اللذين يتيحان للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وللنساء الفرصة للاندماج في التجارة الدولية. على أن هناك حاجة أيضا إلى بذل جهود لمواءمة التجارة الدولية مع الاقتصادات الخضراء والدائرية، بسبل من بينها توسيع نطاق المفاوضات بشأن السلع والخدمات البيئية. ويجب علينا أن نبتعد عن النُهج الحمائية القائمة على مضاعفة النشاط التجاري إلى أقصى حد أيّاً كان الثمنُ، مع ما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة هائلة، وأن نَتّجِهَ صوب نظام يشجع على تبني ممارسات لتحسين الرفاه واعتماد اتفاقات تجارية فعالة متعددة الأطراف. وهذا يعني أيضا تعزيز وتثمين القدرات التكنولوجية والابتكار والقدرة على الصمود في البلدان النامية، بما يشمل زيادة المرونة في حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا ودعم تيسير التجارة والحد من استخدام القيود التجارية، ولا سيما في ظروف الجوائح العالمية. ومن الأهمية بمكان إعادة إنشاء آلية لتسوية المنازعات تكون من الفعالية على درجةٍ تمكنها من معالجة التوترات التجارية.

75 - كما أن بناء اقتصاد عالمي قادر على الصمود سيُكسب عددا أكبر من البلدان القدرةَ على دعم سكانها، من خلال تمويل التنمية المستدامة المقرون بأهداف التنمية المستدامة. وهذا بدوره يتطلب توافر الموارد الكافية للقطاعات العامة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تدرك بأنها

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة/منويل إلياس

تساهم في توفير المنافع العامة العالمية وتستفيد منه. ولقد تأخر كثيرا تعزيز التعاون العالمي في مجال تعزيز السلامة المالية **بالتصدي للتهرب المُتوطِّن من دفع الضرائب والإصرار على تجنب سدادها**، وكذلك التدفقات المالية غير المشروعة (على نحو ما نوقش في الفصل الثاني أعلاه). ومن شأن التدابير الرامية إلى زيادة الإنصاف، كفرض حد أدنى من الضرائب العالمية على أرباح الشركات وإرساء ضرائب تضامنية، أن توجِّه إشارات واضحة مؤداها أن المؤسسات الخاصة وكبار الأثرياء الذين يستفيدون أكثر من غيرهم من النماذج الاقتصادية الحالية يجب أن يسهموا في تحقيق المنفعة العامة، الوطنية منها والعالمية. ويمكن تعزيز الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير التكميلية للناتج المحلي الإجمالي بالانصراف العالمي عن الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي في تحديد إمكانية الحصول على التمويل والدعم الميسَّرين، وذلك بقيادة المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة. ويمكن إعطاء وزن أكبر لمؤشرات الهشاشة تجاه الصدمات الخارجية والمعايير المتعلقة بالمخاطر النُّظُمية. ويمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أيضا أن تراجع عملياتها وقواعدها المتعلقة بإدارة الأصول لزيادة قدرتها على دعم الاستثمار في البلدان النامية.

76 - إن إضفاء هذه الدينامية الجديدة على الاقتصاد العالمي يقتضي تغيير **أساليب العمل** من أجل تحسين الارتباط بين الأعمال التجارية والأسواق والمجتمع. وتقوم الأعمال التجارية في متانتها واستدامتها على مراعاة القيم العالمية التي من ضمنها حقوق الإنسان وحقوق العمال والاستدامة البيئية ومكافحة الفساد، وكلها قيمٌ مجسدةٌ في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. ومن منتهى الأهمية أن تقوم دوائر الأعمال بتنسيق إجراءاتها لمواءمة ممارساتها التجارية مع الأهداف العالمية، ومنها أهداف التنمية المستدامة.

77 - وأخيرا، ما زلنا نفتقر إلى طرق متفَق عليها سلفا بالتفاوض لدعوة الجهات الفاعلة المعنية إلى الانعقاد في حال حدوث أزمة اقتصادية عالمية. وكما هو الشأن بالنسبة إلى الجوائح المقبلة، يمكن إتاحة المنتدى المقترح لمواجهة الأزمات الطارئة (انظر الفصل رابعا - باء أدناه) في حال حدوث أزمات وصدمات اقتصادية في المستقبل تكون على درجة كافية حجماً ونطاقاً. وإضافة إلى ضرورة التأهب لمواجهة الأزمات، ينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا للاستثمار في تدابير الوقاية وبناء القدرة على الصمود؛ وبالتالي فإن النماذج والسياسات الاقتصادية الرامية إلى كفالة الاستدامة والرفاهية وتأمين المستقبل، على النحو الموصى به في هذا التقرير، هي أشد الخطوات أهمية على الإطلاق.

التحول إلى اقتصاد أخضر

- يتسبب تلوث الهواء الناجم عن حرق أنواع الوقود الأحفوري والمواد الكيميائية وغيرها من الملوثات في وفاة 7 ملايين شخص كل عام ويكلف زهاء 5 تريليونات دولار سنويا.
- ويمكن أن يؤدي التحول إلى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة قدرها 26 تريليون دولار حتى عام 2030 مقارنة بطرق العمل المعتادة وخلق أكثر من 65 مليون فرصة عمل جديدة في القطاعات الإنتاجية خفيضة الكربون.

كوكب صحي لساكنيه من البشر

78 - إننا نشن حربا انتحارية على الطبيعة. ونجازف بتخطي عتبات يتعذر القيام بأي إصلاح بعدها ونسهم في تسارع أزمات قد يستغرق وقفُها قرونا، بل ربما آلاف السنين. إن مناخنا وبيئتنا وكوكبنا هي مشاعات عالمية حيويةٌ يجب حمايتها لصالح البشر، حاضرا ومستقبلا. لقد بلغنا بالفعل 1,2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية وما فتئت درجة الحرارة ترتفع بسرعة. وفي شهر آب/أغسطس 2021، حذرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من أننا على وشك بلوغ العتبة الخطيرة البالغة 1,5 درجة مئوية في الأجل القريب. وتؤدي زيادة كل جزء في درجة الحرارة إلى فقدان أرواح وإتلاف أصول وزوال أنواع من الكائنات الحية وتحطُّم سبل عيش وانهيار نظم إيكولوجية. وينبغي لنا تخفيض الانبعاثات بشكل كبير كل عام لنبلغ ما نسبته 45 في المائة بحلول عام 2030 ثم الوصول بها إلى مستوى صفري صاف بحلول عام 2050، على نحو ما أوضحته الهيئة، ومع ذلك فإن درجات الحرارة ما زالت ترتفع. وينبغي لنا أن ندعم سكاننا ونعزز بنياتنا التحتية

المناخ بين الانهيار والتعافي

المصادر: United Nations Foundation, Climate Analytics and E3G, 2021.

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة/إغور موغويزا

واقتصاداتنا ومجتمعاتنا لإكسابها القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، بيد أن تمويل تدابير التكيف وبناء القدرة على الصمود لا يزال متدنيا بشكل خطير.

79 - ونحن متفقون إلى حد كبير على ما ينبغي القيام به. فاتفاق باريس هو إنجاز فريد من نوعه يوحِّد جميع الدول حول قضية مشتركة هي مكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره. وللوفاء بمتطلبات العلم وبلوغ أهداف اتفاق باريس، يتعين أن تقدم الأطراف وجميع الجهات ذات المصلحة خططا مناخية وطنية أكثر طموحا لعام 2030 وأن تنفذ سياسات وإجراءات محددة تنسجمُ وهدفَ الوصول بالانبعاثات إلى درجة الصفر مستقبلا، بما في ذلك التوقف نهائيا عن استخدام الفحم الحجري بعد عام 2021، وتحويل إعانات الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة، وتسعير الكربون. ونحن بحاجة إلى حزمة دعم تضامنية موثوقة للبلدان النامية، تشمل بلوغ هدف توفير 100 بليون دولار سنويا، وتخصيص 50 في المائة من التمويل المناخي لتدابير التكيف وبناء القدرة على الصمود، وتوفير الدعم وبناء القدرات في مجال التكنولوجيا، وسيزداد هذا الدعم بجميع أوجهه مع اتساع نطاق الاحتياجات. ونحن بحاجة إلى أن تقوم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات المالية بمواءمة محافظها المالية مع أحكام اتفاق باريس. ويجب أن تستند عملية التفاوض على وضع هدف جديد للتمويل المناخي لما بعد عام 2025 والتي ستبدأ في عام 2021، إلى احتياجات البلدان النامية وأن تستجيب لتلك الاحتياجات.

80 - ومن المهم بنفس القدر الشروع في بذل جهود عالمية لتنظيم عملية انتقال عادلة لخلق فرص العملِ اللائقِ والجيدِ النوعيةِ باعتباره عامل تمكين رئيسي للإجراءات والطموحات المتعلقة بالمناخ. وتقدر منظمة العمل الدولية والعديد من الدراسات الأخرى أن الانتقال من الاقتصاد الرمادي إلى الاقتصاد الأخضر سيفضي بحلول عام 2030 إلى خلق عدد صاف من فرص العمل يبلغ الملايين. وأناشد جميع البلدان أن تتبنى المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن التحول العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيا للجميع واعتمادها كمعيار أدنى لضمان إحراز تقدم في مسألة العمل اللائق للجميع. وستقدم الأمم المتحدة دعمها الكامل لهذا الانتقال العادل وللجهود الرامية إلى ضمان أن يسفر هذا الانتقال إلى مستقبل تصل فيه الانبعاثات إلى مستوى الصفر عن مجتمعات تعيش في رخاء وازدهار.

81 - وهناك بعض الدلائل على أن العالم أصبح واعيا بالخطر الذي يداهمنا. فقد التزم ائتلاف عالمي متنام من الدول الأعضاء، من ضمنها مجموعة الدول السبع قاطبة ومدنٌ وشركات، **بالوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050**، ويعكف الائتلاف حاليا على وضع الأهداف المؤقتة الصعبة والموثوقة اللازمة لبلوغ تلك الغاية. وقد اتسع نطاق الحركة الاجتماعية لوقف تغير المناخ وتسريع التعاون الدولي، بقيادة الشباب، ليشمل كل قارة وكل بلد. فأسعار الطاقة المتجددة آخذة في الانخفاض بسرعة، ونهاية الفحم الحجري قد لاحَتْ، ويجري استخدام التكنولوجيات على نطاق واسع لإجراء تخفيضات سريعة في الانبعاثات على مدى هذا العقد. ولا يزال في مقدورنا أن نحصر درجة ارتفاع الحرارة في 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ونزيد من الاستثمارات لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الآثار، ونكافح تلاشي النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. غير أننا بحاجة إلى إدارة أكثر سرعة وتجاوبا وفعالية لشؤون المناخ والبيئة لتمهيد السبيل أمام التحولات العادلة اجتماعياً.

82 - وفي الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع انعقادها في عام 2021، ينبغي **لجميع البلدان أن تلتزم بهدف حصر ارتفاع درجات الحرارة في 1,5 درجة مئوية**

كمعيار عالمي يقاس عليه الطموح في مجال التخفيف من وطأة التغير. وأحث المؤتمر أيضا، انسجاما مع دعوتي جميعَ الدول إلى إعلان **حالة طوارئ مناخية**، على التعجيل باتخاذ إجراءات على أساس حالة الطوارئ، ويشمل ذلك معالجة القضايا الجديدة بسرعة ومسايرة العلم. وقد التزمت الدول الأعضاء في اتفاق باريس بأن تقدم مساهمات محددة وطنيا بانتظام وأن تستكملها وتجعل غاياتها أكثر طموحا. واتفقت أيضا على تقييم التقدم الجماعي نحو بلوغ أهداف الاتفاق الطويلة الأجل كل خمس سنوات في إطار تقييم عالمي لاتفاق باريس. **وأعتزم دعوة القادة إلى الاجتماع قبل إجراء أول تقييم عالمي في عام 2023** للتوصل إلى تفاهم سياسي بشأن التدابير العاجلة اللازم اتخاذها لحصر ارتفاع درجة الحرارة العالمية في 1,5 درجة مئوية، وحماية الناس والمجتمعات المحلية من آثار تغير المناخ، ومواءمة التمويل العام والخاص مع أهداف اتفاق باريس.

83 - وبوسع مؤتمر الأطراف أن يعمل كمنبر يتجسد فيه الإصرار المتزايد للناس في جميع أنحاء العالم على ضرورة العمل المناخي، وهذا ما سيزيد من صدى أصوات الذين هم أشد تضررا والذين سيسائلوننا جميعا. إن تنفيذ أحكام اتفاق باريس مسؤولية تقع على عاتق جميع الجهات صاحبة المصلحة. إذ يفوق ما تتسبب فيه أنشطة بعض الشركات من الانبعاثات كمية ما تحدثه بلدانٌ بأسرها وتتسبب المدن فيما يزيد على 70 في المائة من الانبعاثات في جميع أرجاء العالم. وأحث الحكومات رسميا على الاعتراف بمشاركة ومساهمات **جميع الجهات صاحبة المصلحة** التي تسهم على نحو كبير في الوفاء بالتزامات البلدان في المؤتمر. وأعتزم أيضا دعوة قادة المجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب إلى حضور اجتماع القادة الذي سيسبق إجراء أول تقييم عالمي في عام 2023 وضمان مشاركتهم بصورة مجدية في تلك العملية.

84 - **ويجب أن يكون التصدي للمخاطر التي تداهم كوكبنا جزءا من كل قرار ومن كل سياسة ومن كل استثمار ومن كل ميزانية**. وقد قدمت البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين أكثر من 3,3 تريليونات دولار في شكل دعم مباشر للطاقة المعتمدة على الفحم الحجري والنفط والغاز والوقود الأحفوري في الفترة ما بين عامي 2015 و 2019. وفي عام 2019، صُرف 60 في المائة من إعانات الوقود الأحفوري في دعم المنتجين والمرافق العامة على الرغم من التزامات الحكومات المتعلقة بالمناخ. إن إعانات الوقود الأحفوري تشوه الأسعار ويُحتمل أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار في الأصول الكثيفة الانبعاثات التي تجعل من بلوغ أهداف اتفاق باريس أمرا عسير المنال. ونظرا لاستمرار البنيان المالي الدولي في قسمه الأكبر في تحفيز النمو الاقتصادي دون أن يولي اهتماما يذكر أو دون الاهتمام بتاتا بمسألة الاستدامة والآثار المترتبة على المناخ، فإنني أحث الدول والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الوطنية على أن تعمل معنا من أجل إيجاد تدابير تكميلية للناتج المحلي الإجمالي تراعي اعتبارات البيئة، وأن تستخدم هذا الإجراء الجديد لتغيير ولاياتها واستثماراتها بصورة جذرية.

85 - ويجب بوجه عام أن تكون جميع **التدفقات المالية** متماشية مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيضةِ انبعاثاتِ غازاتِ الدفيئة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ. ويعد التمويل العام ذا أهمية حاسمة، ولا سيما بالنسبة إلى الاستثمارات التي لا تدرّ أي عوائد مالية، مثل بعض إجراءات التكيف. ونحتاج أيضا إلى **تمويل خاص واسع النطاق** لدعم البلدان في التحول من الاقتصادات التي تعتمد على الوقود الأحفوري إلى اقتصادات خفيضة الانبعاثات وقادرة على التكيف مع تغير المناخ. وأحث جميع البلدان على أن تنفذ **آليات تسعير الكربون** وأن تحدد للكربون سعرا في نهاية المطاف، وأشجع مجموعة العشرين على النظر في اقتراح صندوق النقد الدولي وضع حد دولي أدنى لسعر الكربون. وتتخذ الجهات المالية الفاعلة داخل مجموعة العشرين خطوات حاسمة عن طريق التعهد بالوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر، ولكن اختبارَ المصداقية قد حان أوانُه: إذ يجب على جميع الجهات المالية الفاعلة أن تضع أهدافا يمكن التحقق منها وتشمل محافظها قاطبة لتحويلها من القطاعات العالية الانبعاثات إلى الاقتصاد القادر على التكيف مع آثار تغير المناخ والذي يولد صافي انبعاثات صفري، وأن يكون ذلك مشفوعا بمواعيد زمنية للإيفاء بتعهداتها. ويقدم ائتلاف مالكي استثمارات الأصول الصفرية الانبعاثات الذي تيسره الأمم المتحدة نموذجا مهما يتضمن أهدافا شفافة يمكن المساءلة عنها. ومع تعدد المبادرات المتعلقة بأسواق الكربون، يجب أن يكون استخدام عمليات المعاوَضة هو الملاذ الأخير. وأحث جميع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على إعطاء الأولوية للحد من

الانبعاثات المطلقة ومن الآثار السلبية المترتبة على التنوع البيولوجي عبر كامل سلسلة القيمة التابعة لها والتمسك بأعلى معايير السلامة البيئية.

86 - ويتعين علينا حتى ونحن نعمل بلا كلل من أجل درء تغير المناخ أن نكون مهيئين لأن نعاين في المستقبل مناخا وبيئة مختلفين اختلافا جذريا عما عهدناه من قبل. **ويحتاج معظم البلدان إلى تكييف** اقتصاداتها وبُناها التحتية وخدماتها لمراعاة آثار تغير المناخ، مع زيادة إسداء الدعم للبلدان النامية لبناء قدرتها على التكيف، كما أُسلف. ولا يتجاوز عدد المشمولين بنظم الإنذار المبكر سوى شخص واحد من بين كل ثلاثة أشخاص في العالم، ومن الضروري الاستفادة بشكل تام من مرفق تمويل الرصد المنهجي التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية لضمان استفادة كل شخص من تلك النظم. وبالنظر إلى تفاقم آثار تغير المناخ وازدياد النزوح، يمكن للجمعية العامة أن تنظر في اتخاذ تدابير للتصدي للأخطار الإقليمية لتغير المناخ، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الدول التي تواجه مخاطر شديدة. واستنادا إلى عمل المنبر المعني بالتشرد الناتج عن الكوارث، إلى جانب الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وفرقة العمل المعنية بالنزوح التابعة لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ، يمكن إيلاء مزيد من النظر لإيجاد سبل **لدرء حالات النزوح بسبب العوامل البيئية وحماية المتضررين منها وإيجاد حلول لها.**

تحويل المنظومات الغذائية

- يمكن للنظم الغذائية المستدامة والحماية القوية للغابات أن تدر أكثر من تريليوني دولار سنويا من الفوائد الاقتصادية، وأن تخلق ملايين فرص العمل، وتحسن الأمن الغذائي، وهي في نفس الوقت ستدعم حلول مشكلة تغير المناخ.

87 - والعمل المناخي هو جزء أساسي من عملية أساسية لإعادة النظر في علاقتنا مع الطبيعة. وعلى صعيد أوسع، يتعين وضع إطار عالمي متين **للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020** بغية توفير ما يكفي من التمويل لوقف ما يتعرض له الكوكب حاليا من اضمحلال مهول في التنوع البيولوجي. ويجب أيضا تحويل **المنظومات الغذائية** على نحو يراعي اعتبارات الصحة والمناخ والعدالة وأهداف التنمية المستدامة. وبناء على نتائج مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية، الذي سيعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2021، يجب أن نُعد العدة لمواجهة مخاطر انتشار المجاعة وانعدام الأمن الغذائي على نطاق كبير بسبب تغير البيئة والتصدي لها. ومن شأن إعادة النظر في الأنماط غير المستدامة التي نتبعها في مجالي الاستهلاك والإنتاج أن تتيح استخدام الموارد بمزيد من الكفاءة والعدل، والحد من فقد الأغذية والهدر الغذائي، والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لتقليص ما تتعرض له صحة الإنسان والبيئة من آثار ضارة إلى أدنى المستويات. وينبغي أن تكفل المنظومات الغذائية استفادة جميع الناس من نظم غذائية صحية تسهم في إصلاح الطبيعة وتعالج آثار تغير المناخ وتكون متوائمة مع الظروف المحلية. ويمكن لهذا التحول أن يساعد على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وما من سبيل أفضل لدعم تحقيقه إلا بالمشاركة الشاملة لمختلف أصحاب المصلحة، وبخاصة المنتجون والنساء والشعوب الأصلية والشباب. ويتيح الاجتماع الدولي المعقود تحت شعار "استوكهولم بعد 50 عاما: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا وفرصتنا" فرصة لإعادة تحديد علاقة البشر بالطبيعة وحفظ صحة الكوكب من أجل ازدهار الجميع. وأود أن أحث على الاعتراف بالحق في بيئة صحية.

خطة جديدة للسلام

88 - إن السلام هو الوعد المركزي لميثاق الأمم المتحدة وهو إحدى المنافع العامة العالمية الرئيسية التي أنشئت الأمم المتحدة من أجل تحقيقها. وقد نجحت منظومتنا المتعددة الأطراف في عدد من الجوانب الحاسمة: إذ لم تنشب حروب عالمية ولم تستخدم الأسلحة النووية في الحرب على مدى السنوات الخمس والسبعين الماضية، وتم درء بعضٌ من أعظم مخاطر التصعيد. بيد أن سلامنا وأمننا الجماعيين يتعرضان لتهديدات متنامية بسبب المخاطر المستجدة والاتجاهات الخطيرة التي لم تَعُدْ الأشكالُ التقليدية للوقاية والإدارة والتسوية ملائمة للتعامل معها. ويشمل ذلك النزاعات المتطاولة العهد التي تنخرط فيها شبكات عبر وطنية وأطراف فاعلة جديدة والتي كثيرا ما ترتبط بالإرهاب، وتكنولوجيات

الأسلحة السريعة التطور، وتزايد استعداد جهات إقليمية فاعلة للمشاركة مباشرة في الحروب. ويسهم تغير المناخ في زعزعة الاستقرار ويضر بسبل العيش والحصول على الموارد ويؤثر في اتجاهات التنقل البشري. وإذا ما نظرنا إلى الأعداد الكبيرة من الناس الذين نزحوا وارتفاع أعمال العنف خارج نطاق النزاعات المسلحة إلى مستويات عامة غير مسبوقة، فسيكون من الصعب أن نقول إننا قد أوفينا بوعد الميثاق. وما فتئت المخاطر التي تتهدد السلام والأمن تزداد. فالتكنولوجيات الجديدة غدت تمنح القدرة على زعزعة الاستقرار العالمي لعدد أكبر بكثير من الجهات الفاعلة؛ ومتانة الاتفاقات القائمة منذ أمد بعيد بشأن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل أخذت تضعف بسبب التضعضع المستمر للثقة فيما بين الدول الكبرى؛ كما أن الميادين الجديدة التي يحتمل أن تنشب فيها نزاعات أو تسود فيها الفوضى، مثل الفضاء الإلكتروني، قد أبرزت الثغرات التي تعتري آلياتنا في مجال الحوكمة. إن العالم قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من حالة عدم الاستقرار، إذ أن النظم التي نملكها لم تعد قادرة على التصدي للمخاطر التي نواجهها بطريقة فعالة.

89 - ولحماية السلام وتدبره بوصفه منفعة عامة عالمية، نحتاج إلى متواليةٍ لتحقيق السلام تستند إلى فهم أفضل للدوافع الأساسية التي تحرك النزاعات والنظم المؤثرة التي تتسبب في استمرارها، وإلى تجديد الجهود من أجل الاتفاق على تدابير أنجع لتحقيق الأمن الجماعي، واتخاذ مجموعة من الخطوات المجدية لإدارة المخاطر المستجدة. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى خطة جديدة للسلام تركز فعليا على ستة مجالات أساسية هي:

(أ) **الحد من المخاطر الاستراتيجية:** لقد اقترحتُ بالفعل العمل مع الدول الأعضاء لتحديث رؤيتنا في مجال نزع السلاح من أجل ضمان الأمن البشري والأمن القومي والأمن الجماعي، بسبل من بينها تقديم دعم أوسع لنظام عدم الانتشار، وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والمراقبة الفعالة للأسلحة التقليدية، وتنظيم أسلحة التكنولوجيا الجديدة. ويمكن أن تتيح الخطة الجديدة للسلام فرصة للمضي قدما في هذا الشأن، لا سيما من خلال وضع التزامات أقوى فيما يتعلق بعدم استخدام الأسلحة النووية ووضع إطار زمني لإزالتها، وضمان استمرار التعاون لمنع الإرهاب والقضاء عليه، وتعزيز التحول الرقمي وتشجيع كيانات الأمم المتحدة المعنية بقضايا السلام والأمن على الابتكار، وحظر الهجمات الإلكترونية على البنى التحتية المدنية، واتخاذ تدابير لتخفيف حدة المخاطر والتوترات المتعلقة بالفضاء الإلكتروني، ووضع حدود متفق عليها دوليا لأنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وكان دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2021 إنجازا استثنائيا وخطوة نحو إزالة الأسلحة النووية بصورة نهائية؛

(ب) **تعزيز التنبؤ على الصعيد الدولي بالمخاطر الجديدة التي تتهدد السلام والأمن وتمتين القدرات الدولية على تحديدها والتكيف معها.** ويمكن للمقترحات الواردة في الفصل الثالث أعلاه والرامية إلى تأمين مستقبل الأجيال المقبلة والفصل الرابع - باء أدناه بشأن مواجهة مخاطرنا المشتركة، أن يتيحا لنا تحديد المخاطر الجديدة التي تتهدد السلام والأمن والتكيف معها؛

(ج) **إعادة تشكيل التدابير التي نتخذها لمواجهة جميع أشكال العنف.** تتسبب النزاعات الواسعة النطاق في قتل عدد أقل من الناس مقارنة بأشكال العنف الأخرى، ومنها العنف الذي ترتكبه الجماعات الإجرامية والعنف بين الأشخاص داخل المنزل. وفي الوقت ذاته، فإن ازدياد بعض أشكال العنف، ولا سيما ضد المرأة، يكون عادة إنذارا مبكرا بتدهور النظام العام وتفاقم انعدام الأمن، الشيء الذي قد يؤدي إلى نشوب نزاع على نطاق أوسع. ويمكن لخطة السلام الجديدة أن تنظر في كيفية التصدي للعنف بطريقة أنجع وأشمل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتم ذلك من خلال جهود متعددة الجهات ذات المصلحة للحد من العنف بشكل كبير في جميع أنحاء العالم وبجميع أشكاله، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات، انسجاما مع الهدف 16-1 من أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة في ذلك من الحركة المنادية بخفض العنف في العالم بنسبة النصف بحلول عام 2030؛

(د) **الاستثمار في الوقاية وبناء السلام.** إن الاستثمارات في الوقاية والتأهب تعود بأضعاف مضاعفة من المنافع بفضل ما يتحقق من وفورات في التكاليف البشرية

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة

والمالية، إلا أن جهودنا في الدفاع عن جدواها ما زالت دون طائل. ويمكن لخطة السلام الجديدة أن تنطوي على مجموعة من الالتزامات بتوفير الموارد اللازمة للوقاية، بما في ذلك على الصعيد الوطني؛ وخفض الميزانيات العسكرية المفرطة وضمان قدر كاف من الإنفاق الاجتماعي؛ وتكييف المساعدة الإنمائية بما يتيح معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتوطيد حقوق الإنسان؛ وربط نزع السلاح بفرص التنمية. ولم يحرز أيضا أي تقدم يذكر بشأن التمويل الكافي والمنتظم والمستمر لبناء السلام، إذ فاق الطلب على الدعم من صندوق بناء السلام الموارد المتاحة بقدر كبير. ويمكن لخطة السلام الجديدة أن تدعو الدول الأعضاء للنظر على سبيل الاستعجال في تخصيص مبلغ مكرس لصندوق بناء السلام من الأنصبة المقررة عن طريق ميزانية حفظ السلام أولا، ثم من خلال الميزانية العادية بعد ذلك، كاستثمار تكميلي من شأنه أن يزيد من استدامة نتائج حفظ السلام وأن يدعم خطة التنمية. وفي سياق ذي علاقة، أعادت لجنة بناء السلام تشكيل تدابير الأمم المتحدة لمواجهة الأخطار المتعددة الأبعاد التي تتهدد التنمية والسلام والأمن، وذلك باتباع نهج شامل. والدول الأعضاء مطالبة بتخصيص المزيد من الموارد للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، مقرونا بدعم متناسب تقدمه منظومة الأمم المتحدة، لتمكين هاتين الأداتين المهمتين من تلبية الطلب المتزايد. ويمكن أيضا النظر في توسيع دور اللجنة ليشمل عددا أكبر من البيئات الجغرافية والموضوعية، فضلا عن معالجة المسائل الشاملة المتعلقة بالأمن وتغير المناخ والصحة والمساواة بين الجنسين والتنمية وحقوق الإنسان من منظور الوقاية؛

(هـ) **دعم الوقاية على الصعيد الإقليمي.** تضطلع الجهات الفاعلة الإقليمية بدور مركزي في الحفاظ على السلام ومنع انعدام الأمن والتصدي له، ولكن آليات الاستجابة الحاسمة هذه التي تعمل في الخطوط الأمامية تتطلب المزيد من التوحيد. ولقد أصبح من الملحّ تأمين تمويل يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام المضطلع بها بموجب الفصل الثامن من الميثاق الذي يتناول الترتيبات الإقليمية: فهذه العمليات تسد ثغرة خطيرة في هيكلنا العالمي للسلام والأمن، ولا ينبغي أن تعتمد على الترتيبات المخصصة. وبشكل أعم، يمكن لخطة السلام الجديدة أن تتناول سبل تعميق دعم الأمم المتحدة للقدرات الإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق بالترتيبات الأمنية، والتعاون العسكري والعمل المشترك في مجال بناء السلام، والتعاون على التصدي لتحديات السلام والأمن المعقدة العابرة للحدود الوطنية، ومن خلال توسيع نطاقها ليشمل مجالات جديدة مثل آثار تغير المناخ على الأمن. ويمكن لمقترحاتي السابقة المتعلقة ببرامج التنسيق الإقليمية أن توفر إطارا مفيدا يمكن الاستناد إليه؛

(و) **جعل النساء والفتيات في صلب السياسة الأمنية.** استنادا إلى الخطة الحالية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومبادئها المتمثلة في الوقاية وحظر استخدام السلاح والمساواة، فإن خطة السلام الجديدة ستضع قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين في صميم جهود السلام والأمن. وعلى وجه الخصوص، فإن العلاقة بين العنف بين الأشخاص وانعدام الأمن وبين مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع السلام وفعاليتها تستدعي مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع عمليات صنع القرار في مجال السلام والأمن وإعادة تقييم الافتراضات الأساسية، بما يشمل كيفية تحديد معالم السلام والأمن والتفاوض عليهما واستدامتهما.

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة/رايان براون

الاستخدام السلمي والآمن والمستدام للفضاء الخارجي

90 - من الأمور المعترف بها تقليديا أن الفضاء الخارجي منفعة عالمية تتجاوز نطاق ولاية الدول. ومن شأن إمكانية استخدامه السلمي والآمن والمستدام أن تعود بالنفع على البشرية جمعاء حاضرا ومستقبلا. وقد أنشئت الترتيبات المعنية بإدارة شؤون الفضاء الخارجي، ومن ضمنها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في حقبة كانت فيها الأنشطة الفضائية حكرا على الدول وهي لا تقدم سوى إرشادات عامة بشأن إدارة حركة الملاحة في الفضاء الخارجي، والمواقع الدائمة للأجرام السماوية، والمسؤوليات المتعلقة بإدارة الموارد. وقد دخلنا في حقبة تجددت فيها أنشطة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، حيث يجري تنفيذ برامج نشطة لإعادة البشر إلى القمر وما وراءه، والتخطيط لإطلاق مجموعات ضخمة تضم آلاف السواتل الجديدة. وقد غيرت الأصول الفضائية طريقة عيشنا وأصبح لمنظومات الفضاء الخارجي أهمية بالغة في فهم المشاكل العالمية وحلها، مثل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي. ويحدث كثير من هذه التطورات بدافع من الجهات العاملة في القطاع الخاص. وهي أيضا تثير مخاطر جديدة من منظور الأمن والسلامة والاستدامة. ويمكن للازدحام والمنافسة المتنامين في الفضاء الخارجي أن يعرضا للخطر إمكانية وصول الأجيال المقبلة إليه واستخدامها إياه. لذا يتعين تحديث نظمنا الإدارية والتنظيمية لتتماشى مع هذه الحقبة الجديدة بما يحفظ الفضاء الخارجي بوصفه منفعة عامة عالمية.

91 - وقد أظهرت المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التي جرى الاتفاق عليها في الآونة الأخيرة أن إحراز تقدم في إدارة شؤون الفضاء الخارجي أمر ممكن، ولكن لا تزال هناك ثغرات عديدة. ويلزم وضع مجموعة من القواعد الملزمة والقواعد غير الملزمة، بالاعتماد على الأطر القائمة واستقطاب مجموعة الجهات الفاعلة الضالعة حاليا في استكشاف الفضاء واستخدامه. ويمكن أن تشمل الإجراءات الفورية وضع نظام عالمي لتنسيق حركة الملاحة الفضائية واستحداث أدوات جديدة لمنع تسليح

الفضاء الخارجي. وتحقيقا لهذا الغرض، يمكن النظر في إجراء **حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الفضاء الخارجي** في إطار قمة مقبلة (انظر الفقرة 103 أدناه) تشارك فيها الحكومات والجهات الرائدة الأخرى في مجال الفضاء. ويمكن أن يسعى الحوار إلى التوصل إلى اتفاق سياسي رفيع المستوى بشأن الاستخدام السلمي والآمن والمستدام للفضاء الخارجي، والتوجه نحو نظام عالمي لتنسيق حركة الملاحة في الفضاء والاتفاق على مبادئ لإدارة أنشطة الفضاء الخارجي في المستقبل.

استعادة المشاعات الرقمية

92 - لقد غيرت الثورة الصناعية الرابعة ملامح العالم. وأتاح الإنترنت إمكانية الحصول على المعلومات لبلايين الناس، مما عزز التعاون والتواصل والتنمية المستدامة. فالإنترنت منفعة عامة عالمية وينبغي أن يستفيد منها الجميع في كل مكان. غير أن الأضرار المحتملة للفضاء الرقمي في الوقت الحالي توشك أن تحجب فوائده. فلم تواكب الإدارة التنظيمية على الصعيدين الوطني والعالمي الصبغة غير الرسمية واللامركزية للإنترنت التي تهيمن عليها المصالح التجارية. وتواجهنا مسائل أخلاقية واجتماعية وتنظيمية خطيرة وملحة، منها ما يتعلق بانعدام المساءلة في الفضاء الإلكتروني؛ وبروز شركات تكنولوجية كبرى كجهات جيوسياسية تؤدي دور الحَكَم في قضايا اجتماعية عسيرة دون أن تتحمل مسؤوليات تتناسب وضخامةَ الأرباح التي تجنيها؛ وتفاقم التحيز الجنساني وهيمنة الفكر الذكوري في وقت لا تضطلع فيه المرأة بدور متساوٍ في تصميم التكنولوجيات الرقمية، فضلا عن التحرش الرقمي الذي استهدف النساء والفتيات بشكل أخص ودفع العديد من النساء إلى الانسحاب من حلبة الحوار العام؛ واستخدام المراقبة الرقمية والتلاعب للتأثير في سلوك شرائح السكان والتحكم فيها.

تأثير جائحة كوفيد-19 على الإنترنت

- **ارتفع إجمالي استخدام الإنترنت على الصعيد العالمي بنسبة 40 في المائة** أثناء فترات الإغلاق العام بسبب جائحة كوفيد-19.

93 - وقد حان الوقت **لحماية الفضاء الإلكتروني وتعزيز إدارته**. وأحثُّ منتدى إدارة الإنترنت على التكيف والابتكار والإصلاح لدعم الإدارة الفعالة للمشاعات الرقمية ومواكبة التطورات المتسارعة التي تحدث في العالم الحقيقي. وبالإمكان، علاوة على ذلك وبناء على توصيات خارطة الطريق بشأن التعاون الرقمي (انظر A/74/821) أن تأتلف الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني الاجتماع في شكل **مسارٍ للتكنولوجيا الرقمية متعددِ الجهات صاحبة المصلحة استعدادا لعقد قمة مستقبلا** للاتفاق على **اتفاق رقمي عالمي**. ومن شأن ذلك أن يحدد المبادئ المشتركة لمستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع. ومن بين القضايا الرقمية الشائكة التي يمكن معالجتها ما يلي: إعادة تأكيد الالتزام الجوهري بتوفير القدرة على الاتصال بالإنترنت لمن يفتقرون إلى تلك القدرة؛ وتجنب تجزئة الإنترنت؛ وتزويد الأشخاص بخيارات بشأن كيفية استخدام بياناتهم؛ وإعمال حقوق الإنسان على الإنترنت؛ وتعزيز الثقة في الإنترنت بوضع معايير للمساءلة عن ممارسة التمييز ونشر المحتوى المضلل. وبوجه عام، يمكن للاتفاق أيضا أن يعزز تنظيم حقل الذكاء الاصطناعي لضمان توافقه مع القيم العالمية المشتركة.

استرشاد التعاون الدولي بالقانون الدولي

94 - على نحو ما جرى التأكيد عليه في الإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، تظل مقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئهما مقاصد ومبادئ أزلية عالمية، فضلا عن كونها دعامة لا غنى عنها لعالم أكثر سلاما ورخاء وعدلا. وتمثل النظم القانونية الدولية دعامة للمشاعات العالمية ووجودها ضروري لحمايتها ولتوفير عدد كبير مما ذُكر آنفا من المنافع العامة العالمية بل، وبوجه أعم، لإرساء نظام دولي يقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وكون القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، يشكل أُسّ 90 في المائة تقريبا من أهداف التنمية المستدامة، هو مثال ساطع على ذلك.

95 - وتؤدي الدول الدور الرئيسي في تطوير القانون الدولي، سواء ضمن نطاق منظمات دولية مثل الأمم المتحدة أم خارجه. وقد اضطلعت الأمم المتحدة أيضا ولا تزال تضطلع بدور فريد من نوعه في تعيين القانون الدولي العرفي وتطويره.

© كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة

وما المناقشات الجارية داخل الأمم المتحدة بشأن وضع قواعد ومعايير لعدد من القضايا التي هي محط اهتمام عالمي، من قبيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/75/816) وحفظ التنوع البيولوجي البحري للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، إلا تأكيد لأهمية الأمم المتحدة كمحفل حيوي لتطوير القانون الدولي. وفيما يتعلق بالصكوك العديدة القائمة بالفعل، فإنني أحث الدول على تنفيذ التزاماتها والتهيّؤ لتقديم الدعم من خلال مختلف الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية.

96 - وفي الإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وافقت الدول على التقيد بالاتفاقات الدولية التي أبرمتها والوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها، وتشجيع احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتوطيد دعائم الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون عن طريق تعزيز الإدارة الشفافة الخاضعة للمساءلة وتدعيم المؤسسات القضائية المستقلة. ويمكن استنادا إلى هذه الالتزامات النظرُ في وضع **خريطة طريق عالمية لتطوير القانون الدولي وتنفيذه بشكل فعال**. فمن شأن تلك الخريطة أن تشجع المزيد من الدول على التصديق على المعاهدات ذات الأهمية العالمية أو الانضمام إليها، مثل معاهدات نزع السلاح وحقوق الإنسان والبيئة والمسائل الجنائية، ومن ضمنها المعاهدات التي أؤدي دور الوديع لها (والتي يفوق عددها 600 معاهدة). وبوسعها أيضا أن تحث الدول على قبول الولاية القضائية الإجبارية لمحكمة العدل الدولية وعلى سحب التحفظات على أحكام المعاهدات المتصلة بممارسة ولايتها القضائية. ويمكن أن تكون مساعدة الدول في تحديد الثغرات المعيارية الملحة وسَدِّها عنصرا آخر، وكذلك فهم أسباب عدم الامتثال، بالاستفادة من دوري ذي الصلة بآليات الامتثال. وكجزء آخر من هذه الخريطة، يمكن للدول أن تنظر في عقد حوارات شاملة منتظمة بشأن المسائل القانونية التي هي محط اهتمام عالمي في إطار الجمعية العامة. وما زلت أرحب بدور لجنة القانون الدولي التي عُهد إليها، عملا بالمادة 1 (1) من نظامها الأساسي، بتقديم توصيات الغرض منها تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

باء - التصدي للمخاطر الكبرى

97 - تظل الوقاية بجميع جوانبها مسألة محورية. فنجاحنا في إيجاد الحلول للمشاكل المتشابكة التي نواجهها أمر متوقف على مدى قدرتنا على توقع ما هو قادم من مخاطر كبرى ومنع وقوعها والاستعداد لها. ولذلك وجب أن يكون في صدارة كل ما نقوم به خطة للوقاية تكون شاملة فعالة جامعة. فبينما نحن نستثمر في المنافع العامة العالمية التي تحفظ وجودنا جميعا، نحتاج إلى مزيد من الابتكار والشمول وبعد النظر. وحيثما انتفت المنافع العامة العالمية، كان نقيضها حاضرا: "المضار" العامة العالمية في شكل مخاطر وتهديدات محدقة بالرفاه البشري. وقد صارت هذه المخاطر اليوم تتحول أكثر فأكثر إلى مخاطر عالمية الطابع، وصار تأثيرها المحتمل يتعاظم. بل إن منها ما يشكل تهديدا وجوديا، فمع بزوغ فجر العصر النووي، اكتسبت البشرية القدرة على التسبب في انقراضها بيدها. وأما التقدم التكنولوجي المستمر، والتسارع الحاصل في تغير المناخ، وارتفاع الأمراض الحيوانية المصدر، فمعنى ذلك كله أن المخاطر العالمية القصوى الكارثية أو حتى الوجودية يُحتمل أن تضرب على جبهات متعددة ومترابطة. والتأهب لمنع هذه المخاطر والتصدي لها هو الإجراء المضاد اللازم لتحسين إدارة المشاعات العالمية والمنافع العامة العالمية.

98 - وثمة ما يدعو إلى بذل الجهود لتعريف المخاطر القصوى الكارثية التي تهدد وجودنا وحصرها بطريقة أفضل. بيد أننا لا نملك أن ننتظر حتى التوصل إلى اتفاق بشأن

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة

التعاريف قبل الشروع في العمل. والواقع أننا بإزاء واجب أخلاقي يحتم علينا التصرف بطريقة تنسجم وكرامة الحياة البشرية التي يجب أن تكون غاية نظم حوكمتنا العالمية، وانعكاسا للمبدأ الوقائي في القانون البيئي الدولي وفي غيره من المجالات. فتكلفة التأهب للمخاطر الشديدة تهون حين مقارنتها مع التكاليف البشرية والمالية الناجمة عن الفشل.

99 - وبوسعنا أن نستخلص العبر من جائحة كوفيد-19 فنغتنم هذه الفرصة لتوقع الأزمات العالمية الواسعة النطاق والاستعداد لها على نحو أفضل. وهذا مبتغى يلزمه تعزيز الأطر القانونية، وتحسين أدوات إدارة المخاطر، والرفع من جودة البيانات، وتحديد المخاطر المستقبلية وتوقّعها، وتوجيه التمويل الكافي للوقاية والتأهب. وهذه العناصر يرد تفصيل كثير منها في فصول أخرى من هذا التقرير. بيد أن أي تدابير جديدة للتأهب والتصدي ستوضع لا محالة في ظل الجهل بنوع الأزمة التي يمكن أن تستدعي تنفيذها. فنحن لا نعرف طبيعة القادم من الأحداث القصوى؛ إذ يمكن أن يكون جائحة أخرى، أو حربا جديدة، أو هجوما بيولوجيا بعواقب ثقيلة، أو هجوما إلكترونيا على البنية التحتية الحيوية، أو حدثا نوويا، أو كارثة بيئية سريعة التنقل، أو شيئا مختلفا تماما، كأن تحدث تطورات تكنولوجية أو علمية منحرفة عن القصد وغير متقيدة بالأطر الأخلاقية والتنظيمية المعمول بها.

100 - أولا، لنكون أقدر على توقع هذه المخاطر والتصدي لها، سيكون من المهم أن تعتمد الأمم المتحدة على شبكة من أفضل المفكرين وعلى أفضل البيانات، سواء من خارج منظومة الأمم المتحدة أو من داخلها، لموافاة الدول الأعضاء كل خمس سنوات بتقرير عن الرؤية الاستراتيجية والمخاطر العالمية. وسيُستفاد في ذلك بمختبر سيناريوهات المستقبل المزمع إنشاؤه، وكذلك بالآليات القائمة على صعيد منظومة الأمم المتحدة وخارجها، مثل عملية الإنذار المبكر السنوية لصندوق النقد الدولي، وذلك لجمع البيانات وتحليلها، ولفهم المخاطر على المدى القصير والمتوسط والطويل. وسيجري ربط هذا العمل أيضا بترتيبات الحوكمة المقابلة لهذه المخاطر، حسب الاقتضاء، وكذلك بالإجراءات اللازمة للتصدي لها.

101 - ثانيا، أقترح العمل مع الدول الأعضاء **لإنشاء منتدى خاص بالطوارئ بغية التصدي لأي أزمة عالمية معقدة.** ولن يكون المنتدى هيئة أو مؤسسة جديدة دائمة أو مستمرة، بل يُفعّل تلقائيا في حالات الأزمات التي تكون بمستوى معين من حيث حجمها وخطورتها، بغض النظر عن نوع أو طبيعة الأزمة المعنية. وبمجرد تفعيل المنتدى، يجتمع في إطاره قادة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية للبلدان والمؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والصناعات أو هيئات البحوث المعنية بموضوعات بعينها وغير هؤلاء من الخبراء. وستنص وثيقة الإطار المرجعي للمنتدى على طرائق ومعايير تفعيله ، بما في ذلك حجم الأزمة ونطاقها؛ والتمويل بجميع مصادره؛ وتحديد الجهات الفاعلة المعنية التي ستكون من ضمن المنتدى؛ والدعم الذي يُتوقع منه أن يقدمه؛ ومعايير إنهاء فترة تفعيله. ومن ضمن المكونات الرئيسية الممكنة الأخرى آليات ضمان القدرة على سد الاحتياجات الإضافية المفاجئة؛ وجهات التنسيق والبروتوكولات اللازمة لتعزيز التشغيل البيني مع الترتيبات القائمة الخاصة بالتصدي لأنواع محددة من الأزمات؛ وتمارين منتظمة لاختبار الفعالية وتحديد الثغرات وسدها؛ وتحديد مجموعة من الأدوات لجعل النظام الدولي جاهزا للتصدي للأزمات. ومن شأن هذا المنتدى أن يرفع إلى أقصى حد ممكن دور الأمين العام في عقد الاجتماعات في مواجهة الأزمات ذات الامتداد العالمي.

جيم - الخطوات التالية

102 - إن الدول الأعضاء هي التي تحدد في نهاية المطاف المشاعات العالمية أو المنافع العامة التي ربما تستدعي تجديد الالتزامات أو إدخال تحسينات على أسلوب إدارتها، بالتشاور الوثيق مع غيرها من الجهات المعنية ذات المصلحة، وهي التي تتفق على ذلك. ولدعم الدول فيما تجريه من مداولات، سأطلب إلى **مجلس استشاري رفيع المستوى** يقوده رؤساء دول وحكومات سابقون أن يعمل من منطلق الأفكار التي أوردتها في هذا التقرير. وسأطلب إلى المجلس الاستشاري على وجه الخصوص أن يحدد المنافع العامة العالمية وغيرها من المجالات التي يُحتمل أن تكون من الصالح المشترك وتحتاج أكثر من غيرها إلى تحسينات في الحوكمة، وأن يقترح خيارات لكيفية القيام بذلك. وينبغي في ذلك مراعاة الترتيبات المؤسسية والقانونية القائمة، والثغرات القائمة والأولويات الناشئة أو مستويات الاستعجال، والحاجة إلى العدل والإنصاف في عملية صنع القرار على الصعيد العالمي. وللمجلس الاستشاري أيضا أن يأخذ في الاعتبار المقترحات المقدمة في هذا التقرير، بما في ذلك إعادة النظر في مهام مجلس الوصاية وإنشاء منتدى للطوارئ.

103 - وما إن يبلغ المجلس الاستشاري بما يتوصل إليه من نتائج، سيكون من المهم عقد "مؤتمر قمة معني بالمستقبل"، وهو مؤتمر رفيع المستوى ومتعدد أصحاب المصلحة، بهدف عرض الأفكار المتعلقة بترتيبات الحوكمة في المجالات التي تحظى بالاهتمام الدولي والمذكورة في هذا التقرير، وربما في مجالات أخرى تكون فيها ترتيبات الحوكمة في طور النشأة أو تحتاج إلى تحديث. وستسبق المؤتمر فعاليات ومشاورات تحضيرية. وسيكون من الأنسب أن يُعقد مؤتمر القمة بالتزامن مع الأسبوع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثامنة والسبعين، ويمكن أن يشمل مسارات رفيعة المستوى بشأن ما يلي:

(أ) النهوض بإدارة المنافع العامة العالمية وغيرها من المجالات، حسب الاقتضاء، في ضوء النتائج التي يتوصل إليها المجلس الاستشاري؛

(ب) توقع مستقبل التنمية المستدامة والعمل المناخي ما بعد عام 2030؛

(ج) السلام والأمن، لأغراض خطة السلام الجديدة؛

(د) التكنولوجيا الرقمية، لأغراض الاتفاق الرقمي العالمي؛

(هـ) الفضاء الخارجي، سعيا إلى اتفاق بشأن الاستخدام المستدام والسلمي للفضاء الخارجي، والتوجه نحو نظام عالمي لتنسيق حركة المرور في الفضاء والاتفاق على مبادئ لإدارة أنشطة الفضاء الخارجي في المستقبل؛

(و) المخاطر الكبرى والاتفاق على منتدى للطوارئ؛

(ز) الأجيال القادمة، لأغراض التوصل إلى اتفاق محتمل على إعلان بشان الأجيال القادمة.

104 - وبينما نعمل على تحديث نظم الحوكمة من أجل المستقبل، **أقدم الملاحظات والعناصر العامة التالية**. فقد تطور سياق العمل الجماعي على مدى الخمس والسبعين سنة الماضية. وعندما وُضع ميثاق الأمم المتحدة، كانت تعددية الأطراف تعني التعاون بين عدد صغير من الدول. واليوم، تشارك مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول في الشؤون العالمية باعتبارها جزءا من نظم مفتوحة تشاركية شفافة يقودها نظراء، وترمي إلى حل المشاكل بالاعتماد على قدرات جميع الجهات الفاعلة المعنية والاستماع إليها بدلا من الاكتفاء بالعمل وفق الولايات المقررة أو بإيعاز من المؤسسات وحدها. فهذا **شكل من تعددية الأطراف أكثر ترابطا وشمولا وأكثر فعالية** في التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. وما من جهد يبذل لتحسين إدارتنا للمشاعات العالمية والمنافع العامة ولتدبير المخاطر إلا ويجب أن ينجح في تجاوز هذا التعقيد وأن يسعى صراحة إلى إعمال هذه النُّهج الجديدة حيثما يمكن تحقيق نتائج أفضل من خلالها.

105 - وتستقطب تعددية الأطراف القدرات المؤسسية القائمة عندما **تكون أكثر ترابطا**، ومن ثم تتغلب على التجزؤ وتضمن عمل الجميع معا لتحقيق هدف مشترك. وهي تتجاوز القوقعات المنعزلة التقليدية، مثل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني، وتشجع التنسيق على الصعيدين الإقليمي والعالمي بين الجهات الفاعلة وفيما يُضطلع به من أعمال. والشبكات يمكن أن تكون مرنة، فتتيح مشاركة متنوعة من طائفة واسعة من الجهات الفاعلة لتنمو هذه التحالفات أو المجموعات مع مرور الوقت وتضم المزيد من الجهات الفاعلة. وللحفاظ على انسجام مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، تقوم أنجح الشبكات على أهداف واضحة،

بارامترات تعددية الأطراف المتسمة بالترابط والشمول والفعالية

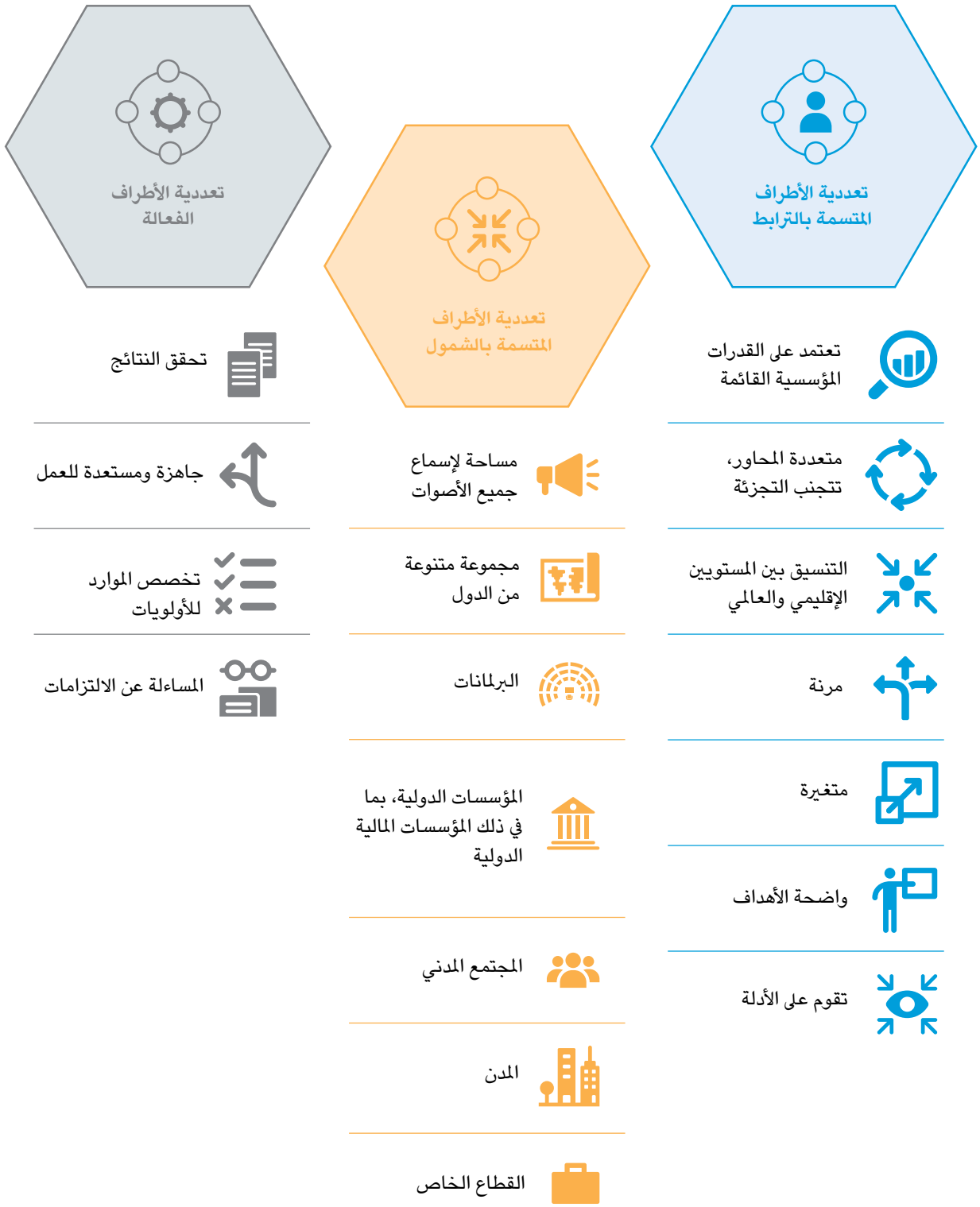

مثل الهدف المناخي المتمثل في الحفاظ على الاحترار في حدود 1,5 درجة مئوية. ويمكن لهيئات الخبراء مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن تكفل اعتماد الشبكات على الأدلة. غير أن الشبكات لا تحل محل مؤسساتنا الدولية الأساسية التي لها دور فريد في حشد مختلف الجهات الفاعلة وإفساح المجال أمام الأصوات المهمشة. ففي ظل وضوح الأهداف والغايات، ووجود منظمات دولية توفر الشرعية، بوسعنا الاستفادة بشكل أفضل من قوة الشبكات في توفير المنافع العامة العالمية. وسأسعى من جانبي إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، والجهات الفاعلة في مجال التنمية، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من المؤسسات المعنية المتعددة الأطراف (انظر الفصل الخامس).

106 - ولما تكون **تعددية الأطراف** أكثر شمولا فهي تتيح للدول من جميع المناطق، وبغض النظر عن حجمها، إمكانية حقيقية للمشاركة في العمل الجماعي، وتعطي البلدان النامية على وجه الخصوص صوتا أقوى في عملية صنع القرار على الصعيد العالمي. وهي تعني أيضا إشراك طائفة متنوعة من الأصوات من غير الدول. فبالإضافة إلى المنظمات الحكومية الدولية، يمكن أن يشمل ذلك البرلمانات، والسلطات دون الوطنية (المدن والحكومات المحلية والإقليمية)، والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والجامعات، والباحثين والخبراء، والنقابات العمالية، والقطاع الخاص والصناعة، والحركات المحلية والشعبية، بما في ذلك الحركات التي تقودها النساء والشباب. وتسلّم هذه الرؤية بأن الدول تظل لها مكانة محورية في قدرتنا الجماعية على مواجهة التحديات العالمية، وأن لها مسؤوليات فريدة في النظام المتعدد الأطراف، مع التسليم أيضا بأن الحلول تعتمد أكثر فأكثر على القطاع الخاص والجهات الفاعلة من غير الدول، وينبغي بالتالي لهذين الأخيرين أن يكونا جزءا من المداولات وأن يتحملا مسؤولية التزاماتهما. والنُّهج ذات المنحى الشمولي تعترف بشكل خاص بدور **البرلمانات والمدن والسلطات دون الوطنية** الأخرى، حيث لنا في الاستعراضات المحلية الطوعية لحالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال، نموذج يمكن البناء عليه. وأما المجتمع المدني فينبغي أن يظل جزءا لا يتجزأ من عملنا عبر مختلف القطاعات وفي المحافل المتعددة الأطراف. وبالنظر إلى قدرة القطاع الخاص على القيام بدور بالغ التأثير في معالجة كثير من أهم التحديات التي نواجهها، يلزم إشراك هذا القطاع وإخضاعه للمساءلة. فالترتيبات التي يلتزم **القطاع الخاص** في إطارها بالابتكار المسؤول وتسخير التكنولوجيا بإنصاف تشكل أساسا جيدا يمكن الاستناد إليه، على غرار نماذج الأعمال التجارية التي تدعم الإدماج وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ومثالها صناديق الاستثمار التي تأخذ في الحسبان العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية.

107 - والعبرة بالنتائج في نهاية المطاف. فنحن بحاجة إلى تعددية للأطراف تكون أكثر **فعالية** في الوفاء بوعودها، وتحظى بقدر أوفر من الثقة بالنتيجة. وهذا يعني أن يكون النظام المتعدد الأطراف مستعدا وجاهزا للعمل أو التكيف في مواجهة المخاطر الحالية والجديدة؛ وأن يعطي الأولوية للمهام التي تستحق ذلك ويوفر لها الموارد؛ وأن يحقق النتائج؛ وأن يكون قادرا على مساءلة جميع الجهات الفاعلة، من الدول ومن غير الدول، عن الالتزامات المعلنة. وأي حديث عن تحسين إدارة المشاعات العالمية والمنافع العامة العالمية ينبغي له أن يقيِّم مدى نجاح ترتيباتنا الحالية في الوفاء بهذه المعايير. وإذا لم تف الترتيبات بالمعايير، لزم النظر في الخيارات الممكنة لتحسين كل من حالة التأهب وترتيب الأولويات وترتيبات صنع القرار وتوفير الموارد والمساءلة والامتثال. ويلزم على وجه الخصوص أن يتحقق بين ما هو طوعي وما هو ملزم من الإجراءات توازنٌ يتناسب مع التحديات التي نواجهها. وإذا كان القانون الدولي ضروريا لتوفير المنافع العامة العالمية، وقد دعوت إلى تجديد الالتزام بتطويره، فإن لدينا أيضا سبلا لتشجيع المساءلة المتبادلة من خلال أطر أخرى، منها نماذج استعراض الأقران (مثل الاستعراض الدوري الشامل) وآليات تبادل الممارسات الجيدة وجمع البيانات بشفافية. وأخيرا، من الأمور الأساسية لضمان الفعالية توجيه التمويل بجميع مصادره نحو دعم التزاماتنا الجماعية. ولنا مثال واعد في عملية متابعة منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمويل التنمية التي تسعى إلى استعراض سبل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

خامساً

الأغراض والمبادئ :
تكييف الأمم المتحدة
مع حقبة جديدة

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة/خوان أراوهو بينتو

خامساً - الأغراض والمبادئ : تكييف الأمم المتحدة مع حقبة جديدة

108 - لقد حددت في هذا التقرير رؤية لخطتنا المشتركة. ولدعم هذه الرؤية، يتعين أيضا على الأمم المتحدة أن تتكيّف. لقد تطورت المنظمة مع مرور الوقت لتساير الاحتياجات المتغيرة، وتجلت آخر حلقة من حلقات تطورها في برنامج إصلاحات طموح لتحسين فعاليتها، أُعلن عنه في عام 2017 وبدأ الآن يؤتي أكله. وكانت جائحة كوفيد-19 محكا مبكرا لهذه الإصلاحات التي مكنت منظومة الأمم المتحدة من تلبية احتياجات الناس والدول الأعضاء. وبعد أن تنجلي الجائحة، وبينما العالم أمام خيارات مهمة لدعم التقدم نحو التّعافي بدلا من سيناريو الانهيار، يتعيّن على الأمم المتحدة أن تعمل جاهدة لتكون محفلا تُشكَّل فيه معالم المستقبل على نحو يجعله جديرا بأن يُعاش فيه ويُعاش لأجله.

109 - وقد ذهبت بعض الدول الأعضاء إلى أن الأمم المتحدة هي نفسها من المشاعات العالمية؛ أو أنها، في أقل تقدير، بالغة الأهمية لتقديم الدعم في توفير العديد من المنافع العامة العالمية، فهي بمثابة فضاء للعمل الجماعي وتطوير المعايير والتعاون الدولي. وبينما لا تستطيع الأمم المتحدة أن تتصدى بمفردها للتحديات العديدة التي تعترضنا، لا سيما في عالم معقد ومتشابك، فهي من المؤسسات الرئيسية المتاحة لحل المشاكل الأجدر بالاهتمام. فالأمم المتحدة تتمتع بصلاحية عالمية للدعوة إلى الاجتماع، إذ تمنح جميع الدول الأعضاء الـ 193 صوتا على قدم المساواة، وقد أخذ ينضم إلى هذه الدول بصورة متزايدة ممثلون عن القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، إلى جانب دور المنظمة الفريد من نوعه في صون القيم والأخلاقيات والمعايير العالمية، ووجودها على الصعيد العالمي، وما لديها من خبرة تقنية. وبالنظر إلى أن بعض فضاءات صنع القرار تزداد انغلاقا شيئا فشيئا، فإن ثمة حاجة إلى حماية حيز لجميع الأصوات. ولذلك، يجب أن ندرج في خطتنا المشتركة ضرورة الارتقاء بأداء الأمم المتحدة حتى تكون قادرة على دعم ما يجري على الصعيد العالمي من نقاش وتفاوض، وما يُحرز من تقدم، وما يوضع من حلول ويُتخذ من تدابير، لنحقق أهدافنا الجماعية الأكثر إلحاحا.

110 - حددت الفصول السابقة من هذا التقرير سلسلة من الإجراءات التي تعتزم الأمم المتحدة العمل مع الدول الأعضاء ومع غيرها من أجل تنفيذها دعما للعقد الاجتماعي المتجدد، ولتقوية التضامن بين الأجيال، وتوفير المنافع العامة العالمية. وأورد أدناه موجزا لتلك الإجراءات، وأقدم في الوقت نفسه أفكارا والتزامات وتوصيات إضافية بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تواصل التكيُّف وتغيير حياة الناس نحو الأفضل. والمنطلق هنا هو أن ميثاق الأمم المتحدة ينبني على قيم ومبادئ ثابتة، ولكنه يتسم أيضا بالمرونة والدينامية، بحيث يسمح بالتكيّف لمواجهة التحديات الجديدة.

ألف - أفكار موجهة للأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة

دعما للعقد الاجتماعي المتجدد

111 - يوجه قسط وافر مما تقوم به الأمم المتحدة من أنشطة تنفيذية وأعمال على الصعيد القطري لدعم العقد الاجتماعي على الصعيد الوطني، تبعا لحاجات الدول وبناء على طلبها. وفي بعض السياقات، تكفل الأمم المتحدة نفسها توفير المنافع العامة الحيوية، مثل العمل الإنساني والصحة والتعليم والكهرباء والإسكان، إلى جانب الأمن والدعم المقدم للشرطة. فمقترحاتي الواردة في الفصل الثاني لإقامة مؤسسات أحسن إصغاء إلى الناس والعمل بنُهج تشاركية والحد من التعقيد تنطبق إذن على الأمم المتحدة بدورها عند الاقتضاء. واستنادا إلى نماذج جيدة من جهات أخرى في المنظومة، ستضع الأمانة العامة للأمم المتحدة سياسة تضع الناس في صميم جميع أعمالها وتأخذ في الاعتبار أثر الخصائص الشخصية المتداخلة، مثل العمر ونوع الجنس والموقع في طيف التنوع.

112 - وقد وضعت إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المنظمة في وضع يمكنها من تقديم دعم أكثر تماسكا للحكومات. وبناء على ذلك، يمكن للدول الأعضاء أن تنظر في اتخاذ خطوات للمواءمة أكثر بين هيئات الإدارة ووكالات

تمويل التنمية لتعظيم الأثر، مع ترك كل وكالة ببصمتها وعملياتها المنفصلة. كما سأشجع أفرقة الأمم المتحدة القطرية على أن تدعم الدول بنشاط في تجديد العقد الاجتماعي، ولا سيما بالتركيز على الثقة، والتصدي للتمييز والاستبعاد، وقياس ما هو جدير بالقياس. وسنتطلع إلى جعل كل وجود للأمم المتحدة مركزا للخبرة في الوقاية الملائمة لسياقها، بما في ذلك عن طريق تحسين الربط بين السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والعمل المناخي والإنمائي، والتركيز على العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور مظالم أو إلى تفاقمها. وقد كانت المشاورات التي جرت بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين (بمشاركة 1,5 مليون شخص) ومن أجل خطتنا المشتركة (بما عدده 500 مشاركة) إيذانا بعهد جديد في الإصغاء والتشاور والتفاعل مع الناس، إلى جانب توجيهاتنا بشأن الحيز المدني في إطار دعوتي إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. وسأشجع جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة على جعل هذه المشاورات مع الناس، بما في ذلك مع النساء والشباب، منتظمة ومنهجية في المستقبل.

113 - ومن العناصر الأخرى التي ستعمل عليها منظومة الأمم المتحدة في المستقبل، في إطار إسهامها في دعم العقد الاجتماعي المتجدد وفي التفكير المتعلق به، استعراض المساعدة التي نقدمها في مجال سيادة القانون، وتنفيذ دعوتي إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال جدول أعمال الحماية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وجعل التزامات حقوق الإنسان نقطة مرجعية في تصميم وتنفيذ برامج الأمم المتحدة، والمساعدة الإنمائية، ومبادرات منع الأزمات. وأنا ألتزم من جديد بضمان التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات داخل منظومة الأمم المتحدة بحلول عام 2028. وسأدعم أيضا القيام باستعراض لقدرات منظومة الأمم المتحدة - من حيث ملاك الموظفين والموارد والهيكل التنظيمي - لتحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها من الأولويات الأساسية على صعيد جميع الكيانات.

دعما للتضامن بين الأجيال

114 - اقترحت في الفصل الثالث إدخال بعض التعديلات المؤسسية في الأمم المتحدة لتعزيز تضامننا مع كل من الأجيال الشابة والأجيال القادمة. وأنا أقترح على وجه التحديد ضمان إشراك أصوات الشباب على نحو أكثر انتظاما على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال مفاتحة الدول الأعضاء في مسألة ترقية المنصب الحالي لمبعوث الأمين العام المعني بالشباب إلى مكتب في الأمانة العامة. وسأواصل أيضا الاستماع إلى شبكات موظفي الأمم المتحدة الشباب ودعمها، بما في ذلك ما يتعلق بالحاجة إلى تحسين ممارساتنا في توظيف واستبقاء الشباب من خلفيات متنوعة، فضلا عن تهيئة بيئة أكثر حداثة ومرونة تدعم صغار الموظفين، بمن فيهم الشابات، في النهوض بحياتهم المهنية.

115 - وأقترح، من جهة أخرى، تعيين مبعوث خاص معني بالأجيال المقبلة يمثل، لأول مرة، مصالح الأجيال المقبلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ولدى الدول الأعضاء. وسيتولى المبعوث أيضا توجيه الخطوات الأولى للأمم المتحدة لتعزيز قدرتنا على الفهم والتخطيط والعمل على المدى الطويل، ومنها، على سبيل المثال، مختبر سيناريوهات المستقبل المقترح إنشاؤه. وآمل أن يمكّن ذلك الأمم المتحدة من أن تصير حارسا موثوقا لمستقبلنا، تتصرف باسم الأجيال الحالية والمقبلة على السواء، وفق ما هو متوقع في الميثاق. وسيعزز أيضا مختبر سيناريوهات المستقبل بقدر كبير قدرة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتحليل ووضوح الرؤية من أجل المستقبل.

دعما لتوفير المنافع العامة العالمية عن طريق تعددية للأطراف أكثر ترابطا وشمولا وفعالية

116 - أوردتُ في الفصل الرابع موجزا لرؤية ترمي إلى تحسين الحوكمة المتعددة الأطراف وتركز على حماية مشاعاتنا العالمية وتوفير المنافع العامة العالمية الحيوية، فضلا عن الاستعداد للتصدي للمخاطر الكبرى. ولدعم ذلك، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تتكيف لتقوم بدور رائد في عالم أكثر ترابطا وشمولا، وتحسين تعاوننا وتفاعلنا الاستراتيجي مع الجهات الفاعلة والمحافل الأخرى على الصعيدين العالمي والإقليمي، مع زيادة ميزتنا النسبية إلى أقصى حد في خدمة من هم في أمس الحاجة إلينا.

117 - وتشمل القيمة المضافة للأمم المتحدة في **عالم مترابط** عددا من العناصر التي يمكن تعزيزها. أولا، من الأدوار الرئيسية للأمم المتحدة كونها **مصدرا للبيانات والأدلة الموثوقة**، حيث توفر المعلومات العامة والمتحقق منها لمساعدة العالم على فهم المخاطر والفرص. ولتعزيز هذا الدور، سأسعى إلى إحياء المجلس الاستشاري العلمي للأمين العام وبحث الربط بطريقة أفضل بين مراكز المعرفة على نطاق منظومة الأمم المتحدة،

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة/منويل إلياس

بما في ذلك في وكالاتها المتخصصة، لتعزيز ما تحدثه من أثر. وسأشجع الأمم المتحدة أيضا لكي تأخذ أكثر بالنظرة الاستراتيجية في إنتاج المعرفة، وتقدم كل عام تقارير أقل عددا، ولكن أكثر اتساقا وأكثر توجها نحو الطابع العملي. وسيتحقق ذلك جزئيا من خلال استراتيجية الأمم المتحدة للتحول الرقمي التي تهدف مباشرة إلى إنتاج المعرفة ونشرها على نحو فعال على نطاق المنظومة.

118 - ومن الأدوار الهامة الأخرى المنوطة بالأمم المتحدة في عالم مترابط وظيفة **الدعوة إلى الاجتماع**: فهي فضاء لبناء التوافق في الآراء حول الأولويات والاستراتيجيات، حيث يمكن للجهات الفاعلة من جميع القطاعات أن تعلن التزامات وتخضع للمساءلة، كما أنها منبر للعمل الجماعي والتنفيذ. وبالنظر إلى طابعنا العالمي، فنحن في بعض الحالات لسنا على قدر كبير من الخفة، حيث يلزم مراعاة الشكليات والمراسم. بيد أننا نوفر أيضا مجالا للجمع بين صناع القرار الخاضعين للمساءلة والمالكين للسلطة وفقا لما تقتضيه العمليات الحكومية الدولية لدعم النُّهج المترابطة. وهذا ما يجب أن نقوم به بطريقة أفضل وبوتيرة أكبر. وستحسّن الأمم المتحدة عملها على مختلف المستويات (القطري والإقليمي والعالمي) وعبر مختلف الركائز المواضيعية (بما في ذلك السلام والأمن، والتنمية، والمناخ، وحقوق الإنسان، والاستجابة الإنسانية)، كما سنعزز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وبين المنظومة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها. ولتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، سأعقد اجتماعا سنويا مع جميع رؤساء المنظمات الإقليمية. وسأشجع أيضا الحوار النشط والمستمر بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية، وذلك في إطار التكامل مع مؤتمر القمة المقترح في الفصل الرابع عقده كل سنتين.

119 - وستتخذ منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، خطوات أخرى لتصبح **أكثر شمولا**. وبالنسبة لبعض الجهات الفاعلة، مثل البرلمانيين والقطاع الخاص والمدن والسلطات دون الوطنية، وهم اليوم من العاملين ذوي الدور الحاسم والابتكاري في التغيير العالمي، طُلب منا النظر في وضع آليات دائمة للتفاعل والتشاور، بما يتفق مع سيادة الدول الأعضاء وأحكام الميثاق المتعلقة بعضوية الأمم المتحدة. وعلى صعيد الأمانة العامة، سأعزز تعاوننا مع السلطات دون الوطنية بإنشاء **فريق استشاري معني بالحكومات المحلية والإقليمية**. وسأبحث أيضا الخيارات المتاحة لتعزيز الإسهامات البرلمانية في الأمم المتحدة، وذلك بالعمل مع شركائنا الحاليين.

120 - وسيؤخذ في الاعتبار أيضا ضمن منظومة الأمم المتحدة ما **للقطاع الخاص** من دور وتأثير متناميين، وما له من مكانة مركزية في تنفيذ كثير من التدابير المبينة في هذا التقرير. وللخطة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان أهميتها في هذا الصدد. كما أدعو مجموعة أوسع من المؤسسات التجارية، من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، للمشاركة في أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي، بما في ذلك عن طريق الأخذ بنماذج أعمال تتماشى مع الجهود الرامية إلى إعادة النظر في مقاييس التقدم والازدهار. والاستراتيجية الجديدة التي أصدرها مكتب الاتفاق العالمي، والتي تعزز مبادئه العشرة وتوسع شبكته واستثماراته في القطاع الخاص، أداة فريدة من نوعها للرفع من الطموح وتقوية مشاركة القطاع الخاص وخضوعه للمساءلة وتمتين الشراكات معه.

121 - لقد كانت منظمات المجتمع المدني حاضرة في سان فرانسيسكو عند تأسيس الأمم المتحدة، وظلت جزءا لا يتجزأ من فضاء الأمم المتحدة منذ البداية. وقد دعا المجتمع المدني، في إطار المشاورات التي أجريناها، إلى تحسين التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة. وأعتقد أنه من الضروري أن تستمع الأمم المتحدة إلى المجتمع المدني وتنسق وتتفاعل معه. وقد سمعت دعوات إلى إحداث نقطة دخول وحيدة رفيعة المستوى للمجتمع المدني، وسأواصل بحث الخيارات المتاحة في هذا الصدد. بيد أنني أرى أيضا أن المطلوب بإلحاح في هذا الوقت هو تجاوز دور المشورة والدعوة، وأن تشرك جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة المجتمع المدني بصورة مباشرة فيما تقوم به من أعمال على نطاق جميع ركائز أنشطتنا. ومؤدى هذا حدوث تحوّل في العقلية وكذلك في الممارسة العملية. والحالة هذه، سيطلب من جميع كيانات الأمم المتحدة أن **تنشئ مركز تنسيق مخصصا للمجتمع المدني**، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل. ويتوقع من مراكز التنسيق هذه أن تهيئ بشكل استباقي الحيز اللازم للجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتقدم إسهاماتها على الصعيدين القطري والعالمي، وفي إطار اجتماعات الأمم المتحدة وشبكاتها وعملياتها وترتيباتها. وسنقوم بانتظام بتتبع ورصد علاقاتنا مع المجتمع المدني على نطاق المنظومة لكي يتحسن التفاعل ويستمر وفق ما نسعى إليه جميعا.

122 - وعلى صعيد الأمانة العامة، سيدعم **مكتب الأمم المتحدة للشراكات** هذه العلاقات، بحيث يضمن امتلاكنا الأدوات الإدارية والقانونية والرقمية اللازمة التي تمكن شركاءنا من الحصول على المعلومات والمشاركة في عمل الأمم المتحدة. وسنستفيد بشكل خاص من إمكانيات توسيع المشاركة التي شهدناها خلال كوفيد-19 لما أتاحت الحلول الرقمية والمزاوَجة بين الاجتماعات الشخصية والافتراضية لطائفة أكثر تنوعا من الجهات الفاعلة المشاركة دون قيود تُعزى إلى التأشيرات والتمويل والسفر. ولضمان عقد اجتماعات افتراضية شاملة للجميع ينبغي مراعاة أمور من قبيل الوصول إلى الإنترنت والحواجز اللغوية والمناطق الزمنية والسلامة، والسعي إلى معالجتها بشكل استباقي.

123 - وحتى تكون الأمم المتحدة **أكثر فعالية**، سنطور قدرات جديدة تزيد من الخفة والتكامل والتماسك على نطاق المنظومة. وسيكون هذا جزءا من تحول أوسع صوب **أمم متحدة "2.0"**، أي صيغة جديدة قادرة على تقديم حلول مجدية على نطاق المنظومة لتحديات القرن الحادي والعشرين. وسأعجل خطى هذا التحول من خلال "**خماسية التغيير**"، وهي مجموعة من الخطط المتداخلة التي يقوم عليها العديد من المبادرات المقترحة في هذا التقرير. وتشمل قدرات الخماسية البيانات والتحليلات والاتصالات؛ والابتكار والتحول الرقمي؛ والرؤية الاستراتيجية؛ وعلم السلوك؛ والأداء والتركيز على النتائج. فبفضل استراتيجية الأمين العام للبيانات، سيمكّننا تحسُّن القدرات المتعلقة **بالبيانات والتحليلات**

والاتصالات من تحويل المعلومات بسهولة أكبر إلى رؤية للمستقبل، وإحداث تحوُّل في عملية صنع القرار، وتحسين خدماتنا إلى أقصى حد، وجعل المنظمة أقدر على التواصل. وبزيادة الاستثمار في **الابتكار والتحوُّل الرقمي**، سنعيد تشكيل طريقة عملنا، الأمر الذي سيساعدنا على الوصول إلى عدد أكبر ممن يحتاجون إلينا وعلى خدمتهم بشكل أفضل. ومن شأن تعزيز **الرؤية الاستراتيجية**، بمبادرات من قبيل مختبر سيناريوهات المستقبل، أن يتيح لنا اتخاذ إجراءات استباقية وتصميم سياسات وبرامج أكثر استشرافا للمستقبل. ومن شأن التطبيق المنهجي لعلم السلوك أن يزيد من فعاليتنا في تنفيذ السياسات والبرامج والولايات. وسيمكننا ذلك أيضا من تبسيط العمليات البيروقراطية. وأما **الأداء والتركيز على النتائج** فسيكفلان تركيز المنظمة على ما تُحدثه من أثر وعلى التعلُّم والتّحسين المستمر.

124 - وأخيرا، لكي تكون المنظمة فعالة، من الأهمية بمكان أن تفي الدول الأعضاء **بالتزاماتها المالية** بالكامل وفي الموعد. فالأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية الأخيرة في الأمم المتحدة لم تُحلّ بالكامل. وقد قدمْتُ عدة مقترحات إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد، تتراوح بين زيادة احتياطياتنا الحالية من السيولة وإنشاء احتياطي جديد لعمليات حفظ السلام ومعالجة العوائق الهيكلية في إدارة ميزانياتنا. وفي إطار الإصلاحات الأخيرة، قامت الأمم المتحدة أيضا باستثمارات كبيرة في تحسين الشفافية في إعداد تقاريرها المالية ووضع الميزانية. بيد أن الجهود الرامية إلى زيادة التركيز على النتائج وتحسين تنفيذ الولايات اصطدمت بتعذر التنبؤ بتدفقاتنا النقدية وبتوقيتها. وإذا أُريد للرؤية التي حددتها الدول الأعضاء في إعلان الذكرى السنوية الخامسة والسبعين، والتي بسطتُ تفاصيلها في هذا التقرير عن خطتنا المشتركة، أن تصبح حقيقة واقعة، يجب علينا أن نحل الأزمة المالية وأن نضمن تمويلا أكثر استدامة للمنظمة. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تستخدم الموارد المتاحة على نحو أفضل، بما في ذلك عن طريق **إعادة تخصيص الأموال المتاحة** واعتماد إجراءات ميزانية أقل تصلبا. وستبحث منظومة الأمم المتحدة أيضا السبل الممكنة لتحسين التنسيق بين عملية وضع الميزانية وطلبات التمويل، بما يكفل لمختلف المجالس التنفيذية للوكالات والصناديق والبرامج أن تعمل معا وأن تتواصل.

وسنركز على تحسين الكيفية التي نضع بها الميزانيات وننفذها لنحفظ للمنظمة مرونتها وديناميتها وقدرتها على الاستجابة للحالات المتقلبة وحالات الطوارئ الجديدة. ويجب ألا تكون الجهود الجارية لضمان الشفافية إزاء الدول الأعضاء في عملية الميزانية على حساب قدرة الأمم المتحدة على استخدام الموارد بكفاءة وفعالية؛ إذ ينبغي أن ينصب التركيز على تنفيذ البرامج وتحقيق النتائج بدلا من التمويل. ويجب أن نفسح المجال للمديرين ليقوموا بمهام الإدارة ثم نحاسبهم على النتائج. وبالإضافة إلى هذه الخطوات، أدعو الدول الأعضاء إلى النظر في دراسة آليات استعراض الميزانية، بدعم من الأمانة العامة عند الاقتضاء. فيمكننا معا أن نحدد سبل تحسين عملية الميزانية، **لا سيما كيفية صياغة النتائج التي نرجو تحقيقها ثم نحققها بالفعل**، وكيفية الإبلاغ عنها، واضعين نصب أعيننا صورة كاملة للأمور التي لها معنى، ولما هو صالح منها وما يحتاج منها إلى تحسين.

باء - أفكار مطروحة لنظر الدول الأعضاء

125 - ما من قرارات بشأن الأجهزة الحكومية الدولية الرئيسية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة إلا ويعود الأمر فيها للدول الأعضاء. غير أن هناك احتياجات مختلفة تم تحديدها في هذا التقرير، لا سيما في إطار مصالح الأجيال القادمة وإدارة المشاعات العالمية وتوفير المنافع العامة العالمية من خلال تعددية الأطراف المترابطة والشاملة والفعالة. لقد عُلّقت أنشطة مجلس الوصاية منذ عام 1994. وقد اقترحت لجان سابقة وأمناء عامون سابقون، إلى جانب بعض الدول الأعضاء، إعادة النظر في أهداف المجلس لتعزيز إدارة المشاعات العالمية. ومن منطلق هذه الأفكار، وفي إطار متابعة خطتنا المشتركة، أدعو الدول إلى النظر في إتاحة المجلس بوصفه هيئة متعددة أصحاب المصلحة تتولى التصدي للتحديات الناشئة، وعلى وجه الخصوص، ليقوم بدور منتدى تداولي يعمل باسم الأجيال القادمة. ومن بين المهام التي يمكن إسنادها للمجلس إسداء المشورة والتوجيه فيما يتعلق بالإدارة الطويلة الأمد للمشاعات العالمية، وتوفير المنافع العامة العالمية، وتدبير المخاطر العامة العالمية.

126 - وإلى جانب مجلس الوصاية، أحطتُ علما بنداءات **الدول الأعضاء لإدخال إصلاحات على أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة في إعلان الذكرى السنوية الخامسة والسبعين**، ولا سيما التزاماتها ببث حياة جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، وبمواصلة العمل لتنشيط الجمعية العامة وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأنا على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم اللازم فيما يتعلق بأي قرارات تتخذها الدول الأعضاء لتكييف الأجهزة الحكومية الدولية مع احتياجات وحقائق اليوم. وفيما يلي بعض الأفكار التي انبثقت عن المشاورات التي أجريناها بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين وخطتنا المشتركة، وقد تم تجميعها هنا لتنظر فيها الدول الأعضاء.

127 - بعد عقود من النقاش، تعترف اليوم أغلبية الدول الأعضاء بأن من الممكن جعل **مجلس الأمن** أكثر تمثيلا للقرن الحادي والعشرين، كأن يكون ذلك بتوسيع العضوية، بما في ذلك بتحسين تمثيل أفريقيا، فضلا عن اتخاذ المزيد من الترتيبات المنهجية لإسماع المزيد من الأصوات حول الطاولة. وبالإضافة إلى مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية بشعور متجدد بالاستعجال، قُدمت اقتراحات لتعزيز شمولية المجلس وشرعيته من خلال التشاور المنتظم مع طائفة أوسع من الجهات الفاعلة، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية؛ ومراعاة الالتزامات المعلنة بممارسة ضبط النفس في استخدام حق النقض؛ وتوسيع نطاق استخدام الآليات غير الرسمية، مثل عقد اجتماعات بصيغة آريا، للدفع قدما بالمسائل الحساسة. وبتعزيز الإجراءات المتعلقة بالوقاية حتى لا تتفاقم التهديدات التي نواجهها اليوم ولا تستفحل، يتجنب المجلس تضخم جدول أعماله، وهو المكلف بإدارة ومعالجة التهديدات المحتملة والفعلية المحدقة بالسلام والأمن الدوليين. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون قادرة على معالجة المسائل المتشعبة المتمثلة في الأمن وتغير المناخ والصحة والتنمية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان من منظور وقائي بمزيد من الفعالية والمسؤولية، وذلك مثلا بتوسيع دور **لجنة بناء السلام** ليشمل المزيد من السياقات. ويمكن أن يكون منتدى الطوارئ المقترح إنشاؤه لدعوة الأطراف الفاعلة الرئيسية للاجتماع متى تعين التصدي لأزمة عالمية معقدة عنصرا آخر من العناصر المفيدة في هذا الصدد.

128 - وقد قوبلت بالترحيب جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنشيط أعمال **الجمعية العامة** وتبسيط قراراتها ولجانها والتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ. واقتُرح أيضا أن تعزِّز الدول الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية، وأن تجعل منه فرصة لاتخاذ القرارات والتعهد بالتزامات على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وبالمثل، أنشئ **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** في الميثاق بوصفه هيئة الأمم المتحدة الرئيسية التي تنسق العمل الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة. واليوم ونحن في حقبة مختلفة، قُدمت مقترحات شتى لتعزيز دور المجلس وصورته، بما في ذلك عن طريق توثيق علاقة مجموعة العشرين وعملياتها مع المجلس. وأنا أرى أن مؤتمر القمة المقترح عقده كل سنتين، كما في الفصل الرابع، سيكون خطوة هامة إلى الأمام في تحسين التنسيق في الإدارة الاقتصادية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، برز **المنتدى السياسي الرفيع المستوى** بوصفه التجمع العالمي الرئيسي المعني بالتنمية المستدامة. فهو يوفر منبرا شاملا لرصد حالة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع تعزيز التعلم من الأقران وتوسيع الحركة العالمية من أجل أهداف التنمية المستدامة. وأنا أدعو جميع الحكومات والقطاعات والشركاء والتحالفات إلى التباحث كل عام في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للرفع من مستوى الطموح، وتسريع جهود التنفيذ، ومد الجسور عبر القضايا وفق ما تقتضيه تعددية الأطراف الفعالة.

129 - وقد دعت المشاورات التي أجريناها في إطار خطتنا المشتركة إلى تحسين استخدام **منظومة رصد معاهدات حقوق الإنسان**، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، لتجاوز التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملحة. وكما ورد في دعوتي إلى العمل بشأن حقوق الإنسان، فإنني على استعداد للعمل مع الدول لإيجاد السبل لجعل آليات حقوق الإنسان في وضع مالي أكثر استدامة، بما في ذلك من خلال السماح للأمم المتحدة بمزيد من المرونة في تخصيص التمويل، وتحسين ربط تلك الآليات بعمليات أخرى لزيادة أثرها إلى أقصى حد ومساعدة الدول الأطراف على الامتثال. ونوديَ أيضا بزيادة الشفافية من حيث التزامات حقوق الإنسان التي يتعهد بها المرشحون المحتملون لعضوية **مجلس حقوق الإنسان**،

تمشيا مع المعايير التي اعتمدتها الدول الأعضاء في قرار الجمعية العامة 60/251 المنشئ للمجلس.

130 - وأخيرا، وعلى غرار ما ورد في نداءات موجهة إلى منظومة الأمم المتحدة، تلقينا اقتراحات بشأن سبل زيادة الفرص المتاحة لمشاركة **المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين** في جميع الأجهزة الحكومية الدولية. ومن ذلك عقد اجتماع سنوي خاص للمجتمع المدني بالتزامن مع أسبوع الجمعية العامة الرفيع المستوى، فضلا عن النداءات الداعية إلى اتخاذ قرار مستكمل يحدد علاقة أجهزة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ومجلس الأمن بالمجتمع المدني والحكومات المحلية والإقليمية والجهات الفاعلة في قطاع الأعمال، وأن يدعو رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إجراء استعراض عام لترتيبات الحصول على مركز المراقب أو التشاور في هذا الشأن. وأنا أشجع الدول الأعضاء على النظر بعناية في هذه الأفكار، انسجاما مع سعينا إلى تعددية للأطراف تكون أكثر ترابطا وشمولا وفعالية.

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة

سادساً

آفاق المستقبل

© مكتبة الصور الفوتوغرافية للأمم المتحدة/إسكندر ديبيبي

سادساً - آفاق المستقبل

131 - إن الغرض من خطتنا المشتركة هو مواصلة الوفاء بوعد ميثاق الأمم المتحدة. وقد تضمن هذا التقرير رؤية قوامها التضامن والتعاون الدولي، رؤية تضعنا على مسار التعافي من أجل مستقبل أكثر مراعاة للبيئة وأكثر أمانا وأفضل حالا، وتعيدنا على أعقابنا من مشارف الانهيار. وتستند هذه الرؤية إلى الإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وتستجيب لذلك الإعلان الذي تعهدت فيه الدول الأعضاء بـ 12 التزاما حاسما، هي: ألا يترك الركب وراءه أحدا؛ وحماية كوكبنا؛ وتعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات؛ والالتزام بأحكام القانون الدولي وإعمال العدالة؛ وإحلال النساء والفتيات مكانة مركزية؛ وبناء جسور الثقة؛ والعمل على تحسين التعاون الرقمي؛ والارتقاء بأداء الأمم المتحدة؛ والعمل على ضمان التمويل المستدام؛ وتعزيز الشراكات؛ والإصغاء إلى الشباب والعمل معهم؛ والتأهب لأزمات المستقبل، بما في ذلك أزمات الصحة العامة، على سبيل المثال لا الحصر. وشددت أيضا على وجوب أن تكون الأمم المتحدة محورا مركزيا للجهود الرامية إلى الوفاء بهذه الالتزامات، مشيرة إلى أنه ما من منظمة أخرى لها ما للأمم المتحدة من الشرعية والقدرة على التعبئة والتأثير على صعيد وضع القواعد. وتهدف خطتنا المشتركة إلى الدفع قدما بالموضوعات الـ12 الواردة في الإعلان من خلال إجراءات عاجلة، مفضية إلى التحوّل، وتسد ثغرات حرجة. وهو يؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قوية بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، إلى جانب التزامات حاسمة أخرى تتعلق بالمناخ وحقوق الإنسان. وأنا أتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة من أجل تفعيل الأفكار الواردة في التقرير.

المرفق - عملية المشاورات بشأن خطتنا المشتركة

1 - في الإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 75/1)، كلفتني الدول الأعضاء بأن أعد تقريرا قبل نهاية الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة وأضمّنه توصيات للنهوض بخطتنا المشتركة والتصدي للتحديات الحالية والمستقبلية. واستجابة لذلك، وبالإضافة إلى إشراك منظومة الأمم المتحدة ككل، شرعتُ في عملية تفكير على أربعة مسارات شاركت فيها طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء وقادة الفكر البارزون والشباب والمجتمع المدني. واستندت العملية إلى أنشطة الاستماع العالمية التي دامت عاما كاملا في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية، حيث شارك أكثر من 1,5 مليون شخص من جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة في دراسة استقصائية إلكترونية. وأجرت شركات لاستطلاعات الرأي دراسات استقصائية في 70 بلدا. وأظهرت هذه المشاورات دعما كبيرا من الجمهور للتعاون الدولي ورغبة في تعددية للأطراف تكون أكثر ترابطا وشمولا وفعالية في المستقبل.

2 - وبدأ التفاعل مع الدول الأعضاء برسالة وُجهت إلى جميع الممثلين والمراقبين الدائمين في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 توضح طرائق العملية وتدعوهم إلى إبداء وجهات نظرهم. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2020، عقد رئيس الجمعية العامة لقاء غير رسمي عرضتُ فيه بعض الأفكار الأولية واستمعتُ إلى آراء من الحضور. وفي عام 2021، عقدت مؤسسة الأمم المتحدة، وهي شريك رئيسي في هذه العملية، سلسلة من جلسات الحوار على مائدة الإفطار مع الدول الأعضاء تناولت المواضيع الاثني عشر لإعلان الذكرى السنوية الخامسة والسبعين. وفي 8 تموز/يوليه 2021، شاركتُ مرة أخرى في حوار غير رسمي مع الجمعية العامة لعرض المزيد من الأفكار والاستماع إلى أفكار أخرى.

3 - ومن أجل إثراء عملية التفكير، دعوتُ مجموعة متنوعة الانتماءات الجغرافية وفيها توازن بين الجنسين من قادة الفكر إلى الإسهام بأفكارهم في موضوع أو أكثر من المواضيع الاثني عشر الواردة في الإعلان. ووجهتُ دعوة مماثلة إلى عدة أفرقة رفيعة المستوى من الخبراء والممارسين والقادة السابقين. وردا على ذلك، تلقينا العديد من الورقات ومقاطع الفيديو والعروض الحصيفة، واستمعنا مباشرة إلى بعض قادة الفكر في حوارات الإفطار وفي غيرها.

4 - وانسجاما مع موقفي الذي أعتبر بموجبه أن الشباب ينبغي أن يكونوا هم من يصمم مستقبلهم، أتحتُ للمفكرين والقادة من الشباب فرصا خاصة بهم يشاركون من خلالها. وانطلقت مجموعة من زملاء الجيل القادم استضافتهم مؤسسة الأمم المتحدة، من المشاورات التي جرت في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين مع الشباب، بتوجيه من مبعوثي المعني بالشباب، فعقدت سلسلة من أفرقة العمل بشأن الأولويات المواضيعية من خلال "عاصفة كبرى للأفكار" وأجرت حوارات وطنية مع من لم يكن من الشباب قد تواصل مع الأمم المتحدة. وعمل الزملاء بشكل مكثف مع الشبكات والمنظمات التي يقودها الشباب من جميع أنحاء العالم وأجروا حوارات متعددة الأجيال مع واضعي السياسات. وقد استرشدتُ بعملهم في توصياتي المتعلقة بالشباب والأجيال القادمة. وأدرجوا أيضا رؤيتهم وأفكارهم ومقترحاتهم في تقرير بعنوان "خطتنا المستقبلية".

5 - وتمشيا مع رؤية تعددية الأطراف الأكثر ترابطا وشمولا، وانسجاما مع ميثاق الأمم المتحدة، تشاورت أيضا على نطاق واسع مع "نحن الشعوب" على صعيد عالمنا، بما في ذلك مع المجتمع المدني، والبرلمانيين، ومراكز الفكر، والقطاع الخاص، والقادة على الصعيد دون الوطني وشبكات المدن، والجماعات الممثلة تمثيلا ناقصا، والشركاء الآخرين من غير الحكومات. وقُدم الدعم في ذلك من قبل كل من مؤسسة الأمم المتحدة ومعهد إيغارابي، إلى جانب شبكة من الشركاء العالميين من جميع المناطق، بما في ذلك المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات (جنوب أفريقيا)، وصوت الجنوب (شبكة تضم 50 مؤسسة فكرية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية)، وكلية لي كوان يو للسياسة العامة التابعة لجامعة سنغافورة الوطنية. وبُذل كل جهد ممكن لضمان أن تضم عملية التفكير مجموعة واسعة من الأصوات من جميع المناطق، بما في ذلك

من خلال عملية تشاور رقمية تجريبية أشرف عليها معهد إيغارابي، وأسفرت عن أكثر من 520 اقتراحا من أكثر من 750 1 مشاركا، بما في ذلك اقتراحات من منظمات يُعد أعضاؤها بالملايين، في 147 بلدا وبست لغات.

6 - وقد كان لِغِنى وتنوُّع ما تلقيناه من وجهات نظر واقتراحات إسهامٌ كبير في بلورة الأفكار الواردة في تقريري عن خطتنا المشتركة، وأنا ممتن غاية الامتنان لكل من قدموا إسهاماتهم.

21-10865